الثلاثاء 21 حزيران 2022
العدد 4659 السنة السادسة عشرة
Mardi 21 Juin 2022 nº 4659 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ثقافة وناس

لبنان يحتفل بعيد الموسيقى:
طرب وشعبي... وارتجال

18

موقوفو ملف انفجار المرفأ «رهائن» عبود والبيطار والسلطة [4]

أفضّل الحكومة السياسية ولا أفهم عدم الادّعاء على سلامة إلى الآن

عون: أنا مش ضعيف.. أنا قرفان [2]

محمود عبّاس
معركة الخلافة
[10 ـ 12]

(أ ف ب)

قضيّة

سكان سينيق يموتون ببطء
نحن ومعمل النفايات جيران

6

تونس

دستور قيس سعيّد:
وداعاً للنظام البرلماني

13

الحدث

نهاية الماكرونيّة
فرنسا نحو خمس سنوات عجاف

14

قضية اليوم

عون: لستُ ضعيفاً... لكنّني قرفان

سيُنتخَب رئيسٌ للجمهورية قبل 21 تشرين الأول

تُجرى الخميس الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس مكلف تأليف آخر حكومات العهد. تأخّر موعدها شهراً ويومين مذ أضحت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في حكم المستقيلة. رغم انقسام الكتل على المرشح، إلا أن تأجيلها في اللحظة الأخيرة غير وارد في حسبان رئيس الجمهورية

لم افهم بعد سبب عدم اذعاء القضاء على رياض سلامة؟ (هيثم الموسوي)

نقولا ناصيف

هذه المرة الاستشارات النيابية الملزمة غامضة. إلى الآن على الأقل. تشكو من عدم الاتفاق المسبق على الرئيس المكلف، أكثر من شكوى افتقارها إلى مرشحين متنافسين. مع أن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي لا يزال صاحب الفرصة الفضلى، إلا أن الوصول إلى موعد الخميس مشوب بالشكوك. يوماً بعد آخر يؤتى على ذكر مرشحين محتملين، دونما أن يصير إلى تبني أحدهم كما لو أن المتوخّى محرقة أسماء لممارسة ضغوط على ميقاتي، وحمله على تقديم تنازلات في التأليف المفترض. يتصرّف الأفرقاء جميعاً كأن المعركة الأم هي على الرئيس المكلف، لا على الحكومة التي سيؤلفها.

يعزو رئيس الجمهورية ميشال عون تأخر تحديده موعد الاستشارات النيابية الملزمة إلى صواب حدسه: «تأخّر اتفاق الكتل على الرئيس المكلف يبعث على القلق حيال ما يمكن أن ينبثق من الاستشارات الملزمة. تعمّدت تأخير الموعد ريثما تنضج فكرة التوافق على رئيس مكلف، لأن المعضلة هي في الخطوة التالية: تأليف الحكومة لا تسمية الرئيس

> **التدقيق الجنائي لن يُعلن إلا من قصر بعبدا، والحكومة الجديدة افضلها سياسية**

المكلف. لم يتعمّد التأخير أسابيع قليلة، مع أن لا مهلة دستورية ملزمة لرئيس الجمهورية لتوجيه الدعوة إليها. كنت في انتظار بلورة خيارات الكتل النيابية القديمة والجديدة. بعض النيات تكشّف عندما راحت كتل تتصرّف كما لو أن تسمية رئيس مكلف ستحملها إلى تسلّم السلطة كلها، وحكم البلاد بمفردها من خلاله. انتظرت بعض الوقت إلى أن طلعت أصوات قالت إن الرئيس يتأخر في تحديد موعد الاستشارات الملزمة لأنه لا يريد حكومة جديدة. الآن، ثمة دعوة بعد يومين. فليتفضلوا ويذهبوا إليها».

يضيف: «لا أحد لديه مرشح معلن، والكل يتحدثون عن مواصفات وشروط يطلبونها من الرئيس المكلف غير الموجود بعد. في المقابل أمامنا أسماء تظهر يومياً دونما أن يقول أصحابها هل هم فعلاً مرشحون لرئاسة الحكومة؟ وهل يريدون التكليف؟ هكذا، ندور من حول أسماء لا من حول اسم. للبعض المتداول سيَر محترمة ومقدّرة وقد نكون في حاجة إليها. نحن في حاجة إلى رئيس حكومة يرافق الأشهر المقبلة التي لا تقتصر على انتخابات رئاسة الجمهورية، وليست الحكومة معنية بإجرائها بل مجلس النواب صاحب اختصاص انتخاب الرئيس. نريد رئيساً للحكومة يمتلك تجربة واحترافاً في معالجة المشكلة الاقتصادية والمالية التي نتخبّط فيها».

ماذا يتوقع من الاستشارات النيابية الملزمة الخميس؟

يقول الرئيس: «ستحصل حتماً وستخرج بنتيجة، وهو إصدار الرئاسة بيان تكليف، وأنا سأحترم إرادة النواب. أخشى أن نكون أمام احتمالين. أول إيجابي. وهو ما أفضله. أن يتوافر توافق من حول رئيس مكلف بعدد لائق من الأصوات يساعده على تأليف الحكومة. يقلقني أن نكون في المقلب المعاكس، وهو الخروج بنتيجة سلبية تؤدي إلى تسمية رئيس مكلف إما بأصوات هزيلة أو تنقصه الميثاقية أو يفتقر إلى توافق طائفته عليه. عندئذ تصعب مهمة تأليف الحكومة كون تسميته، كرئيس مكلف ضعيف، انبثقت من انقسام نيابي من حوله. سؤلبيتي بصفتي رئيساً للجمهورية إجراء الاستشارات النيابية الملزمة وإعلان التكليف. لاحقاً تبدأ مهمة الرئيس المكلف عند الكتل النيابية، كي يتوافق معها على مواصفات الحكومة الجديدة. كلما انقسمت من حوله تضاعفت مشكلاته. مهمتي الفعلية الأخرى في المشاركة في مراحل التأليف، تأتي لاحقاً لأن رئيس الجمهورية يوقع أخيراً المراسيم. الختم معه».

أما كيف يريد الحكومة المقبلة، فالموقف بعيد من وجهة نظر ميقاتي. يؤيد عون «حكومة سياسية للمرحلة المقبلة، خصوصاً إذا كانت ستواجه استحقاقات وصعوبات. لم يعد في الإمكان القبول بأفرقاء يسمّون وزراء سياسيين، ونحن نسمّي وزراء تكنوقراط. إما كلها من تكنوقراط وليس على غرار الحكومة الحالية بعض وزرائها مقنعون، أو حكومة سياسية. قوة الحكومة في توازنها. عندما تكون حكومة سياسية متوازنة، ماذا يمنع أن تكون حكومة وحدة وطنية؟».

يثير عون أكثر من علامة استفهام حيال ربط أفرقاء بين خلافهم على التكليف واستعجالهم توقع شغور في رئاسة الجمهورية: «لا أعرف لماذا يتحدثون عن استمرار حكومة تصريف الأعمال أكثر من تحدثهم عن حكومة جديدة، كما لو أنهم يريدون تلك وليس هذه؟ يأتون إليّ ويسألونني هل ثمة انتخابات رئاسية عند انتهاء الولاية؟ أتوا إليّ قبلاً، قبل أشهر من الانتخابات النيابية العامة وثابروا على المجيء حتى الأسبوع الأخير السابق لإجرائها، يسألون هل تحصل؟ كنت أرد بالإيجاب، فحصلت انتخابات 15 أيار. الآن أؤكد أن الانتخابات الرئاسية ستحصل في موعدها. لن يكون فراغ دستوري. سيكون هناك رئيس يخلفني في المهلة الدستورية، وأقدّر انتخابه ما بين 31 آب و21 تشرين الأول، في اليوم العاشر الذي يسبق نهاية ولايتي. إذا شئتَ سيكون رئيس ربع الساعة الأخير. يقيني مبني على أنني لا أراهن، بل أبني موقفي على الدستور الذي هو كتابي. ذلك ما يقتضي أن يفعله مجلس النواب أيضاً».

يتوقف رئيس الجمهورية عند استحقاق ينتصف استحقاقين آخرين: «ما بين تأليف الحكومة وانتخاب الرئيس المقبل، ثمة استحقاق لا ينتظر أياً منهما سواء تأخر الأول أو عُرقل الثاني، هو القضاء الذي يبقى يعمل عندما يستريح الآخرون. مع ذلك، لم أفهم سبب تهرّب القضاء من معركة تقع في صلب مهمته، وهي الادعاء على حاكم مصرف لبنان. لا أجد سبباً بعد لتلكُّئه في الادعاء عليه، في حق رياض سلامة كمٌّ كبير من الاتهامات إما باختلاس أو جرائم أموال أو تزوير، وهو ملاحق من سويسرا بداية، قبل أن تنضم إليها فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا ولوكسمبورغ. مع ذلك يحمونه. في موضوع كهذا، بصفتي رئيساً للجمهورية، لست حَكَماً أو محايداً، بل أنا فريق أصلي ضد أولئك راعي الجريمة المرتكبة في حق الدولة اللبنانية واللبنانيين».

يضيف: «نحن على أبواب إنجاز التدقيق الجنائي. في 27 حزيران يصل الفريق الرئيسي المكلّف بالتدقيق الجنائي كي ينضم إلى الفريق الحالي في بيروت الذي بدأ الاطّلاع على وثائق مصرف لبنان وملفاته. ساختم التحقيق الجنائي قبل نهاية ولايتي، ولن يُعلن إلا من قصر بعبدا».

يتوسع في الشرح: «واجباتي طرح التدقيق الجنائي والإصرار عليه، وعمره حتى الآن مذ أقره مجلس الوزراء في 26 آذار 2020 ما يوازي سنتين وشهرين و25 يوماً حتى اللحظة. وحده التدقيق الجنائي يكشف المرتكبين الشركاء والمستفيدين. لم أقل يوماً بأنّ رياض سلامة وحده المسؤول. لديه شركاء. إلا أنه يأخذ بصدره الدفاع عنهم وإخفاءهم وحمايتهم. التدقيق الجنائي يكشف هؤلاء أخيراً. خير مكان له كي يدافع بنفسه عن نفسه هو التدقيق الجنائي الذي ساختم عهدي به. الرجل متورّط ومُورّط».

عندما يأتي على ذكر الشركاء بلا أسمائهم، يوحي الرئيس بأنّه يعرفهم واحداً واحداً. هنا يستعيد ما حصل في إفطار أقامه في القصر الجمهوري في 14 تموز 2019. في الإفطار الرمضاني، الجميع كانوا كما يروي: «رؤساء الطوائف والرؤساء السابقون والوزراء والنواب والموظفون الكبار ورجال الاقتصاد والأعمال والإعلام، أصغوا إلى خطابي محذّراً من الانهيار. ما قلته هو أن مسيرة مكافحة الفساد لن تتوقف أبداً اشتدت الضغوط وهي حجر الزاوية في العملية الإصلاحية. ما إن انتهيت حتى صفّقوا جميعاً، جميعاً بلا استثناء. لم يعترض أحد أو يسجّل ملاحظة. عندئذ قلت من خارج نص الخطاب: ما دمنا كلنا متفقين أصبحت العملية أكثر سهولة. طبعاً كنت في واد، وكانوا في واد آخر».

أما كيف ينظر إلى المتبقّي من ولايته، أقل من خمسة أشهر، وهو في مواجهة تحديات شتى تستهدفه؟ يقول باقتضاب: «لست ضعيفاً. لم أكن كذلك مرة في أيّ من مراحل حياتي ومواقعي. في الأشهر الأخيرة لستُ حتماً ضعيفاً، لكنني قرفان».

المشهد السياسي

ملف التكليف: خلط جديد للأوراق

شهد الملف الحكومي في اليومين الماضيين مجموعة إشارات إلى أن استحقاق تكليف شخصية لتأليف الحكومة الجديدة لن يكون يسيراً، إذ عادت الحسابات الداخلية والإقليمية إلى الخط بقوة، وهي ترتبط بالدور المطلوب من هذه الحكومة سياسياً ومالياً واقتصادياً في أكثر المراحل حساسية في لبنان والمنطقة. فبعدما كان رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الأوفر حظاً لتأليف الحكومة الجديدة، طرأ تطور أمس تمثّل في اتفاق نواب «التغيير» على تسمية السفير نواف سلام، بحسب ما سُرّب عنهم، وذلك في موازاة تكثيف السفير السعودي في بيروت وليد البخاري نشاطه الهادف إلى خلق بلوك نيابي سنّي يصوّت لشخصية غير الميقاتي، من دون أن يتّضح اسم البديل الذي يطرحه. وعليه، أتى إبرار اسم نواف سلام من جديد ليشكّل جرس إنذار بأن ثمة من يُقارب الملف الحكومي من باب المواجهة، ويستأكد ذلك إذا عاودت الرياض تبنّيه وإرغام كل من الحزب «الاشتراكي» و«القوات» على الالتزام به.

وفيما بات سوق الأسماء يعجّ بالترشيحات، رست البورصة على 4 أسماء معلنة وهي إضافة إلى ميقاتي وسلام، وزير الاقتصاد أمين سلام والخبير الاقتصادي صالح النصولي (مع أن طرحه ليس جدياً).

على ضفة «التغييريين»، لا يزال اسم السفير سلام متقدماً، ولا سيما بعد إصدار حزب «تقدم» الذي يمثّله في البرلمان النائبان مارك ضو ونجاة عون صليبا، بياناً أمس أعلن فيه تسميته لتشكيل الحكومة.

وأكدت مصادر مطّلعة على أجواء نواب «التغيير» لـ«الأخبار» أن «خطوة تقدّم مؤثرة ولا شك أنها ستكون دفعاً للآخرين، مع ذلك، لا بد لنا من الانتظار قليلاً حتى يتم الانتهاء من التشاور»، مؤكدة أن «الساعات المقبلة ستكون حاسمة، والأرجح ستصبّ في مصلحة نواف سلام»، ولو أن الخطوة أثارت استياء بعض النواب التغييريين.

أما على صعيد النواب المستقلين، وهم غالبيّتهم من السنّة، فقد انتهى اللقاء الذي انعقد أمس في منزل النائب نبيل بدر على توافق في شأن تسمية الرئيس نجيب ميقاتي للمهمة. وقالت مصادر المجتمعين لـ«الأخبار»، إن «النواب الذين شاركوا هم 11 من أصل 13، إذ تغيّب عن الحضور النائبان وليد البعريني وسجيع عطية لارتباطهما باجتماع آخر، فيما اتفقا مع الحاضرين هاتفياً على توحيد موقفهما بشأن تسمية ميقاتي، من دون أن يكونوا في مجموعة واحدة في القصر الجمهوري».

وإذ نفت أن يكون لتيار المستقبل علاقة بفرض رأي في ما له صلة بالتسمية على اعتبار أن معظم النواب المجتمعين محسوبون عليه، قالت إن «معيار تسمية ميقاتي جاء ربطاً بالمرحلة. فمن المستحسن حالياً الذهاب باتجاه من في إمكانه تأليف حكومة سريعة كوننا أمام مهلة قصيرة بجدول أعمال واسع، ولا مشكلة في إعادة تنقيح الحكومة الحالية كي تتلاءم والظروف الاستثنائية». مع ذلك، قالت أوساط مطلعة إن يوم الخميس قد يشهد مفاجآت، وخاصة أن لقاءات السفير السعودي تشمل النواب السنّة المستقلين، وقد يتراجعون عن تسمية ميقاتي في حال طلب البخاري منهم ذلك. وهو ما دفع المصادر إلى توقع أن يعتذر ميقاتي عن عدم التكليف في حال كانت أصواته محصورة بثنائي حزب الله وحركة أمل وتيار المردة.

في السياق ذاته، لم يكن رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط أمس متحمساً لاسم نواف سلام، وحتى معراب لم تُبد تأييدها، علماً بأنها كانت من أكثر الداعمين له. وتقول مصادر الطرفين إن «القرار الأخير سيصدر اليوم»، في حين أنها لا تستطيع نفي وجود ضغط من قبل السفير، وهو ما أسرّ به جنبلاط لرئيس مجلس النواب نبيه بري، مؤكداً أن «لديه مشكلة مزدوجة في ملف التسمية، وهي الضغط السعودي من جهة، واستياء بري من تراجع جنبلاط عن تسمية ميقاتي من جهة أخرى».

> **النواب السنّة المستقلون قد يتراجعون عن تسمية ميقاتي نزولاً عند طلب البخاري**

هذه الأجواء، دفعت حزب الله أمس إلى تكثيف اتصالاته، وتحديداً مع التيار الوطني الحر لضرب أي فرصة أمام خصومه لإيصال مرشّح من خارج الإطار التوافقي. وفيما هدّد بري بالعودة إلى خيار الرئيس السابق حسان دياب، حاول الحزب إقناع التيار بترشيح ميقاتي ما دام التيار سيشارك في الحكومة ويعطيها الثقة، لكن المعلومات حول نتيجة الاتصالات كانت متضاربة، إذ نفت مصادر قريبة من النائب جبران باسيل الموافقة على تسمية ميقاتي، بينما كانت مصادر في فريق 8 آذار تؤكد أنه وافق. وأكدت أوساط التيار «قرار عدم السير بميقاتي، لأن المناخ العام في البلاد كما داخل التيار لا يسمح بالموافقة على بقاء ميقاتي الذي لم يقم بشيء».

كذلك تحدثت الأوساط القريبة من باسيل عن مناقشات جارية مع كتل نيابية من خارج التحالف التقليدي للتفاهم على مرشح مع توفير الأغلبية له، وإذا فشل الأمر فقد يشهد يوم الاستشارات وجود ثلاثة مرشحين، إلا في حال عدم تسمية العونيين أي مرشّح.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

علم وخبر

أحدهم يلعب بعقل جان فهوجي

يبدو أن بازار الانتخابات الرئاسية قد فُتح بقوة. والأهم فيه محاولة مراجع حرق أسماء أو «زكزكة» مرشحين جديين. فبعد تسريب كلام منسوب إلى مقرّبين من السعودية بأن هناك تفكيراً في إعادة ترشيح الرئيس السابق ميشال سليمان، تلقّى قائد الجيش السابق جان فهوجي اتصالاً من مرجعية كبيرة في البلاد دعته إلى البقاء على استعداد، لأن المؤشرات الحالية تشير إلى صعوبة فوز سليمان فرنجية أو قائد الجيش الحالي جوزيف عون، ولأن البلاد تحتاج إلى «جنرال» لديه «خبرة» في منع الفوضى نظراً إلى الأوضاع الصعبة.

ملف القروض الإعلامية

يجري البحث في قيام جهة قضائية في التدقيق في قروض قدّمها المصرف المركزي بواسطة مصارف خاصة إلى عدد غير قليل من المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة بين عامَي 2015 و 2017، وقد اشتملت على قروض لمدة 16 سنة، بفائدة 1,5%، مع إعفاء من الفوائد لأول أربع سنوات، علماً أن غالبية المؤسسات المستفيدة من هذه «القروض» اتفقت مع مصارف على إبقائها كودائع مجمّدة بفوائد تجاوزت الـ6%، ولم تستخدمها في أعمال التطوير داخل مؤسساتها. كما تبيّن أن غالبية هذه القروض لم تكن مغطاة برهونات مالية أو عقارية، وأن المصارف ساعدت هذه المؤسسات على إنجاز المهمة بالتعاون مع محامين خبراء في هذا المجال. ويدور الحديث عن مبلغ إجمالي يصل إلى نحو مئة مليون دولار. علماً أن التحقيق في الدعاوى ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشقيقه رجا ومساعدته ماريان الحويك، كشف عن عقود أبرمها الحاكم مع جهات وشخصيات إعلامية خلال السنوات الماضية للترويج له لبنانياً وخارجياً.

عجائب «فوري»

تبيّن من التحقيقات الجارية في لبنان وأوروبا حول أعمال شركة «فوري» التي أدارها شقيق حاكم مصرف لبنان رجا سلامة، أن الشركة لم تكن تكتفي بالحصول على عمولات من المؤسسات المالية الخاصة التي تقوم بشراء السندات، بل وصل الأمر بها إلى حدّ أخذ عمولة عن عملية قام خلالها المصرف المركزي بشراء السندات لنفسه، وبالتالي منحت الشركة نفسها عمولة عن عملية لم تقم فيها بأيّ وساطة. وتشير المعطيات الخاصة بالتحقيقات إلى أن هذه الخطوة تمثل «عنصر إدانة كبيرة في شبهة اختلاس وهدر الأموال العامة».

مصالحة بين نواب «التغيير»

شهد مكتب أحد النواب «التغييريين» مصالحة بين النائبين ميشال الدويهي ووضاح صادق، بعد مشادة ساخنة دارت بينهما قبل أسبوع، وخرجت عن اللياقات بعد تضمّنها اتهامات متبادلة، وذلك على هامش اجتماع خصّص للتداول في تسمية رئيس الحكومة المكلف، ما أدى الى انسحاب أحدهما من الاجتماع.

قضية

الموقوفون في ملفّ المرفأ: «رهائن» عبود والبيطار والسلطة

ميسم رزق

سبعة أشهر مرّت على قرار محكمة الاستئناف في بيروت، بكفّ يد المحقق العدلي في ملف انفجار المرفأ القاضي طارق البيطار عن التحقيق. القضية مُعلّقة، لكنها تحوّلت إلى «فرس رهان» في صراعات أهل السلطة. فيما القضاء الذي طالب بالتحرر من سطوة «المنظومة»، لجأ إلى «حصانة» القناصل والسفراء، والنتيجة حرف التحقيق عن مجراه لاستخدامه في الصراع السياسي - القضائي، ما أدى إلى وقف كامل لكل الدعاوى القضائية المرتبطة بالتحقيق، وتعدُّد - بل شبه استحالة - البتّ فيها، والحصيلة واحدة: لا قرار ظنياً حتى اليوم. لا مُحاكمات. لا تعويضات. لكن الأكثر خطورة يبقى ملف الموقوفين على «ذمّة التحقيق» الذين تحولوا إلى رهائن مُحتجزين يدفعون ثمناً مزدوجاً لتعطيل التحقيق واستنسابية القضاة.

يجمع المتابعون للملف ملاحظات ووقائع قادت إلى كل «التخبيص» السياسي والقضائي في الملفّ: أولاً، جرى استخدام كل وسائل الضغط الداخلية والخارجية،

> **حظيَ القضاة المعنيون بالقضية بدعم دولي استثنائي سمحَ لهم بارتكاب تجاوزات**

> إعلامياً وسياسياً وقضائياً وشعبياً، في إطار تعبئة عالية جعلت من أيّ اعتراض على الملفّ بمثابة جرم أخلاقي. ثانياً، تبيّن أن أهل المنظومة الحاكمة لا يُمانعون استحضار المخزون السياسي، ببعده الطائفي، من أجل الدفاع عن مواقعهم. وتماشى معهم أهل القضاء، فلم يكتفوا بتسييس الملف بل أمعنوا في تطييفه، إلى درجة تحويل انفجار مرفأ بيروت إلى «قضية مسيحية» جرى استثمارها في الانتخابات النيابية، ولا تزال قابلة للاستثمار في استحقاقات أخرى مهما كلّف الأمر من خسائر ارتدادية.

ثالثاً، حظيَ القضاة المعنيون بالقضية، بدعم دولي استثنائي: فرسموا لأنفسهم خطاً أحمر سمحَ لهم بارتكاب تجاوزات.

(هيثم الموسوي)

حالات انهيار وأوضاع نفسية وصحية سيئة

يتوزّع الموقوفون في ملف انفجار مرفأ بيروت على مراكز توقيف عدة في بيروت وخارجها. ومع أن بعضهم حظيَ بتوصية سياسية ونُقل إلى مراكز «مؤهّلة»، بقي آخرون محتجزين في غرف تحت الأرض وفي ظروف قاسية، لكن في الحالتين، هم ليسوا بكامل حريتهم. وقد أنعكسَ ذلك سلباً على وضعهم الصحي والنفسي، ونُقِل عدد منهم أكثر من مرة إلى المستشفيات، فضلاً عن تأثير توقيفهم على وضع عائلاتهم وأولادهم مادياً ومعنوياً. إذ إن عدداً منهم هم المعيلون الوحيدون لعائلاتهم. لا يطالب الموقوفون بأكثر من المحاكمة وفقَ الوقائع التي بانّت في حوزة القضاء أو إخلاء السبيل، إذ لا يُمكن أن يستمر الاحتجاز الاعتباطي ظلماً بهذا الشكل. أما الأهالي الذين صاعوا بينَ وعود السياسيين الذين «طالبوا بالانتظار إلى ما بعد الانتخابات»، أو اعتذروا لأن «ما طالع بإيدهم شي». فلا يتوقفون عن الحديث عن معاناتهم اليومية التي «لن يفهمها قضاة أصبحوا يتمتعون بحوافز داخلية وخارجية بسبب هذه القضية ولا سياسيون تجدّدت حصانتهم وما عاد الملف مصدر قلق لهم» كما يقول الأهالي.

بكل الأحوال، لم يعُد جائزاً الإبقاء على هؤلاء محتجزين كرهائن للصراع بين السلطة والقضاء، والكل متورّط اليوم في بقائهم في السجون ومسؤول عمّا يُمكن أن يحصل لأيّ منهم. فالعدل البطيء أيضاً ظلم والعدالة المتأخرة ليست بعدالة.

رابعاً، تحوّل كلّ من القاضي البيطار ورئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود إلى إلهين يمنع المسّ بهما. الأول اعتبر نفسه «رسولاً مُخلصاً» (هكذا قال صراحة أمام أهالي الضحايا وأهالي الموقوفين). والثاني عمل على تقسيم العدلية طائفياً، حتى خلال إرسال الدعاوى التي رُفعت ضد المحقق العدلي، حيث كانَ يُودِعها غالباً لدى قضاة من طائفة معينة، وجميعهم امتنعوا، تحت الضغط الشعبي والدولي، من البتّ في أي دعوى تخصّ البيطار. الكلام كلام القضاة في «العدلية» نفسها، التي زادت في عهد عبّود فوق تسييسها تطييفاً.

خامساً، لم يتوانَ البيطار، الطفل المدلّل لـ«العدالة الدولية» عن التعامل باستنسابية في التوقيفات والادّعاءات، ليسَ على مستوى المسؤولين السياسيين، بل حتى الإداريين والأمنيين. ولم يتأخر، كما سلفه القاضي فادي صوان، عن مراعاة الخصوصية الطائفية في التوقيفات على قاعدة 6 و6 مكرّر، وإطلاق سبيل عدد منهم بطلب من مرجعيات سياسية وروحية، علماً أن المُفرج عنهم هم، وفق ترتيب المواقع، يتحملون مسؤولية أكبر من بعض من زال مُحتجزاً. فضلاً عن استبعاد المراجع الأمنية والعسكرية عن التحقيق مع أن الأجهزة هي الأكثر دراية بما يحصل داخل المرفأ.

هذه الملاحظات جزء من مشهد عام حاصر قضية بحجم انفجار مرفأ بيروت، لكنها مدخل ضروري لسؤال مُلِحّ يتعلّق بمصير الموقوفين الذين تقدّم بعضهم بدعاوى أمام محكمة التمييز يطلبون فيها ردّ المحقق العدلي وتعيين بديل عنه، لتعذّر استكمال التحقيق. وسبب التعذر وجود دعاوى مخاصمة وارتياب لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز، لا تستطيع البت فيها بسبب عدم توافر النصاب. فقرار تعيين رؤساء أصيلين لمحاكم التمييز (القضاة: ناجي عبد، ماجد مزيحم، سانيا نصر، أيمن عويدات، حبيب رزق الله ومنيف بركات) الصادر عن مجلس القضاء الأعلى منذ شباط الماضي والذي وقّعه وزير العدل هنري خوري، لا يزال وزير المالية يوسف خليل يمتنع عن توقيعه بسبب «الميثاقية» إذ إن «مرسوم التعيينات الحالي للهيئة العامة أخلّ بهذا التوازن» وفقَ ما يدّعي المعترضون عليه.

وبما أن المرسوم غير قابل للتوقيع، ما يعني استحالة البتّ في مصير المحقق العدلي، وبالتالي إطالة بقاء الموقوفين في السجن، لا بدّ من السؤال عن مخرج قانوني آخر. وفي هذا الإطار، يقول وزير العدل إن الحلّ الوحيد هو «البتّ في الطلبات المقدّمة أمام محاكم التمييز لنقل الدعوى من البيطار

> ليسَ اعتراضاً عليه، وإنما لتعذّر استكمال التحقيق معه بسبب العناد المتبادل»، وهذه الطلبات التي أرسلها عبود إلى غرف يترأسها كل من القاضيَين جمال خوري وسهيل الحركة، «تأخذ وقتها بسبب الإجراءات والتبليغات» كما يقول خوري. لكن هل هذا الأمر مُمكِن؟ قانوناً، نصّ قانون أصول المحاكمات المدنية في المادة 129 على أنه «إذا ادّى طلب الردّ أو طلبات الرد المتعدّدة إلى تعذّر تأليف هيئة المحكمة طُبّقت أحكام نقل الدعوى»، كذلك في المادة 340 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تقول بأن «تتولّى إحدى الغرف الجزائية لدى محكمة التمييز مهمة الفصل في طلب نقل الدعوى من مرجع قضائي إلى آخر. تقرّر رفع يد مرجع قضائي في التحقيق أو الحكم عن الدعوى وتحيلها إلى مرجع آخر من الدرجة نفسها لمتابعة النظر فيها إما لتعذّر تشكيل المرجع المختصّ أصلاً أو لوقف سير التحقيق أو المحاكمة أو للمحافظة على السلامة العامة وسير العدالة».

لكن «ما فائدة العدل في ما يُسمى القانون، إذا لم نأمَن الميل الشخصي عند من يُسمى القاضي»؟ وهنا المحاكمة الكبرى. فالمشكلة هي في القضاة الذين يجب أن يبتّوا في طلبات نقل الدعوى من يد القاضي السابقة أنهم «يتهيّبون» الموقف ولا يتجرّأون على المسّ بالمحقق العدلي، بعدما بات الإعلام والرأي العام هما من يتحكّمان بعمل القضاء. والمُعضلة الكُبرى، أنه حتى لو وافقَ أحد القضاة على نقل الدعوى، فحينها يتعيّن على وزير العدل طرح اسم بديل يحتاج إلى موافقة مجلس القضاء الأعلى، وهنا نكون عدنا إلى مربّع رأس المتاعيب»، أي القاضي سهيل عبّود، الذي كانَ رأس حربة الدفاع عن البيطار مغطياً كلّ تجاوزاته، وهو من فرض حالة من الترهيب على القضاة حتى لا يتجرّأ أحد منهم على أخذ قرار «إدانة» بحق المحقق العدلي، ولا يسمَح باتخاذ أي قرار في مجلس القضاء لا يُرضيه. فهل سيوافقُ عبّود على نقل الدعوى إلى محقّق جديد أم سيُصرّ على «تجميد» الملف، فيبقى الموقوفون في سجنهم إلى أن يقضي الله أمراً كانَ مفعولاً؟

بالمناسبة، يعترف عبّود كما البيطار وكل القوى السياسية التي اجتمعت بأهالي الموقوفين «بمظلومية» أبنائهم. فإذا كانَ فعلاً هؤلاء مظلومين وموقوفين اعتباطياً فلماذا لا يُخلى سبيلهم؟ وإذا كانوا مُدانين فلهم الحق أقلّه في المحاكمة، خاصة أنهم أمضوا ما يقارب العامين حتى الآن، وقد تكون أكثر من العقوبة التي قد تنزل في بعضهم في حال ثبتت إدانته.

التوقيفات والإخلاءات

بدأت توقيفات المُشتبه فيهم والمدّعى عليهم بين آب 2020 وأيلول 2021، وقد بلغت 27 شخصاً. 17 منهم أصدر المحقق العدلي السابق القاضي فادي صوّان مذكرات توقيفهم، وهم: متعهّد ورشة التلحيم والموظفين فيها سليم شبلي وأحمد رجب ورائد الأحمد وخضر الأحمد، مدير العمليات في مرفأ بيروت المهندس سامر رعد، المدير العام السابق للجمارك شفيق مرعي، المدير الحالي بدري ضاهر، المدير العام لمرفأ بيروت حسن قريطم، رئيس دائرة المانيفست نعمة البركس، رئيس مصلحة المرفأ والمدير الإقليمي فيه بالإنابة حنا فارس، رئيس مصلحة البضائع في إدارة العمليات المهندس مصطفى فرشوخ، رئيس المشاريع ميشال نحول، رئيس مصلحة الأمن والسلامة بالتكليف زياد العوف، المدير العام لوزارة النقل عبد الحفيظ القيسي، رئيس الميناء في المرفأ محمد المولى، العميد في مخابرات الجيش أنطوان سلوم. وقد أُطلق سراح البعض وتم توقيف آخرين، وبقي منهم حتى اليوم 19 موقوفاً. أما البيطار، فقد أوقف شخصين، هما عضو المجلس الأعلى للجمارك ومدير إقليم بيروت السابق في الجمارك هاني الحاج شحادة، ومدير العمليات السابق في المرفأ سامي حسين. ثم أخلي سبيل 7 موقوفين، هم: الكاتب لدى دائرة المانيفست والمسؤول عن الجردة مخايل المر، السائق جوني جرجس، الرقيب أول في الجمارك خالد الخطيب والرقيب أول في الجمارك الياس شاهين، الرائد في جهاز أمن الدولة جوزيف النداف والرائد في الأمن العام شربل فواز، كما أخلي سبيل كل من المهندسة المشرفة على أعمال الصيانة نايلة الحاج والرائد في الأمن العام داود فياض وأمين مستودع العنبر الرقم 14 في المرفأ وجدي قرقفي.

تقرير

ليما يزور الرؤساء: الذهب قيد الإحصاء

حمل الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي المعيّن حديثاً في لبنان، فريديريكو ليما، رسالة تلاها على مسامع الرؤساء الثلاثة في زيارة بروتوكولية قام بها أمس كاول مهمّة له. أبلغهم أن الصندوق في انتظار الإصلاحات حتى يتمكن من القيام بدوره في تقديم المساعدة، وأنه لم يتحقق إلا القليل القليل من لائحة الشروط المسبقة التي اتفق عليها فريق الصندوق مع لبنان، والتي بموجبها جرى اتفاق على مستوى الموظفين بين الطرفين. ومن بين الشروط التي تم تنفيذها، هي تلك المتعلقة بتكليف شركة دولية بالتدقيق بالموجودات الأجنبية لدى مصرف لبنان، وهو أمر مهم جداً بالنسبة إلى الصندوق، ولا سيما أن التدقيق يشمل السيولة بالعملات الأجنبية، والذهب أيضاً. ولم يشر ليما إلى طبيعة هذه الأهمية، إلا أن من الواضح أن حجم الموجودات الأجنبية، سواء السيولة الجاهزة، أو الأصول التي يمكن تسييلها، تسمح باستكشاف القدرة على الصمود، إنما ليس لها أي دور في تحديد الأولويات. فالصندوق لا يتعامل مع هذا الأمر بالتفاصيل، بل يركّز على المؤشرات الأساسية. وبحسب مصادر المجتمعين، فإن ليما أبلغ من التقاهم أن مصرف لبنان أنهى التدقيق في حسابات العملة الأجنبية عبر شركة متخصّصة، مشيراً إلى أن حاكم مصرف لبنان تدرّع بالسرية المصرفية من أجل تقديم المعلومات حول هذه الأموال وحجمها، كما قال إن التدقيق وإحصاء الذهب لم ينته بعد. فهذه العملية مهمّة جداً من أجل شفافية المصرف المركزي، ومن أجل قياس القدرة على التدخّل في السوق وتوفير العملة الصعبة للاستيراد.

وأعاد ليما على مسامع الرؤساء الثلاثة الخطوات المسبقة المطلوبة من لبنان من أجل تنفيذ برنامجاً تمويلياً بقيمة 3 مليارات دولار. وذكّر بأن من الضروري إنجاز استراتيجية إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعالجة الخسائر، على أن تقترن هذه الاستراتيجية بقوانين تقرّ في المجلس النيابي، فضلاً عن إجراء تقييم خارجي لأكثر من 14 مصرفاً، كلّ على حدة، وإقرار تعديلات على قانون السرية المصرفية، وموافقة مجلس الوزراء على استراتيجية متوسطة المدى لإعادة هيكلة المالية العامة والديون، وإقرار موازنة 2022، بالإضافة إلى توحيد أسعار الصرف، وتطبيق ضوابط رسمية على رأس المال (كابيتال كونترول).

وكان بفترض أن يرافق ليما في زيارته أمس، رئيس الفريق المفاوض أرنستو ريغا، إلا أن إصابة هذا الأخير بـ«كورونا» منعته من السفر إلى لبنان. (الأخبار)

تقرير

احتجاج «المضاربجية»: الحلقة تبدأ وتنتهي بـ«المركزي»

ما الذي حصل أمس في سوق صرف العملات؟ القصّة ليست مالوفة، أي أن تقوم مجموعة أشخاص تعمل في مجال الصرافة بلا أيّ ترخيص، بالإضراب، أو بالامتناع عن بيع الدولار وشرائه، احتجاجاً على خسارة لحقت بها، بسبب علاقاتها مع صرّافين مرخّصين اختلفوا مع مصرف لبنان على سعر الدولار.

المسألة ليست بالتعقيد الذي تبدو عليه، بل هي متعلقة بالوحدة التي أنشأها مصرف لبنان لبيع الدولار وشرائه في السوق. فقد كان أغلب الظن أن مديرية العمليات النقدية هي التي تقوم بعمليات التدخّل في السوق، لكن تبيّن أن حاكم مصرف لبنان أنشأ وحدة جديدة متخصصة بالعمليات الأجنبية فقط.

هذه الوحدة بنت علاقات مع عدد من الصرافين. يقول أحد الصرافين إن الوحدة كانت تتعامل مع مجموعة محدودة من الصرافين وتطلب منهم شراء الدولار يومياً بسعر متفق عليه، على أن تشتريه منهم بسعر متفق عليه أيضاً. لكن في الفترة الأخيرة، وسّعت هذه الوحدة انتشارها في السوق لتصبح علاقتها مع الصرافين تشمل أكثر من 30 صرافاً بدلاً من ثلاثة أو أربعة. هنا ازدحمت الأمور، إذ إن كل صراف لديه مجموعة صرافين غير مرخصين هم بمثابة «شبكة» يعملون على الأرض في شراء الدولارات أو بيعها، ومجمل هذه العلاقة بين مصرف لبنان والصرافين المرخصين وغير المرخصين، هي التي تحدّد سعر الصرف. فعلى سبيل المثال، كل يوم يسجّل الصرافون المرخّصون طلباتهم على مجموعات واتساب بسعر محدّد، فيقوم الصرافون غير المرخصين بشراء الدولارات لحساب المرخصين ومنهم إلى حساب وحدة الصرافين في مصرف لبنان. كل طرف يضع ربحاً وهامش العمليات، هكذا يتم التحكّم بالسوق ارتفاعاً ونزولاً، لكن الصانع الأكبر هو مصرف لبنان كونه هو الذي يضخّ الليرات أو يوقف ضخّها، فيرتفع السعر أو ينخفض تبعاً لرغباته. الكل عليه أن يتماشى مع رغبات مصرف لبنان حتى يحقق ربحاً في عمليات المضاربة. وما حصل، لم يكن مفاجئاً بهذا المعنى، إذ إن الصرافين بكل قدراتهم المالية وقرارهم بإغلاق المجموعات مؤقتاً لرفع سعر الدولار، لم يتمكنوا من التأثير في السوق، أولاً لأنهم لا يملكون المعرفة الكافية، وثانياً لأن ربحيتهم مرتبطة بمصرف لبنان، وثالثاً لأن مصرف لبنان هو العارض الأكبر للعملة الأجنبية والعملة المحلية. وهذا الأمر يظهر أن ارتفاع سعر الدولار سببه الرئيسي هو سلوك مصرف لبنان معظم الوقت. مصرف لبنان هو الكازينو الذي يحدّد من يربح ومن يخسر، وهو المضاربجي الأكبر في سوق صغيرة محدودة. (الأخبار)

تحقيق

وداعاً للتكييف: كلفة «البرود» تكوي

رضا صوايا

«البرود» في لبنان رفاهية يصعب الحصول عليها. ففي حال توافرت التغذية بالتيار الكهربائي صارت كلفتها «تكوي»، وهو أمر يحاول تجنّبه أولئك الذين قرّروا الانتقال من التغذية بالكهرباء من مولّدات الأحياء إلى أنظمة الطاقة الشمسية المسدّدة بالدولار النقدي، لكن حالهم قد لا تكون أفضل بكثير، كون الأمر يتوقف على كلفة أنظمة الطاقة الشمسية القادرة على تشغيل المكيفات نهاراً وعلى قدرة شراء قدرة تخزينية تتحمّل تشغيلها ليلاً.

كل المؤشرات تشير إلى أننا مقبلون على أزمة كهرباء حادّة في فصل الصيف. كمية الفيول العراقي شارفت على النضوب. أما عملية استجرار الغاز والكهرباء من مصر والأردن فهي لم تُنجز بعد رغم كل العمل الجاري عليها، إذ بات هذا الملف مرتبطاً إلى حدّ كبير بملف ترسيم الحدود البحرية والضغوط التي تُمارس على لبنان في هذا المجال. وما فاقم من حدّة الأزمة، ارتفاع أسعار المحروقات الناجم عن تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، ما انعكس زيادة حادّة في فاتورة المولدات واضطرار أعداد متزايدة من المشتركين إلى إلغاء اشتراكاتهم.

في ظل هذه المعطيات قد يكون الحديث عن كلفة «التكييف» أو «البرود» ضرباً من ضروب الرفاهية القصوى. بل هو ترف يمكن الاستغناء عنه إذا قورن بالحاجات الأساسية التي يجهد اللبنانيون لتوفيرها من غذاء ومحروقات وكلفة طبابة واستشفاء ونفقات تعليم. لكن هل يتم تحديد معايير الرفاهية قياساً على الدخل الفردي في بلد اعتاد المقيمون فيه على ثبات سعر الصرف والاستهلاك بلا بالعدّادات على ارتفاع أقل من 700 متر. أما للقاطنين على ارتفاع أعلى من 700 متر فقد تصل كلفة تشغيل المكيّف إلى نحو 3 ملايين و320 ألف ليرة من دون رسم العدّاد (تبلغ كلفة الكيلواط لمن يقطنون على هذا الارتفاع 13825 ليرة لبنانية). أما للمشتركين الذين يملكون عدّادات أكبر فالأمر يعني حكماً مضاعفة سعر الفاتورة تقريباً، كون المكيّف الصغير وحده يستهلك نصف الطاقة في حالة الـ 10 أمبير.

لكن ماذا عن الطاقة الشمسيّة التي باتت تُعد الخيار الأمثل للبنانيين القادرين على تحمل كلفتها، وهل تكفي لتغطية احتياجات المنزل الأساسية وتشغيل المكيّفات في الوقت عينه؟

يوضح بسام كرم، مدير برنامج Smart Power لتركيب الطاقة الشمسيّة أن «إنتاج الطاقة الشمسيّة يجب أن يلبّي حاجتين أساسيتين: تلبية الاستهلاك

> **قد تصل كلفة المكيّف الصغير على كهرباء المولّد إلى 3 ملايين ليرة شهرياً**

المطلوب في أوقات انقطاع الكهرباء، وتخزين فائض الطاقة المنتج لتغطية البطاريات للاستفادة منها خلال ساعات الليل. فإذا كان حجم النظام المستخدم كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية يمكن استخدام المكيّف خلال النهار، لكنّ المشكلة تكمن في ساعات الليل وأوقات النوم مع تقنين المولدات بعد منتصف الليل، كون المكيّفات تُعد من الأجهزة الأكثر استهلاكاً للطاقة. «يستهلك مكيّف صغير بقوة 9000 BTU ما بين 2 أمبير و5 أمبير تبعاً لمستوى صناعة المكيّف. المكيّفات القديمة تستهلك طاقة أكبر، مقارنةً بالمكيّفات الحديثة المزوّدة بنظام Inverter والتي لا تستهلك أكثر من 2 أمبير. والمكيّف يستهلك القسم الأكبر من الطاقة حتى يصل إلى الحرارة المطلوبة. أما الوقت اللازم ليصل فيه المكيّف إلى درجة الحرارة المطلوبة، فمرتبط بعدّة عوامل منها حجم الغرفة ودرجة حرارتها ودرجة الحرارة في الخارج» بحسب يوسف عقيقي المتخصّص في تركيب المكيفات. لذا، في ظل الانقطاع الدائم للكهرباء، واعتماد غالبية المواطنين على المولدات فإن مكيّفاً واحداً كفيل باستنزاف أغلب أو كامل قدرة عداد سعة 5 أمبير، ما قد لا يُبقي لباقي احتياجات المنزل إلا أقل من أمبير أو حتى ولا أمبيراً واحداً. هذا الواقع سينعكس على غالبية المشتركين في المولدات الذين يعتمدون على عدّادات 5 أمبير، ولا سيما بعدما اضطر الكثيرون منهم إلى تقليص قدرة العدّاد وباتوا يعتمدون 3 أمبير فقط لتأمين الحدّ الأدنى من الإنارة في المنزل بهدف تقليص فاتورة المولّد الباهظة.

حسابياً تبلغ الطاقة القصوى التي يمكن أن يمرّرها ديجونكتير بقدرة 5 أمبير، نحو 1 كيلواط في الساعة. وإذا فرضنا وجود إمكانية لتشغيل مكيّف صغير لمدة 8 ساعات يومياً على المولد (ما عدا ساعات ما بعد نصف الليل الخاضعة لتقنين أصحاب المولدات) فإن الكلفة الشهرية للمكيّف بناءً على تسعيرة وزارة الطاقة للنصف الثاني من شهر أيار (12586 ليرة لبنانية عن كل كيلواط ساعة) ستصل إلى 3 ملايين ليرة (8x 30 x 12586) من دون احتساب رسم العدّاد الشهري، وذلك للمشتركين بعد منتصف الليل، كون المكيّفات تُعد عدواً مطلقاً للبطاريات التي ستتعب في النهاية وبسرعة أكبر سواء أكانت Lead Acid أم Lithium».

ويلفت إلى أن «نظام طاقة شمسيّة بقدرة 5 أمبير يكفي لتلبية احتياجات المنزل الأساسية من الطاقة، لكن من دون مكيّف حتى خلال ساعات النهار. فالمكيّف الصغير بقوة9000 BTU يستهلك وحده ما بين 4 إلى 5 أمبير، ومن ثم تشغيل مكيّف بهذه القوّة إضافة إلى احتياجات المنزل الأساسية التي تستهلك وحدها ما بين 2 إلى 3 أمبير كل ذلك يتطلب حكماً نظاماً شمسياً بقدرة 10 أمبير. علماً بأن نظاماً بهذا الحجم لا يُبقي فائض طاقة للتخزين ليلاً ويسمح بتشغيل المكيّف خلال النهار فقط».

وفي ما يختص بعمل البطاريات ونوعها وإن كانت تسمح بتشغيل المكيّف خلال الليل في حال كانت من نوع الـ Lithium الأكثر تطوراً، يشرح كرم أن «بطارية الـ Lithium بحجمها الاعتيادي تؤمّن 7,5 كيلواط، لكن مقدار الطاقة الذي يمكن استخدامه منها لا يجب أن يتعدى نسبة 80% أو ما يوازي 6 كيلواط. وبالتالي وفي حال عدم استخدام المكيف، يمكن أن تؤمن من 10 إلى 12 ساعة تغذية خلال الليل. أما في حال استخدام مكيّف صغير ليلاً غير مزوّد بنظام Inverter (رغم أنه من الأفضل عدم استخدام المكيّفات ليلاً من خلال الطاقة المخزّنة في البطاريات) فإن ساعات التغذية التي ستوفّرها البطارية لن تزيد على 5 ساعات قبل أن تفرغ، ما يعني عملياً، لمن يرغبون باستخدام المكيّف ليلاً، أنهم سيضطرون لشراء بطارية إضافية مع ما سيستتبعه ذلك من ضرورة لتكبير النظام وزيادة عدد اللوحات لتعبئة البطارية». وعن كلفة نظام طاقة شمسية بقدرة 10 أمبير يقول كرم إن «سعره يُقدر بنحو 5 آلاف دولار نقداً».

قضية

«نحن والمعمل جيران، ريحتو خلف بوابتنا، جبالو حد ديارنا، بينشر السرطانات». تكاد هذه الكلمات، المحرّفة لأغنية فيروز «نحن والقمر جيران»، تكون لسان حال القاطنين في محيط معمل معالجة النفايات في صيدا (حيّ سينيق) حيث توجد مئات المنازل السكنية والمحال والمؤسسات التجارية والغذائية، والمراكز الصحية. معاناة تجعل حياتهم أشبه بحياة السجناء المعرّضين للتعذيب عبر الروائح الكريهة، واحتمال الإصابة بأمراض مزمنة

سكان سينيق يموتون ببطء: نحن والمعمل جيران

الروائح المنتشرة كريهة جداً ويتحكم بها اتجاه الريح (الأخبار)

علي حسَيْسو

"إنها كارثة بيئية تقتلنا ببطء" تقول أم محمد القدسي من خلف شباكها المغلق بإحكام في حيّ سينيق، وهي تشير إلى أكوام النفايات المكدّسة التي تعلو مباني كُتب على مدخلها "مركز معالجة النفايات المنزلية الصلبة" مع الشعار التجاري للشركة المشغلة IBC لأصحابها من التابعية السعودية.

تحوّل المركز، من مكان لمعالجة النفايات وفرزها إلى مكبّ عشوائي يستقبل يومياً أكثر من 250 طناً من النفايات، تُطمر مباشرة في محيط المعمل من دون المرور بأيّ من الآلات الضخمة التي تحوّلت إلى خردة تباع كحديد كسر بالكيلو، بفعل تقاعس إدارة الشركة وعجزها عن تصليح الماكينات والتوربينات ومفاعل توليد غاز الميتان وغيرها. كلّ ذلك وبلدية صيدا غائبة، أو "مطنّشة"، ربما مراعاةً لجنسية كبار المستثمرين في الشركة، ولعدم إزعاج الوصيّ المحلي المتمثل ببهية الحريري. لكن هذه المراعاة كلفت الصيداويين أكثر من 58 مليون دولار هو مجموع المبلغ الذي دفعته بلديتهم لمعالجة نفايات المدينة خلال السنوات العشر مع العلم أن عقد التشغيل نصّ على معالجة هذه النفايات مجاناً.

الحياة في سجن

الروائح المنتشرة في سينيق كريهة جداً ويتحكم بها اتجاه الريح لا سيّما أن النفايات المتراكمة ملاصقة للبحر وباتت تعلو سطحه بعشرات الأمتار. في مستشفى الجنوب (شعيب) القريب من المعمل، يقف الحارس على المدخل واضعاً يده فوق أنفه فوق الكمامة، "اليوم دورنا بالرائحة، الهواء جنوبي يعني سيصيب المعمل ويحمل معه الروائح النتنة غاز الميتان وغيرها. كلّ ذلك وبلدية صيدا غائبة، أو "مطنّشة"، ربما مراعاةً لجنسية كبار المستثمرين في الشركة، ولعدم إزعاج الوصيّ المحلي

أغلى مجرور في العالم!

ما يفاقم معاناة جيران المعمل مجاورتهم لنهر سينيق الذي استُبدلت مياهه بالمجاري المكشوفة الجارية، الأمر الذي لوّث عدداً من الآبار الجوفية، وكذلك وجود محطة لتكرير مياه الصرف الصحي لشبكات صيدا والجوار بجانب مبنى معمل النفايات. لكن المحطة كزميلها المعمل، شبه متوقفة، ويقتصر العمل فيها على استلام المجارير الآسنة وإعادة ضخّها في البحر من دون أي معالجة أو ترقيد. هذه "الخدمة" تتمّ مقابل مليون دولار سنوياً تدفعها مصلحة مياه لبنان الجنوبي، الأمر الذي دفع برئيسها إلى وصف المحطة بـ"أغلى مجرور في العالم!".

الصيادا، وكي لا تغامر بفتح شباكها وترفعها إلى أعلى جبل نفايات بين خمسة جبال متجاورة. على مرأى ومسمع من الصيادا، تمدّ البوكلين "زندها" وترفع حمولتها من نفايات المنازل (خليط بقايا الطعام والزجاج والبلاستيك والحديد والقماش والحفاضات) فيما عصارتها تنهمر، لتطمرها في الجبل. وكلما تكوّمت عادت البوكلين لتفلشها. تصرخ الصيادا حتى يكاد يسمعها سائق البوكلين، تكيل الدعاوى على كلّ من تسبّب بنكبة حيّها، وتؤكد أن المعمل توقف منذ عدة أشهر عن معالجة النفايات التي تصله

> قالوا إنّ المعمل سيكون نظيفاً أشبه بمستشفى فإذا به مركز للأوبئة

وتحول من معمل إلى مكب، "الرائحة تقتل. نُنام والرائحة في أنوفنا. يزورني أحفادي، فيبقون حبيسي الغرفة والنوافذ مغلقة، صاروا يكرهون زيارتنا. كلّ هذا عدا عن البرغش والجرذان المنتشرة بكثافة". وبالفعل، يمكن مشاهدة الجرذان تتنقل في الزواريب في غياب أيّ دور للبلدية في مكافحتها، أما الحشرات الطائرة فتترك آثار لسعاتها على الجلد وغالباً ما تؤدي إلى التهابات جلدية تحتاج لمعاينة طبيب "الدبابة هنا تعقص وتترك حبّة متورّمة مكانها" تؤكد الصياد. تضيف "صرنا نكره فصل الصيف لأننا محرومون من فتح شبابيك البيت وفي الوقت نفسه نعجز عن تشغيل أجهزة التكييف خلال موجات الحر توفيراً في فاتورة الاشتراك بالمولد الخاص".

تجارة كاسدة

يصبّ كرم سعد، صاحب بسطة خُضَر على جسر سينيق، جام غضبه على المعمل والبلدية والمنظومة كلها، "كلّهم حرامية. لا عم يعالجوا ولا عم يفرزوا، يطمرون الزبالة كما هي". زبائن بسطة كرم لا يشترون منه، بل يفزون هاربين من الروائح المنبعثة من المعمل – المكبّ، حاله كحال بائع السمك في حي المسلخ على بُعد كيلومترين من المعمل الذي يتهمّه زبائنه بأن أسماكه غير طازجة، وبأن الرائحة الكريهة المعشّشة في المكان منبعثة منها "يا عمي سمكاتي طازة من ميرة صيدا، والله العظيم الرائحة مش من السمك الريحة من المكبّ". يمازحنا أحد عمال المدينة الصناعية المجاورة "صرنا إذا شممنا رائحة عطر نحسبها رائحة كريهة، تعودنا هون على رائحة الزبالة والقرف!".

كان من المفترض، وفق العقد الموقع بين بلدية صيدا وIBC، أن ينير المعمل الطرق المجاورة له من الكهرباء التي يولّدها من غاز الميتان المستخرج من النفايات، لكن المنطقة والحيّ المجاور غارقان في الظلام ليلاً ما يسهّل ارتكابات الإدارة بطمر النفايات من دون معالجة. يتساءل سعد "هل يعقل أن تكون بلدية صيدا غافلة عما يحدث؟" ويجيب بنفسه "كلّن دافنينو سوا، كلّهم شركاء بالجريمة"، مذكّراً باقتحام المعمل قبل سنوات من قبل عشرات المحتجين يتقدّمهم النائب أسامة سعد، "عندما دخلنا رأينا العجائب، يومها تدخلت الفعاليات لإدانة اقتحامنا للمعمل وانبرت نائبة المدينة السابقة للدفاع عن نزاهة الشركة المشغلة والتغطية على عيوبها التي وصلت اليوم إلى حدّ الجريمة، فسينيق منطقة منكوبة وجيران المعمل – المكبّ يموتون ببطء".

حق الردّ

ردّاً على ما ورد في المقابلة التي أجرتها "الأخبار" أمس مع النائب السابق الدكتور عاصم عراجي، جاءنا من نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان ما يلي:

"في حديث إلى صحيفة الأخبار، تناول النائب السابق د. عاصم عراجي الشركات المستوردة للأدوية بمعلومات لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة، متّهماً المستوردين "بمراكمة الأرباح الخياليّة". تستغرب نقابة مستوردي الأدوية صدور تصريح كهذا من د. عراجي، خاصّة أنّه ملمٌّ جداً بتفاصيل ملفّ الدواء، حيث أمضى أكثر من 17 عاماً على التوالي في لجنة الصحة النيابية. فهو يُدرك تماماً وأكثر من غيره أنّ جوهر مشكلة الدواء حالياً ماليّ بحت، حيث كان ملفّ الدواء قيد متابعته الشخصية منذ بدء الأزمة.

ختاماً، تتمنى النقابة وتأمل من كلّ المعنيّين والمسؤولين عدم الإدلاء، بالتصريحات التي قد تضلّل الرأي العام، عن قصد أو غير قصد، وبالأخصّ لأنّ القطاع الصيدلاني، والمستوردين تحديداً، قد تحمّلوا فعلاً ما لم يتحمّله أيّ قطاع آخر منذ بدء الأزمة، فهذا القطاع يرزح بفعل هذا الواقع تحت وزر ضغوطات قد تؤدي إلى كارثة هي انقطاع أكبر في الأدوية. فالتمني هو معالجة الأزمة الماليّة الخانقة التي قد أوصلت القطاع والمرضى إلى ما هما عليه اليوم بدلاً من الإدلاء بتصاريح بعيدة كلّ البعد عن الحقيقة".

تقرير

تطبيق قانون السير: كبيرة المزحة هاي؟

رحيل دندش

لم تصدر حصيلة اليوم الأول من بدء العمل بتعليمات وزير الداخلية بسام المولوي إلى شرطة بيروت لتطبيق قانون السير بعد، إلا أن الأمر لم يمرّ مرور الكرام لدى سائقي السيارات والدراجات النارية المعرّضة للحجز. ذلك أن المقتضى القانوني الذي يطالب به الوزير يفترض أن تكون الدولة أيضاً ملتزمة به وبتوفير مقوّمات تطبيقه. فماذا تعني المطالبة بتوقيف الدراجات النارية المخالفة لقانون السير إذا كانت مصلحة تسجيل السيارات مقفلة؟ يسأل الناشط وليد برکس «يلي جاب دراجة نارية جديدة كيف بسجلها؟ أو ما بيضهر فيها وبضل يدفع تاكسي كرمال الدولة ما تحجزه... الدولة بدها تطلع مصاري من المعترين». بدوره ينتقد فادي مرق القرار بقوله: «كيف المواطن بدو يكون قانوني وما في لا تسجيل سيارات ولا دفاتر سواقة ولا دفع ميكانيك... افتحوا النافعة بعدين طبّقوا القانون».

يتعامل الوزير في بيانه الأخير مع قانون السير كما لو كنا في سنة 2019 قبل الانهيار الاقتصادي الذي هبط بأكثر من 70% من الناس إلى خط الفقر. لذا تأتي المطالبة بتطبيق القانون كأنها موجهة حكماً ضد الفقراء الذين يلجأون إلى الدراجات النارية لتسهيل حركتهم، في ظلّ غلاء أسعار المحروقات.

قطاعات السير المعطلة

يعدد أمين سرّ جمعية «اليازا» كامل إبراهيم ما يعتري الحديث عن تطبيق القانون في هذه الظروف من شوائب يجب إصلاحها، بدل وضع عناصر القوى الأمنية في مواجهة عامل «الدليفري» الذي يحتجزون دراجته النارية التي يعتاش منها فيما إدارات الدولة مغلقة ولا تمكّنه من تسوية أوضاعه. يقول: «كل قطاعات السير شبه معطلة، تبدأ من الإشارات الضوئية المطفأة بأغلبها. غرفة التحكم المروري تلفت غالبية شاشاتها بسبب انفجار المرفأ في آب 2020، وعناصر قوى الأمن الداخلي لا يعرفون حال الطرقات إلا من خلال الاتصالات، أضف إلى ذلك غياب التيار الكهربائي عن الغرفة. عدم تأهيل الطرقات المليئة بالحفر يعرّض السلامة العامة للخطر أكثر من المخالفات التي فرضتها الأزمة». كما ينتقد إبراهيم تطبيق القانون بشكل جزئي ما يجعله مرتجلاً لا يواكب المتغيرات على أرض الواقع، «فالأولى أن يطبق الوزير المولوي وهو قاض، القانون على نفسه، من خلال دعوة اللجنة الوطنية لإدارة السلامة المرورية برئاسته إلى اجتماع لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسير على ضوء الواقع، وهي لجنة يجب أن تجتمع مرة على الأقل كل شهر بحسب القانون، وقد اجتمعت آخر مرة قبل يوم 17 تشرين 2019 بأسبوعين في عهد الوزيرة ريا الحسن».

أسباب أمنية

مصادر وزارة الداخلية لا تجيب على هذه الأسئلة، بل تكرّر في اتصال مع «الأخبار» ما سبق أن ورد في بيان الوزير من «حرص على السلامة العامة، بعد ورود شكاوى كثيرة إلى الداخلية وخصوصاً في بيروت، أتى قراره بتوقيف سيارات النقل العام بلوحات خصوصية أو مزوّرة والتي يعتدي أصحابها على لقمة عيش أصحاب السيارات العمومية النظامية». أما في ما خصّ الدراجات النارية، فشدّدت المصادر على أن هذا القرار «أتى لأسباب أمنية بعد تكاثر الدراجات غير المسجّلة وبعد شكاوى عديدة من المارّة والمشاة الذين يتعرّضون للسرقة والنشل ومختلف أنواع الجرائم». وأضافت المصادر أن «ما اعتاد عليه البعض لجهة استخدام دراجات نارية مخالفة ومن دون ضوابط هو أمر فضلاً عن مخالفته للقانون يهدد الوضع الأمني ويؤدي إلى ترويع المواطنين ويشكل تهديداً لأمنهم وسلامتهم وممتلكاتهم».

لا يرفض الخبير في السلامة المرورية كامل إبراهيم ضرورة تطبيق القانون، لكن في الظروف الحالية لا بأس بتطبيقه وفقاً للخطورة والأولوية وهي برأيه «تأمين سلامة الناس التي تعدّ أهم أهداف القانون: ومنها توقيف وتحرير محاضر بحق الشاحنات ذات الحمولة الزائدة، تركيب رادارات لمراقبة السرعة وعدم التهاون مع المخالفين ومن يقود بعكس اتجاه السير والقيادة تحت تأثير الكحول، وتوقيف العائلات التي تركب دراجة نارية واحدة، وإقامة خطة ردع حقيقية تجعل الناس يمتثلون حقاً للقانون».

تدعوكم شركة ليكويغاز لبنان ش. م.ل. (LIQUIGAS LIBAN SAL) وبلدية زوق مكايل لحضور اجتماع مشاركة العامة لعرض دراسة تقييم الأثر البيئي التي تقوم بإعدادها شركة مورز ش.م.م. (MORES s a.r..l) لمشروع إنشاء منصة تعبئة نفط وحماية بحرية على ومقابل العقار رقم 877 من منطقة زوق مكايل العقارية، قضاء كسروان الفتوح. وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 5 تموز 2022 في بلدية زوق مكايل.

على الحافة

حماية الفقمة باباً لإنقاذ النوع البشري

حبيب معلوف

سخر بعض "المعارضين" من حركة وزير البيئة وبعض النواب الجدد لحماية مغارة وفقمة عمشيت. وعلى الأرجح، تبدو دوافع السخرية وكأنها تقول إن هناك قضايا أكثر جدية للاهتمام بها. وإن هناك مخالفات وانتهاكات أكبر، وقضايا أهمّ، في طليعتها وضع الإنسان اللبناني الذي لم يعد يستطيع أن يصل إلى الدواء والماء وكلّ ما بينهما من غذاء وطاقة، إلخ.

قد يبدو كل ذلك صحيحاً بمقاييس محدّدة، حدّدتها فلسفات وممارسات وتجارب لا تعدّ ولا تحصى. وعلى الأرجح لم يتم تقييم هذه المقاييس بعد حصول الأزمة الأخيرة، المتعدّدة الأشكال والوجوه أيضاً. أي لم يتم تقدير وتقييم هذا الفصل المتعالي بين قضايا البيئة وقضايا الإنماء والاستثمار والربح والرفاهية، إلخ. بالإضافة إلى تقييم الفصل بين البيئة وقضايا الفقر بشكل عام، وبين قضايا البيئة والقضايا الاقتصادية والاجتماعية عامة، على قاعدة أن الفلسفة الإنسانية الغربية المسيطرة عالمياً (ما بعد فلسفة الأديان التوحيدية) هي التي تمنح الإنسان الأولوية والأفضلية على بقية الكائنات، لا بل تجعله سيّداً عليها.

أثبتت الأزمات العالمية المتكرّرة والمتراكمة والمتمادية، والتي باتت متمادية في عالميتها وفي تأثيراتها الوجودية مثل الأوبئة الحديثة وتغيّر المناخ العالمي، أن التركيز على محورية الإنسان في الطبيعة باتت تهدد النوع الإنساني نفسه بوجوده، ما يحتم التفكير وفق منطق آخر وفلسفة مختلفة يدفعها هذه المرة بعض التواضع في تقييم الإنسان لنفسه.

بهذا المعنى لم تعد قضية الاهتمام بفقمة نادرة أو على شفير الانقراض، تعني تفضيل حياتها على حياة الناس، بقدر ما باتت تعني تعزيز وتدريب النفس البشرية على أخلاقيات جديدة تأخذ في الاعتبار حياة بقاء الكائنات، وهي الصفات الأخلاقية الجديدة والضرورية لإنقاذ النوع البشري من الآن وصاعداً.

على كلّ حال، كل ذلك لا يعني عدم وجود انتهاكات أخرى (يصعب ولا يهمّ ترتيبها بالأكبر والأخطر) قد لا تكون ضمن دائرة الاهتمام أو تحت الضوء، مثل صدور قرارات عن مجلس الوزراء بإعطاء مهل جديدة لشركات الإسمنت لاقتلاع المزيد من الجبال، أو لإعطاء وزارة الداخلية مهلاً جديدة لنقل ستوكاج من دون مراقبة وتدقيق، ما كان يعني عملياً، ولا يزال، السماح باستمرار العمل العشوائي في القطاع.

قد يقال إن هناك فروقات بين تهديد وجود نوع من الأنواع في الطبيعة، الذي لا يقارن مع اقتلاع جبل يضمّ أنظمة إيكولوجية وأنواعاً عدة. وقد لا يكون ذلك صحيحاً بمعايير بيولوجية، إذ مع أن فقدان نوع معين من بين أنواع متنوعة، قد يعني أيضاً إخلالاً بنظم إيكولوجية لا أحد يعرف انعكاساتها الوجودية على المدى البعيد لناحية تهديد أنواع أخرى بالانقراض أيضاً، قد يكون بيننا في النهاية النوع الإنساني، إذا استمررنا في تبني هذا المنطق وهذا النهج في التقييم وهذه الممارسات في الاستثمار.

أما عن علاقة حماية الأنواع من الانقراض بالمقارنة مع متطلبات تأمين الأمن الغذائي والصحي للمجتمعات، فأمر كتب الكثير عنه منذ عقد أول اجتماع دولي بيئي في استوكهولم قبل نصف قرن بالتمام والكمال، بدل أن تتراجع البشرية منذ بداية ظهور الاختلالات البيئية الكبيرة بسبب النشاط الإنساني الزائد وفكرة التنمية المسيطرة في البلدان المتقدمة صناعياً، طالبت البلدان النامية بحقها من فرص التنمية!

قد يكون من المفيد وبمناسبة كل انهيار يقع، أن تحصل إعادة نظر بالأفكار والقيم والممارسات، وفي طليعتها فكرة التنمية نفسها، بالإضافة إلى المشاريع الكبرى في الاستثمار وطرق السيطرة والاحتكار. ولا بد بداية من إعادة النظر بالأخلاقيات ونظام القيم، إذ يفترض إعادة الاعتبار للنوع بالنسبة إلى الكمّ، إلى الصغير بالنسبة للكبير، وإلى النظرة الدائرية بدل الخطية، والكلانية بدل التخصّصية التي أشبعتنا أزمات. والبحث في سبل التعاون بدل التنافس لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد.

والسؤال الذي يطرح الآن على "النواب التغييريين"، أي نموذج حضاري تنموي قديم أو جديد يتبنون؟ وهل يدرج ذلك على جدول أعمالهم؟ لم نسمع أحداً منهم بعد يتناول هذه المواضيع بكلّ أبعادها. إذ ربما يكون فقدان نوع أو جبل أو نظام إيكولوجي بسبب سوء الإدارة السياسية للبلاد وفساد الحكام، أخطر بكثير من فقدان الودائع في البنوك، مع ما لهذا الموضوع الأخير من أهمية خصوصاً بالنسبة لفئات عمرية حساسة كالذين أنهوا أعمال حياتهم وادّخروا بعض المال لآخرتهم. ومعيار الفئة العمرية بالمناسبة، قد يكون أقرب إلى المنطق والعدالة من معيار كبار المودعين وصغارهم، ومن معايير الفترات الزمنية المحدّدة وفق مصالح محدّدة أي ما قبل أو بعد 17 تشرين!

على كلّ حال، لن نسمع الكلام الأقرب إلى الحقيقة على الأرجح إلا ممن يريد أن يذهب، لا من يريد أن يأتي. أي ممن يريد أن يلعن هذا المجتمع لا ممن يريد أصواته. كما من الخطأ الرهان أصلاً على "نواب تغييريين". من يصنع التغيير الفلاسفة الذين يبدعون أفكاراً جديدة للخروج من الأزمات. وهؤلاء هم أنفسهم في أزمة هذه الأيام لأن أحداً لا يحترم آراءهم (السلبية عامة) في المجتمع!

في مختلف الأحوال، لن تكون مهمة الفلاسفة ولا السياسيين ولا الوزراء والنواب ولا الأفراد الفرديين سهلة أبداً في المرحلة المقبلة. الكلّ سيواجه مشكلات من الآن وصاعداً، متناقضة وبالغة التعقيد، متراكمة وطويلة المدى، ولكن للأسف، لن يكون بالاستطاع مواجهتها إلا بمنطق المدى القصير والاستثمار السريع... هذا المنطق نفسه الذي كان سبب معظم مشكلاتنا المذكورة!

نقابة تكنولوجيا التربية في لبنان
EdTech Syndicate in Lebanon
Edtechs.org.lb +9611388382 2022 / D# 38/1 MOL

دعت الهيئة التأسيسية لنقابة تكنولوجيا التربية في لبنان لإجراء الانتخابات العامة لمجلسها التنفيذي بتاريخ ٣٠ حزيران الجاري من الساعة العاشرة صباحا لغاية الثانية عشر ظهرا في مركزها - بدارو شارع سامي الصلح - قرب عمادة الجامعة اللبنانية - سنتر مزنر طابق ثالث وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يجري الانتخابات بعد اسبوع من تاريخه في نفس الزمان والمكان المحددين وبمن حضر.

فعلى الراغبين بالترشح تقديم طلباتهم لدى مركز النقابة المذكور قبل موعد إجراء الانتخابات بثلاثة ايام اي (الاثنين ٢٧ حزيران الرابعة بعد الظهر) موعد إقفال باب الترشيح و تم تعيين السيدة نورا المربعي للمراجعة واستقبال طلبات الانتساب و الترشح يوميا من الاثنين الى الجمعة من التاسعة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر في مركز النقابة للمزيد من التفاصيل زوروا موقع النقابة الرسمي:
https://edtechs.org.lb

إعادة إحياء العمل النقابي: خط الدفاع الأخير

لور شدراوي *

تعرّض اللبنانيون، منذ بدء الأزمة، لعملية تضليل ممنهجة ركيزتها الأساسية تجزئة المشكلات والقضايا، والتعامل معها على أنها مسائل منفصلة لا رابط يجمعها. فيأتي الفصل في الخطاب بين النقاش السياسي والنقاش الاقتصادي، لتثبيت انقسام الضحايا على أنفسهم على أسس سياسية وطائفية وتغييب الخطاب الطبقي الذي يوحّدهم حول مصالحهم. الهدف بكل بساطة هو منع تكتل الضحايا في وجه السلطة والقوى المسيطرة في المجتمع وقطع الطريق أمام نشوء حركة مطلبية جامعة تطالب بالحقوق الاجتماعية.

يفترض أن الانهيار قد كشف حسياً كيف أن أزماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي في الحقيقة أزمة واحدة، لكن تشتيت القضايا سمة السلطة العاجزة عن اجتراح الحلول. في أي بلد آخر، كان لانهيار بهذا الحجم أن يفرض تلقائياً نقاشاً في عمق الأزمة: أي اقتصاد نريد لأي دولة؟ فلا حلول اقتصادية خارج نقاش شكل الدولة والمجتمع الذي نطمح إليه. دولة الرعاية الاجتماعية تتطلب شكل اقتصاد معيّن وخيارات سياسية واجتماعية مختلفة عن دولة السياحة والخدمات والاستهلاك، ودولة ممانعة تحتاج إلى مجتمع مقاوم واقتصاد مقاوم وخيارات مختلفة بالسياسة وبالاقتصاد. قوى السلطة في لبنان إمّا غير مستعدة أو غير قادرة على مقاربة هذه المسائل، من هنا تأتي حاجتها إلى تسطيح النقاش العام.

يبدو من خلال الإعلام وكأن كل يوم هناك أزمة جديدة: هو الطحين يوماً، وسائقو الفانات في اليوم التالي، ثم طلاب الجامعة اللبنانية فمرضى السرطان أو غسيل الكلى. يعرضها الإعلام كقضايا منفصلة لكل منها أسبابها الخاصة وتحتاج بالتالي إلى حلول منفصلة. ويبدأ التضليل عبر إغراق النقاش في تفاصيله الضيقة، أو تذويبه في بعد الصراعات الكبرى، فيبدو أن لا حل لأزمتنا قبل مواجهة الرأسمالية العالمية والتصدي لاستغلال بلاد الشمال لبلاد الجنوب. هذا لا يعني أن لا أسباب تفصيلية خاصة بكل قضية أو أن لا ارتباط أوسع لأزمتنا بقضايا أشمل. الحجج التي يسوقها هؤلاء تكون دائماً صائبة، لكن صوابها لا ينفي عنها أنها، في سياقها وتوقيتها، تخدم القوى المسيطرة في السلطة والمجتمع والسالبة لحقوق الناس. وتغيّب النقاشات الاقتصادية عن الشاشات لغايات الأجندات السياسية لوسائل الإعلام أو لغياب الإحاطة المعرفية للإعلامي بالاقتصاد، فيغرق البلد حدّ الملل في نقاشات من نوع مسؤولية الخارج مقابل مسؤولية زعماء الداخل، ويتم تقزيم إحداها لإظهار فظاعة الأخرى خدمة للسرديات المبسطة، فيما لا خلاف بين الأمرين طالما أن مسؤولي الداخل هم عملاء للخارج. فالتضليل لا يعتمد بالضرورة على الكذب بل الحرفية في التضليل هي كيف تستخدم الحقيقة لمصلحتك وغايتك. بروباغندا المصارف مثلاً لا تحتاج أن تقول أنّ لا مسؤولية على المصارف بالأزمة، بل يكفي المصارف أن تروّج لمقولة أن «المصارف ليست وحدها مسؤولة» لتدفع عن نفسها هم تحميلها أي كلفة في توزيع الخسائر.

ثلاث سنوات من النقاش العقيم والحقيقة الفاقعة الوحيدة هي أن البلد مفلس ونحن نحتاج إلى الدولارات لشراء كل ما لا يتم تصنيعه محلياً، أي تقريباً كل شيء. لكن في ظل شح الدولارات، أي عندما تكون دولاراتنا المتبقية لا تكفي كل حاجاتنا، ولا خطة لدينا في المدى المنظور لمصدر جديد للدولار، تصبح الحقوق في وضع تنافسي، ولا مفر من تحديد الحاجات الأكثر إلحاحاً لصرف دولاراتنا الأخيرة. من هنا، كل دولار خرج من مصرف لبنان والمصارف منذ بدء الأزمة، أكانت دولارات لاستيراد بطاريات أم دولارات وليد جنبلاط الـ 500 مليون التي سحبها لصالحه من ودائع الناس، كلها دولارات كان بالإمكان أن تذهب لدعم التصنيع المحلي أو لاستمرار دعم الطحين أو أدوية السرطان لمدة أطول، لو أننا نجحنا في بداية الأزمة في خلق وعي شعبي بأننا أمام أزمة إفلاس وهناك ضرورة لتحديد الأولويات. لكن المطلب الشعبي الجامع حينها كان الدولار الطلابي! يومها قرر الجهابذة أن الأولوية وسط كل هذه الحاجات هي لعدد محدود من الطلاب الذين يتعلمون في الخارج. كتل نيابية تباهت بانتزاع هذا «الإنجاز» تحت ستار الحقوق! طبعاً هو حق لكن هل هو أولوية في ظل الإفلاس؟ فيما كان طلاب الداخل يتسربون أفواجاً من المدارس الخاصة والرسمية، كان هناك من قرر أن طلاب الطبقات الميسورة والمتوسطة هم في أعلى سلم أولويات الوطن. كان التضليل يومها يقوم على إيهام الناس بأن الدعم لن يتوقف فنحن لسنا في حالة إفلاس، ما جعل أهالي الطلاب في الخارج يبدون وكأنهم الوحيدون الذين لا يحصلون على دولاراتهم وأصبحت قضيتهم قضية رأي عام تنافست الأحزاب على استغلالها. الدافع الوحيد كان أن هذه الفئة لمست ضرر الانهيار قبل غيرها عندما تم تقنين السحوبات بالدولار. فعل وهم استمرار الدعم فعله، فلم يستشرف المرضى حينها أن دواءهم سينقطع، ولم يتيقن السائقون العموميون أن الدعم على البنزين لا بد أن يتوقف قريباً، فلم يشعروا بأنهم معنيون بالنقاش حول الدولار الطلابي. هكذا تقوم السلطة بتفكيك القضايا ومنع الضحايا من التكتل في وجهها وتشكيل قوة شعبية ضاغطة.

> تخيّلوا لو تشكّل في بداية الأزمة رأي عام في البلد بأننا مفلسون وعلينا تقنين دولاراتنا وأن الجميع أدرك أن كل أزماتنا هي مجرد مظهر من مظاهر الإفلاس

التضليل كان يأخذ أشكالاً مختلفاً بحسب الحاجة. سعر الصرف سببه الصرافين، وارتفاع الأسعار سببه جشع التجار، وانقطاع البنزين سببه الحصار والتهريب والاحتكار، وكان لدينا أزمة أخلاق وليس أزمة إفلاس. هل كان هؤلاء التجار قمة في الأخلاق قبل الأزمة وفجأة تحولوا إلى أشرار؟ ثم جاء راوول نعمة وحلّت علينا السلّة الغذائية مطلباً شعبياً. هكذا استمر الاستيراد العشوائي وإنفاق دولارات المودعين المتبقية هذه المرة خدمة للمستوردين النافذين. وحفاظاً على معايير الميثاقية في توزيع المغانم، باتت السلة تشمل كل ما يحلو ويطيب من مواد غير أساسية. مر كل ذلك وكان دولاراتنا لا متناهية وكان الكل يردد أنه لن يقبل برفع الدعم. طبعاً كل سرديات التضليل فيها الكثير من الحق الذي يراد به باطل، فالصرافون والتجار والمهربون والمحتكرون والقوى الخارجية قاموا فعلاً باستغلال الأزمة، لكن التركيز عليهم يهدف للتعمية عن سبب الأزمة الحقيقي، أي الإفلاس، وأن استغلال هؤلاء للوضع ليس سوى نتيجة للأزمة وليس سببها. لكن لا صوت يعلو فوق صوت التضليل، حتى أن البعض في ذلك الوقت كان يطالب باستمرار الدعم وفي الوقت ذاته يطالب بعدم المس بالودائع! لا، استمرار الدعم جاء بناء لخطة ولا وقفه. كل الإنفاق والنفاق كان يهدف فقط إلى إخضاع الناس وشراء الوقت.

> تخيّلوا لو تشكّل في بداية الأزمة رأي عام في البلد بأننا مفلسون وعلينا تقنين دولاراتنا وأن الجميع أدرك أن كل أزماتنا هي مجرد مظهر من مظاهر الإفلاس

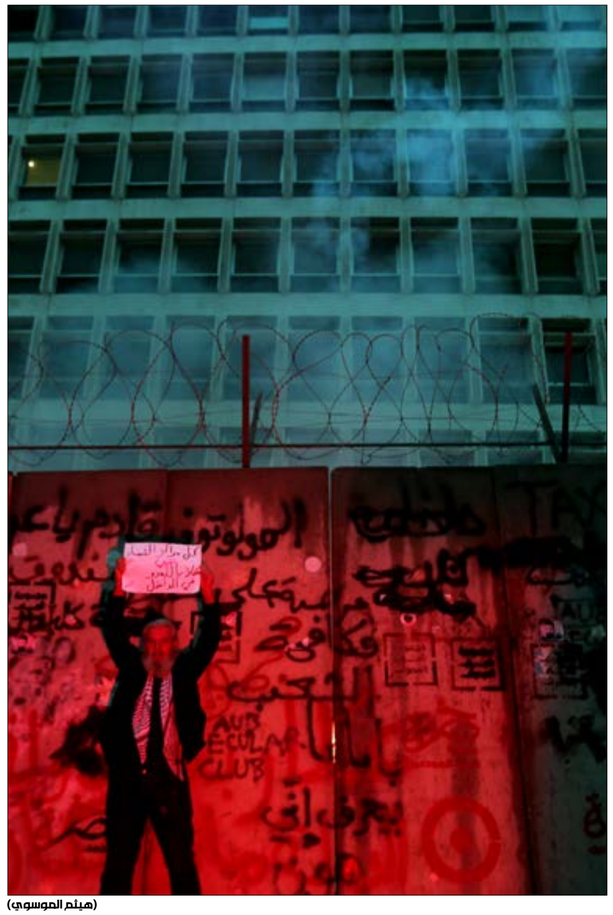

(هيثم الموسوي)

أربعون ربيعاً... من الوحدة بقيادة «السيّد»!

صادق النابلسي *

عندما اجتاح العدو الإسرائيلي لبنان عام 1982، بدأ الشباب الثوري الملتزم بنهج الإمام الخميني الراحل في بيروت والجنوب والبقاع ومناطق أخرى، يفتش عن إطار مقاوم لا يخطئ طريقه عن فلسطين، ولا يكون طُعماً لموت عبثي في دروب يسلكها تجار الحروب والأحقاد، ويكون تعبيراً عن رغبة حارّة في التعرّف إلى كل ما يتصل بالإسلام ومبادئه، وعلى كل ما يدور في النفس النضالية من مشاعر الوطنية والحب للوطن. نسائم الثورة الإسلامية الإيرانية التي هبت شتاء 1979 بدأت تتضّح صورة أوّلية عن هذا الإطار ازدادت وضوحاً مع الإعلان عن الوثيقة التأسيسية التي تلاها رئيس المجلس السياسي الحالي السيد إبراهيم أمين السيد عام 1985. الإطار عكس انفعالات الناس في الأرض التي احتلها العدو، واهتز له وجدان الذين عاشوا خارج تلك الأرض حين بدأوا يسمعون عن جهاد المنتسبين إليه وتضحياتهم ونشاطهم وعملياتهم البطولية في وجه الاحتلال.

لقد تحولت قضية تحرير الأرض قضية حزب الله الأولى، بعد أعوام طويلة من القحط الوجداني الرسمي عانى فيها الجنوبيون على وجه التحديد ظروفاً نفسية ومادية قاسية، ولم تكن حتى الصورة الإنسانية البسيطة ترقى إلى مستوى التعاطف الجدّي من قبل الدولة التي حرمتهم من جميع الفرص الطبيعية التي كان من الممكن أن تمنحهم قوة جماعية وقدرة على الدفاع عن أنفسهم في وجه الاحتلال. لم تؤهل الدولة الجنوبيين إلى أي دور، ولم تتح لهم أي فرصة لتأهيل أنفسهم تحت رعايتها ونظرها ومساندتها المعنوية، ويكفي أن نعرف مستوى الأميّة التي كانت تزيد في الستينيات على 80 في المئة لنعرف المعاملة السيئة التي تعرّض لها سكان الجنوب في تلك الفترة المظلمة. لقد كانت الدولة محايدة تماماً ولم تشعر بعطف إزاء واقع يضج بالصعوبات والمشكلات والآلام اليومية العنيفة، ثم كان ما كان من الاحتلال الذي حارب الجنوبيين في أرزاقهم وثقافتهم وتعليمهم وعقائدهم الدينية.

الثورة الإسلامية في إيران كانت القطرة التي أفاضت الكأس، واجتياح العام 1982 فتح الباب على أولى التدابير. فيما البلاد كلها كانت معلّقة على شعار «المقاومة هي الرد... وقوافل الشهداء تصنع النصر». كانّ المؤسسين الأوائل كانوا يريدون أن يروا الشمس التي انتظروها بشغف طويلاً. زادت حرارة العمل. مهرجانات واعتصامات ولقاءات وأسفار إلى طهران، وحماسة الجهاد التي تملأ الناس أملاً وتفاؤلاً بلحظة قد أزفت، ويكون الخطوات تمضي موحّدة إلى المكان نفسه.

لم يظهر حزب الله فجأة، ولم يظهر نموذجه بلا مقدمات، بل كان يرتبط أشدّ الارتباط بجذور حركة الإمام موسى الصدر والسيد عبد الحسين شرف الدين، من الجهة اللبنانية، وبالسيد محمد باقر الصدر وحزب الدعوة، من الجهة العراقية، وبالإمام الخميني وولاية الفقيه، من الجهة الإيرانية. هذا التلازم الضروري في الخطوط والمنابع امتاز به وحده في تشكيل كينونة لا تضيق بالروافد ولا تتمسك بحصرية المشاعل. إذ سيكون القفز عنها بتراً للذاكرات والجهود والأجيال التي يجب أن يمرّ الجهاد ضد الظلم والظالمين من خلال استحضار تجربتها والإفادة من خبراتها. لكن هناك نقطة تجدر الجميع أن يتصرفوا بطريقة مختلفة. ما عاشه البعض في صفوف أحزاب دينية أو ثورية من انقسامات وانشقاقات لا يفتح أمام الأمّة أي مستقبل. معضلة تحاشي الخيبات واليأس والتعثرات يجب حلها بقوة مشتركة وبإرادة المتعاقدين على نهج مختلف.

بسبب ظروف بعض الحركات الإسلامية «الشيعية»، خارج وداخل لبنان، والمشاحنات السلطانية ذات النزعة الانفصالية أو الارتدادية، سواء كانت تحت ظل «المرجعية الدينية» أو لم تكن، كان خطر البقاء والاستمرار هاجساً يومياً لديها. معضلة المؤسس والجماعة والقيادة معضلة حزبية مقيمة أينما وجد حزب ووجد مؤسس وقائد وقيادة، والحركات الإسلامية، بشقّيها السني والشيعي، لم تشذ عن قاعدة الانشقاقات والتقلّبات، وظلت عرضة لاهتزازات خطيرة عندما كان بداهمها استحقاق مصيري أو حين تتعرض لمخاطر كبرى. هذا الأمر لم يتوافر له مناخ مريح ومشروع داخل الحزب، لا لأنّ الحزب أقوى من الأشخاص ولا لأنّ إيران تمنع ذلك، بل لأنّ مشروعية كل فرد من الحزب، في أي موقع كان، تعتمد بدرجة أساسيّة على كثافة جهاده ضد العدو الإسرائيلي وإخلاصه في هذا السبيل لا بكونه محترف فكر وثقافة ودهاء سياسي كما لو أنّ الانتماء إلى فئة الانتلجنسيا يمنح له امتياز أن ينفصل وينشق ليؤسس فرعه الجديد إن لم يُعمل برأيه أو لم يجر تبني طروحاته. الأمر الآخر الذي حمى الحزب من خطر النزعات الانفصالية هو شخص الأمين العام السيد حسن نصر الله نفسه. سيجادل أحدهم بدعم «المرشد» له، أو بالإمكانات التي وُضعت بين يديه ولم توضع لغيره، أو أنّ توافقاً براغماتياً بين النخبة القيادية كان يمنحه الاستمرار فينسب لها، ولو بنسبة معيّنة، فضل الوحدة وفضل بقائه في سدة الأمانة العامة محميّاً من أي منغّصات من هذه الجهة. بالتأكيد قد تكون، هذه وغيرها من المؤيدات على سلامة الحزب من شائبة التقسيم كل مدد ولايته، ولكنها ليست العوامل الحاسمة التي تردع أي شخص من استعمال حقه في الاعتراض والانفصال. قد يقول قائل إنّ القيادة بمستوياتها المختلفة كانت ملتزمة العقلانية والمهنية ومحصنة بالوعي الديني في اختيارها «السيّد» وتمسّكها بالوحدة الداخلية، وهذا صحيح، لكن الحق يقال: إنّ «السيّد» نفسه، بزهده وورعه وتفانيه وجهاده واستقامته ومؤهلاته ومواهبه القيادية الاستثنائية، هو الذي فرض على كل العوامل أن تخضع له والحشود العاطفية أن تتوجّه إليه. استمراره في منصب القيادة كان عملاً طوعياً لا تسامحياً، وقناعات لا يعتمل داخلها التنازل أو الاستنساب المؤقّت، وتوجّهاً يأخذ في الاعتبار المعيار الصحيح دينياً والدائق سياسياً. لكن قد يقول قائل أيضاً: إنّ من شأن بقائه طويلاً في سدة الأمانة أن يجذّر أركان نفوذه أو يصبح له مناصرون ومؤيدون، وبهما يستطيع الحفاظ على موقعه من دون أن يقترب منه أي أحد بخطوات مزعجة. لكن لا هذه ولا تلك منعت أن يتطور أي اعتراض إلى حالة انشقاقية. السلام والوئام الداخلي الذي أسأله في أروقة وقنوات الحزب الداخلية، ودقة التوازنات التي عمل على بناء قواعدها، ومشروعية ما يقوم به في مواجهة العدو الإسرائيلي وتجاه قضايا متنوعة، لا سيما القضية الفلسطينية، بلغت مبلغاً أصبحت معه الفرص نادرة لإطلاق «انتفاضة غضب» كما يحصل عادة لدى حركات وأحزاب مختلفة بفعل تجاذبات القانون أو التنازع على الصلاحيات أو الاختلاف حول قضايا مصيرية. حتى عندما كانت هناك آراء متباينة من قبل «اليسار الإلهي» الذي مثّله المرحوم الشيخ حسين كوراني في شأن قضية المشاركة في الانتخابات النيابية الأولى بعد توقيع اتفاق الطائف، أو من قبل «اليسار الاجتماعي» الذي مثّله الشيخ صبحي الطفيلي في شأن قضية «ثورة الجياع»، مع الفارق الكبير بين القضيتين، فلم تكن الأمور تسير كما لو أنّ تصدّعاً في الطريق. كيف يكون ذلك و«السيّد» هو أفضل من يمثّل خط «اليسار الإلهي»، بإيمانه وعرفانه، وأفضل من يمثّل «اليسار الاجتماعي»، بدفاعه المستميت عن الفقراء والمحرومين والمستضعفين.

> لم يسمع أحد ما انّ صراعات داخلية حادّة وعميقة تعصف بالحزب أو انّ أخطاراً تتهدّد عمره ومسيرته وإنجازاته سوى من الإعلام الأميركي الخليجي وجرائده الصفراء

قد يجد أي مراقب من فسيفساء الأقليات التي وفدت إلى الحزب في بدايات تأسيسه وحملت معها أنفاساً لبنانية وعراقية وإيرانية مادة للتشظي، أو أنها تجرّ بنفسها قليلاً أو كثيراً من الارتباك. لكن الحق يقال: إنّ «السيّد» نفسه، بزهده وورعه وتفانيه وجهاده واستقامته ومؤهلاته ومواهبه القيادية الاستثنائية، هو الذي فرض على كل العوامل أن تخضع له والحشود العاطفية أن تتوجّه إليه. استمراره في منصب القيادة كان عملاً طوعياً لا تسامحياً، وقناعات لا لا عبر تقنية الراعي فحسب الذي يقود الجماعة إلى حوض في صحراء، بل أيضاً عبر تقنية الحائك الذي يشابك ببراعة ومهارة السلسلة واللُحمة في النسيج ليصنع من المؤسسين والوافدين جيلاً بعد جيل قماشاً واحداً يسر الناظرين.

عندما سألتُ أحد القياديين السابقين عن أهم إنجاز للأمين العام، هل هو تحرير جنوب لبنان أو انتصار عام 2006 أو دحره التكفيريين، أجاب: أهم أعجوبة للسيد، وليس إنجازاً يُسجّل له فحسب، هو تمكنّه من الحفاظ على وحدة الحزب وإبقائه شعلة المسيرة متقدة كما لو أن الحزب بدأ مشواره الأمس. ولد البطل (حزب الله) بين حدثين، الثورة الإيرانية واجتياح العدو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وولادته لم تكن من دون ذلك. ولكن بعد أربعين عاماً سيكون هو الخيط الموصل لاكتشاف أسرار المجد والعظمة، وسيكون المئة ألف مقاتل أو يزيد فيضاً لحياة جديدة وعمر أطول.

مع إطلاق حملة «الأربعون ربيعاً» جادل صحافيون مسؤول العلاقات الإعلامية الحاج محمد عفيف، خلال مؤتمره الصحافي، بمسألة شيخوخة الحزب. أجاب: «والله أنا والإخوة بالحزب منشوف حالنا شباب». وجّه آخرون عبر وسائل إعلامية مختلفة كل ذكائهم للتنبيه على أنّ الحزب كسائر الأحزاب دخل في سن الشيخوخة. لا يريدون أن يمنحوه درجة نجاح طالما أحزاب أخرى لم تستطع أن تُكمل عقودها الأولى إلا وهي ممتلئة بالإحباط والتشرذم.

صحيح أنّ الحزب يكبر كثيراً، ولكن محيطه الذي من حوله هو الذي شاخ وتوقّف عند أوّل خطر داهم. الأحزاب عندنا لا تعمر طويلاً، تنتحر بالصفقات والمساومات والأنانيات أو تسحبها سكتة قلبية بسرعة بفعل «دهنيات ومشكلات صحية أخرى». أمّا حزب الله، فيشعر شيوخه أنهم شباب بالحوافز الإيمانية التي لا تنقطع ولا تبلى بالأيّام، وبصوت «سيّد» يحمل مصباح الأمل والفرح من بيت إلى بيت!

* أستاذ العلوم السياسية
في الجامعة اللبنانية الدولية

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

لم تكن الأنباء الأخيرة بشأن صحّة الرئيس محمود عباس الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة. الرئيس الثمانيني، الذي يعاني من أكثر من مرض يتمّ إخضاعه بسببها لمتابعة طبّية مكثّفة، بات واضحاً بالنسبة إلى الدائرة المقرّبة منه أن سؤال خلافته أضحى أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى. سؤالٌ تتكاثر الأجوبة المطروحة في شأنه، فيما تبرز من بينها سيناريوات سوداوية عنوانها الوحيد الفوضى، في ظلّ احتدام المنافسة بين «الفتحاويين» وتعدّد الطامعين في ورائة «أبو مازن». وإذ يبدو أن حسين الشيخ وماجد فرج وجبريل الرجوب يميلون إلى تقاسُم مناصب عباس الثلاثة في ما بينهم، بوصْف ذلك الخيار الأفضل والأقلّ إضراراً بـ«فتح»، بدأت الفصائل المناوئة للأخيرة، وعلى رأسها «حماس» و«الجهاد» و«الشعبية»، تتباحث، بالفعل، في مرحلة ما بعد «أبو مازن»، وسط إشكاليات حرجة تتقدّم أمامها، على رأسها الموقف من قرارات «الرباعية الدولية»، والتي سيكون الانضمام إلى «منظّمة التحرير»، في حال حافظت الأخيرة على هيكلها و«حصانتها» الإقليمية والدولية، مشروطاً بالقبول بها. على أيّ حال، يبدو أكيداً أن رحيل عباس المنتظَر سيغلق الباب على حقبة وسمتها، بشكل رئيس، المقاولة الأمنية «المنظّمة» والرسمية لصالح الاحتلال، الذي سيجد نفسه، في حال تحقّق سيناريو التنازع، مضطرّاً للعمل على إيجاد أشكال أخرى من هذه المقاوَلة، قد لا يكون تحويل مناطق الضفّة إلى «كونفدراليات» تحكمها شخصيات متنفّذة تنسّق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية رأساً، مستبعداً منها

ما بعد محمود عباس... تزاحُم طامحين ونذر فوضى

رجب المدهون

لا تزال سيناريوات اليوم الأوّل بعد شغور منصب الرئيس الفلسطيني غير مكتملة، في ضوء اختلافات واختلالات قانونية تُعقّد أيّ عملية توريث، على الرغم من تقدُّم عضو «اللجنة المركزية لحركة فتح»، حسين الشيخ، عدّة خطوات لتثبيت نفسه خلفاً للرئيس محمود عباس، عبر منحه عضويّة «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» وتكليفه أمانة سرّها. ومن خلال الواقع الذي تعيشه السلطة والحركة والمنظّمة، يمكن الحديث عن عدد من السيناريوات المحتملة، والتي تتداخل فيها المعطيات الفلسطينية

> في اليوم التالي، ستدخل القاهرة في وساطة بين اجنحة «فتح» نفسها

والإقليمية والدولية، مع ما تستبطنه من محاولات لفرض إملاءات. ويتمثّل السيناريو الأول في اللجوء إلى القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينصّ على تعيين رئيس المجلس التشريعي رئيساً لمدّة 60 يوماً، يتمّ من بعدها إجراء انتخابات رئاسية، إلّا أن هذا السيناريو عملت «فتح» خلال السنوات الماضية على استبعاده عبر قرار عباس حلّ المجلس، حتى لا يتولّى رئيسه، عزيز الدويك، القيادي في حركة «حماس»، منصب الرئيس طيلة تلك المدّة.

في المقابل، اشتغلت «فتح» على التمهيد لسيناريو بديل يتمّ من خلاله التحايُل على السيناريو الأول، عبر اعتبار «المجلس الوطني» بمثابة المجلس التشريعي. إذ تمّ في العام 2019 تفويض صلاحيات الأخير للأوّل، وهو ما يعني أن روحي فتوح، الذين عُيّن العام الماضي رئيساً لـ«الوطني»، سيقوم بدور الرئيس في حال غياب عباس. وفي هذا الإطار، تخطّط «فتح» للدفع نحو تفسير قانوني تتولّاه المحكمة الدستورية العليا التي شكّلها «أبو مازن» عام 2020، على نحو يقضي بأن رئيس «الوطني» هو المقصود بتفويض الصلاحيات بعد حلّ «التشريعي»، فيما لا يزال احتمال تولّي رئيس «الدستورية»، محمد الحاج قاسم، الرئاسة مؤقّتاً، وارداً. لكن قيادات «فتح» تخشى من أن الذهاب إلى انتخابات رئاسية جديدة قد يؤدّي إلى تصعيد مرشّح بدعمه منافسوها، وبخاصة «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية»، فيما لا تزال معضلة قطاع غزة حاضرة في ظلّ سيطرة «حماس» عليه. وهنا، تُطرح أفكار من قبيل استثناء القطاع من الانتخابات الرئاسية وقصْرها على الضفة الغربية بحجة عدم القدرة على إجرائها، أو تعيين حسين الشيخ لقيادة السلطة والمنظّمة عبر عقْد اجتماع لـ«المجلس الوطني» (بهدف منحه الشرعية من خلاله)، ومن ثمّ التعذّر باستحالة إقامة الانتخابات في ظلّ استمرار منع إقامتها في مدينة القدس من قِبَل الاحتلال، وهو العُذر نفسه الذي رفعه عباس لإلغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية في نيسان 2021. كذلك، ثمّة سيناريو آخر يطرحه بعض الأطراف داخل حركة «فتح»، متمثّل في عقْد جلسة للمجلس المركزي للتصويت على تغيير جديد في القانون الأساسي الفلسطيني، يصبح النظام السياسي بموجبه نظاماً برلمانياً، وعليه تُنقَل كلّ صلاحيات الرئيس إلى رئيس الحكومة، ويبقى مكان الرئيس شاغراً إلى حين إيجاد حلّ له، مع تحويله إلى منصب فخري.

تلوح إمكانية توافق الشيخ وفرج والرجوب على تقاسم المناصب الثلاثة التي يجمعها عباس حالياً (أ ف ب)

في مقابل تلك السيناريوات، تلوح إمكانية توافق الشيخ وماجد فرج وجبريل الرجوب على تقاسُم المناصب الثلاثة التي يَجمعها عباس حالياً، بحيث يكون الأوّل رئيساً لـ«اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير» ومرشح «فتح» لرئاسة السلطة أيضاً، ويتولّى الثاني قيادة الحركة، فيما تُوكل إلى الأخير رئاسة جهاز المخابرات العامة ومعها الملفّ الأمني. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يُعدّ الأفضل بالنسبة إلى الدائرة المُقرّبة من عباس، وبخاصة الشيخ وفرج، والأقلّ إضراراً بـ«فتح» أيضاً، إلّا أن ثمّة تحذيرات من أنه سيجعل الرئيس المقبل منقوص الشرعية. ومن هنا، يتقدّم سيناريو الفوضى، حيث لن يستطيع «أبو تالا» السيطرة على «فتح»، وسيدخل في نزاع مع عدّة شخصيات داخل «اللجنة المركزية» للحركة وبخاصة جبريل الرجوب وتوفيق الطيراوي ومحمود العالول الذين يرون أنهم الأحقّ بالمناصب القيادية التي يمهّد الشيخ وفريقه للحصول عليها. ومن بين تلك النزاعات الممكنة، يبرز خصوصاً احتمال الصدام بين الشيخ والرجوب، وهو ما لا ترغب فيه المنظومة الأمنية في دولة الاحتلال، كونه قد يؤدّي إلى عودة جزء من حركة «فتح» إلى المقاومة المسلّحة، فضلاً عن تفجير الأوضاع في الضفة، وتهشيم دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وبين هذا وذاك، يسود اعتقاد بأنه في اليوم التالي للإعلان عن وفاة عباس، ستدخل القاهرة وعدد من الأطراف العربية في وساطة بين أجنحة «فتح» نفسها، وبينها وبين بقيّة الفصائل، بهدف التوصّل إلى حلّ توافقي، إلّا أن موقف «حماس» و«الجهاد» و«الشعبية» سيشكّل عائقاً أمام ترجيح عدد من السيناريوات التي يطرحها «الفتحاويون»، فيما سيكون الموقفان الأميركي والإسرائيلي محوريَّين في تحديد هويّة الرئيس المقبل، الذي سيجد نفسه مكبّلاً باشتراطات تحتّم عليه الاعتراف باشتراطات «الرُباعية الدولية».

بورتريه

يجمع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (87 عاماً)، ثلاثة أعلى مناصب قيادية في حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية و«منظّمة التحرير». مناصبُ يتنافس عليها عددٌ من قادة «فتح»، يرى كلّ منهم أنه الأحقّ في خلافة عباس. فيما يعتقد البعض أن تركة الأخير يجب ألّا تؤول إلى شخص واحد، في ظلّ تغيّر الظروف التي أدّت إلى تحقّق سيناريو «الاحتكار» عقب وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات. في ما يلي، إضاءة على أبرز خمس شخصيات «فتحاوية» مرشحة لـ«الخلافة»

أبرز خمسة مرشّحين للخلافة

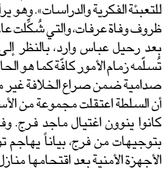

حسين الشيخ

بات حسين الشيخ الشخصية الأبرز داخل حركة «فتح» أخيراً، بعد تعيينه عضواً لـ«اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير»، واختياره أميناً لسرّ اللجنة، فضلاً عن قُربه من عباس والثقة العالية التي يمحضه إيّاها الأخير. ويُعدّ الشيخ المستشار الأوّل لرئيس السلطة، الذي يُشاركه «أبو تالا» أفكاره نفسها، ويحظى - كما «أبو مازن» - بقبول إسرائيلي وأميركي. وباعتباره رئيساً لـ«هيئة الشؤون المدنية» (المسؤولة عن التنسيق المدني بين الفلسطينيين والإسرائيليين)، يرتبط الرجل بعلاقات وأسعة مع مختلف المستويات في دولة الاحتلال، التي كان أصلاً المسؤول عن إعادة العلاقات معها عام 2020، بعدما انقطعت جزئياً على أثر اقتطاع تل أبيب جزءاً من أموال المقاصّة التابعة لرام الله. ويحظى الشيخ بسطوة على جميع المسؤولين في «فتح» والسلطة، والذين يتجنّبون إغضابه، بالنظر إلى أنه المسؤول عن إصدار تصاريح «VIP» للسفر والتنقّل والعلاج و«السياحة» داخل دولة الاحتلال. ويكوّن «أبو تالا»، مع ماجد فرج، ثُنائياً ذا فعالية عالية بالنسبة لمختلف قيادات السلطة (الأخير على المستوى الأمني)، ما يجعلهما الأوفر حظّاً لوراثة «أبو مازن».

جبريل الرجوب

من مواليد بلدة دورا عام 1953. قضى 17 عاماً في سجون الاحتلال لإلقائه قنبلة يدوية على سيارة عسكرية إسرائيلية، وقد تمّ إطلاق سراحه عام 1985، ضمن صفقة تبادل للأسرى نفّذتها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة». إثر ذلك، عاد إلى الضفة الغربية بعد «اتفاقات أوسلو» عام 1994، حيث أصبح رئيس جهاز الأمن الوقائي هناك، أكبر جهاز أمني للسلطة، ما استتبع علاقات قوية بينه وبين دولة الاحتلال. ويمتلك الرجوب العديد من عناصر القوة التي تؤهّله للتنافس على خلافة عباس، منها عضويّته في «اللجنة المركزية لحركة فتح» وتولّيه أمانة سرّها، وكونه مسؤولاً أمنياً سابقاً، ورئاسته «اتحاد كرة القدم»، وتولّيه الملفّ الرياضي الفلسطيني عموماً، والذي ما فتئ يستثمره من أجل إظهار «اعتداله» أمام دولة الاحتلال؛ إذ دعا، في عام 2012، ويصفته رئيساً لـ«اللجنة الأولمبية الفلسطينية»، إلى الوقوف دقيقة صمت لتَذكُّر 11 رياضياً إسرائيلياً قُتلوا في الألعاب الأولمبية الصيفية على يد مقاومين فلسطينيين في عام 1972.

ويرى الرجوب أنه يمتلك تأييداً داخل حركة «فتح» أكثر من منافسيه الآخرين، فيما تُعتبر مواقفه «طيّبة» بالنسبة لإسرائيل، ومُساوِقة لمواقف رئيسه عباس.

توفيق الطيراوي

من مواليد بلدة الطيرة عام 1948. هو مسؤول أمني ساهم في تأسيس جهاز المخابرات. وفي أواخر آب 2007، عُيّن رئيساً لجهاز المخابرات العامة الفلسطينية برتبة لواء، من قِبَل عباس. لكنه سرعان ما أُقيل في 21 تشرين الثاني 2008، حيث اعتُبر أن إقالته «جاءت بناءً على رغبة أميركية - إسرائيلية». ورَفض تعيينه مستشاراً أمنياً للرئيس برتبة وزير، مُعتبراً ذلك «منصباً شكلياً». وفي مؤتمر «فتح» السادس بتاريخ 12 آب 2009، أصبح الطيراوي عضواً في «اللجنة المركزية» للحركة، وتقلّد منصب المفوض العام لـ«المنظّمات الشعبية» فيها إلى حين استقالته من هذا الملفّ عام 2011، ليتسلّم في عام 2013 منصب «المفوض العام للتعبئة الفكرية والدراسات»، وهو يرأس، أيضاً، اللجنة الوطنية الخاصة بالتحقيق في ظروف وفاة عرفات، والتي شُكّلت عام 2009. يرى الطيراوي أن احتمال انهيار السلطة بعد رحيل عباس وارد، بالنظر إلى أن أجنحة «فتح» لن تتّفق على شخص واحد تُسلّمه زمام الأمور كافّة كما هو الحال اليوم، فيما يبدو أن إمكانية إقدامه على خطوات صدامية ضمن صراع الخلافة غير مستبعَدة. وفي عام 2020، ذكرت مصادر عبرية أن السلطة اعتقلت مجموعة من الأسرى المحرَّرين من «فتح» على علاقة بالطيراوي، كانوا ينوون اغتيال ماجد فرج. وفي العام نفسه كذلك، وزّع مسلّحون من «فتح»، بتوجيهات من فرج، بياناً يهاجم توفيق، ويتّهمه باختلاس الأموال والتطاول على الأجهزة الأمنية بعد اقتحامها منازل أسرى محرَّرين في الضفة.

مروان البرغوثي

من مواليد رام الله عام 1958. يُعتبر أحد مؤسّسي الذراع الطالبية لحركة «فتح» في الضفة الغربية، وقد ترأس حركتها في جامعة بيرزيت في بداية الثمانينيات، كما ترأس «اتحاد الطلاب» هناك. حصل البرغوثي على بكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من الجامعة نفسها، ثمّ الماجستير في العلاقات الدولية. وقد اعتُقل عدّة مرّات منذ عام 1978 وحتى عام 1986، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية قبل إبعاده خارج البلاد، ثمّ عاد بعد توقيع «اتفاق أوسلو» وفاز في انتخابات أوّل مجلس تشريعي فلسطيني عام 1996. فشلت عدّة محاولات لاغتياله أثناء «انتفاضة الأقصى»، إلى أن اعتُقل في عملية «السور الواقي» عام 2002، وهو يقضي حالياً حُكماً بالمؤبّد خمس مرّات، وذلك لمسؤوليّته عن الجناح العسكري لحركة «فتح»، «كتائب شهداء الأقصى»، إبّان الانتفاضة. كشفت زوجته، فدوى البرغوثي، أنه ينوي الترشّح لرئاسة السلطة بعد عباس، سواءً كان في السجن أو خارجه، وأنه يرى أن تولّيه الرئاسة يمثّل الوسيلة الوحيدة لتسليط ضغط دولي ومحلّي على دولة الاحتلال لإطلاق سراحه. يؤمن البرغوثي بضرورة توسيع الانتفاضة الشعبية في وجه الاحتلال، وقد هاجم «التنسيق الأمني» مع إسرائيل عدّة مرّات، وهو يعتقد أن استمرار المفاوضات مع الاحتلال بالطريقة السابقة نفسها غير ذي جدوى. أمّا موقعه في الشارع، فلا تزال الاستفتاءات واستطلاعات الرأي تُبيّن أنه الأكثر شعبية في حركة «فتح».

محمود العالول

اختير محمود العالول، في 15 شباط 2017، نائباً لمحمود عباس في قيادة حركة «فتح»، ووفقاً للوائح الحركة، سيحلّ الأوّل مكان الثاني لمدّة 60 يوماً، ريثما يتمّ إجراء انتخابات داخلية جديدة. ينحدر العالول من مدينة نابلس في الضفة الغربية، وقد اعتُقل عام 1968 بسبب نشاطاته ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وفي 1971، أُبعد إلى الأردن، وبعدها بعامَين، قرّر الاستقرار في لبنان، حيث تولّى قيادة «الوحدة الخاصة» التي أسرت عام 1983 ثمانية جنود إسرائيليين، وكُلّف برئاسة «مكتب حركات التحرّر في العالم»، وهو مكتب كان دوره تعزيز علاقات الثورة الفلسطينية بالحركات التحرّرية العالمية. عمل العالول إلى جانب خليل الوزير (أبو جهاد) الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي عام 1988، كما شغل منصب أمانة سرّ «لجنة الأرض المحتلّة» التي كانت مكلّفة بدعم الانتفاضة الأولى، وتولّى أيضاً منصباً داخل المجلس العسكري الأعلى لـ«منظّمة التحرير» ما بين عامَي 1975 و1982. استشهد ابنه البكر، جهاد، عام 2000، خلال مواجهات مع الاحتلال بُعيد اندلاع «انتفاضة الأقصى». وفي 2009، اختير عضواً في «اللجنة المركزية لفتح»، وأُعيد انتخابه في اللجنة ذاتها نهاية 2016. وعلى عكس عباس، يُعتبر العالول متشكّكاً حيال «عملية السلام». وخلال الفترة الماضية، لم يكن له حضور في الشارع الفلسطيني، فيما تشير مصادر «فتحاوية» إلى أن الرجل لا يثق بحركة «حماس»، ويؤيّد حلّ «الدولة الواحدة» مع الاحتلال.

تسريبات من سجلّ «أبو مازن»: صحّة الرئيس تحت الضوء

لا تزال صحّة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، عاملاً أساسياً في تحريك الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية نحو ترتيب مشهد ما بعد وفاته. تحرّكاتٌ لم تبدأ مع الضجّة الأخيرة حول صحّة عباس الشهر الماضي، بل هي موجودة منذ زمن، وقد تعزّزت خلال انتكاسته الأشدّ عام 2018، حيث مكث في المستشفى عدّة أيام. وعلى الرغم من محافظة السلطة وعائلة عباس على سرّية ملفّه الطبّي، إلّا أن مصادر «فتحاوية» كشفت لـ«الأخبار» جزءاً من سجلّه خلال الفترتَين الماضية والحالية، بعد بلوغه 87 عاماً، وقضائه

(أ ف ب)

17 عاماً في قيادة السلطة خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن «أبو مازن» يعاني عدداً من الأمراض المزمنة، وأبرزها مرض الضغط الذي يُرافقه منذ قرابة 20 عاماً، ويتلقّى بسببه العديد من الأدوية والمتابعة الطبّية اليومية من قِبَل طاقم متخصّص موجود على مدار الساعة في مقرّ المقاطعة في رام الله.

وخلال السنوات العشر الماضية، تنقّل عباس بين عدد من المراكز الطبّية لتلقّي العلاج داخل الضفة وبخاصة في المستشفى الاستشاري في رام الله، وفي الأردن داخل مستشفى ملكي خاص، فيما يُجري كلّ عدّة أعوام فحوصات دورية في أحد المراكز المتخصصة في ألمانيا. كذلك، يُجري «أبو مازن» مرّة أو أكثر في العام، اختباراً دَرَجياً لمتابعة إصابته السابقة بسرطان البروستاتا، والذي تعالج منه قبل أكثر من 14 عاماً، في حين يواصل تلقّي علاج وقائي لمنع عودته مرّة أخرى. وبحسب المصدر المقرّب من دوائر عباس، فإن الأخير أجرى، خلال السنوات الماضية، عمليتَي قسطرة في القلب والشرايين، إحداها عام 2016، حيث مكث يومين داخل المستشفى. أمّا عام 2018، فقد كان حافلاً بالزيارات والمتابعات الطبّية؛ إذ أجرى الرئيس في شباط من العام المذكور فحوصات تتعلّق بالسرطان في مستشفى «جون هوبكنز» في بالتيمور في الولايات المتحدة، تبيّن على إثرها أن وضعه جيّد على هذا المستوى. كما أُجري له فحص لسرطان الدم عبر خزعة أُخذت من ظهره، ليتبيّن أيضاً خلوّه من «اللوكيميا». وفي منتصف أيار من العام نفسه، خضع عباس لعملية جراحية في الأذن الوسطى داخل المستشفى الاستشاري، بإشراف فريق طبّي فلسطيني وأردني، ليعود إلى المستشفى بعدها بأسبوع لإجراء مراجعة طبيعية. وبعد أيام من زيارته الأخيرة تلك، عاد عباس مرّة أخرى إثر إصابته بالتهاب حادّ في إحدى رئتيه، وقد أُدخل وقتها قسم العناية الفائقة، وأشرف على علاجه فريق طبّي فلسطيني وأردني وإسرائيلي، ليمكث في المستشفى أكثر من أسبوع عقب تلقّيه أدوية ومضادّات قوية للسيطرة على الالتهاب الذي كان يهدّد حياته.

ومع بداية عام 2019، تشكّلت لجنة أمنية ورقابية بتكليف من مكتب عباس، لمنع تسرُّب أيّ معلومات حول صحّته داخل دوائر السلطة أو عبر وسائل الإعلام، في ضوء كثرة زياراته للمراكز الطبية داخل الضفة وفي الأردن، بخاصة بعد استعانته بفريق طبّي إسرائيلي لمتابعة حالته. وبحسب المصدر نفسه، فإن الالتهاب الذي عانى منه عباس في عام 2018 ما زالت آثاره ملازمة له حتى الوقت الحالي، ويتلقّى بسببه بشكل دوري أدوية من نوع «كرتيزون» وغيرها، وهو الأمر الذي انعكس على وزنه ووجه بشكل واضح خلال العامَين الأخيرَين. كذلك، خضع «أبو مازن»، عام 2019، لفحوص طبّية في مستشفى «برلين تشارتيه» الألماني الذي يُعدّ من أكبر المستشفيات الجامعية في أوروبا، وضُيّف كسادس أفضل مستشفى في العالم، والأفضل في قارّة أوروبا. وكانت آخر زيارة له إلى ألمانيا في أواخر آذار من العام الحالي، حيث أجرى فحوصاً طبّية شاملة في المستشفى نفسه، شملت اختبارات مركّزة حول السرطان والرئة والأذن، وفق المصدر عينه.

رجب...

على الغلاف

عباس يستبق رحيله... حتى لا تفلت منّا «منظّمة التحرير»

يوسف فارس

ازدحمت الأشهر الماضية بجملة من القرارات الحسّاسة التي تجاوزت المسارعة إلى ملء شواغر المناصب في «منظّمة التحرير»، إلى العودة إلى تعريف المنظّمة وتجليسها في واقع يخالف السياق التاريخي لتشكيلها. ففي مطلع شهر شباط الماضي، اجتمع الرئيس محمود عباس مع «اللجنة المركزية»، على الرغم من مقاطعة «الجبهة الشعبية»، وهي ثاني أكبر الفصائل المنضوية ضمن إطار المنظّمة، وانسحاب كلّ من «حزب الشعب» و«حركة المبادرة الوطنية» احتجاجاً على الطريقة التي انعقد بها الاجتماع واتُّخذت من خلالها القرارات. كان إدراج المنظّمة كمؤسّسة من مؤسّسات السلطة/ الدولة، واحداً من أبرز القرارات اللافتة، ما يعني وفق محلّلين، قلباً

> ما جرى في اجتماع شباط مثّل قلباً للثوابت التاريخية القائمة على كوْن السلطة إحدى مؤسّسات المنظّمة

للثوابت التاريخية القائمة على كوْن السلطة إحدى مؤسّسات المنظّمة التي هي «الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني»، وليس العكس. كما حفل اجتماع «المركزية» بجملة من التعيينات التي وُزّعت بين قيادات «فتحاوية» متنافسة، أهمّها تعيين روحي فتوح في منصب رئيس «المجلس الوطني» خلفاً لسليم الزعنون الذي قدّم استقالته بسبب التقدّم في العمر، بينما مهّد اللقاء أيضاً لتعيين حسين الشيخ، أميناً لسرّ «اللجنة التنفيذية» للمنظّمة، وهو ما جرى بعد عدّة شهور بالفعل.

اجتمع الرئيس محمود عباس مع «اللجنة المركزية»، على الرغم من مقاطعة «الجبهة الشعبية» وفصائل اخرى (أ ف ب)

قرار إعادة تجليس وضع «منظّمة التحرير» على أساس كونها جزءاً من مؤسّسات السلطة، والذي خطّط «أبو مازن» لتمريره بهدوء، أحدث جدلاً في الأوساط الشعبية والحزبية؛ إذ رأى فيه الناشط نائل الشريف تمهيداً لإنهاء دور المنظّمة الأساسي الذي أنشئت من أجله، فيما علّق عليه المحلّل السياسي، مصطفى إبراهيم، باعتبار ما جرى تحويلاً لـ«منظّمة التحرير إلى دائرة تابعة للدولة الوهمية تحت الاحتلال، وقيادة وجيش من الموظّفين الممثّلين في المجلس المركزي، والذين يتمتّعون بامتيازات خاصة لم يكن آخرها جواز السفر الدبلوماسي، ليكون همّ هؤلاء هو الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم وإضعاف المنظمة في الطريق لإنهاء دورها». ويرى أيمن الرافاتي، وهو محلّل سياسي، من جهته، في ما جرى «قفزة عباسية إلى الأمام، تهدف إلى قطع الطريق أمام الفصائل التي تنادي بإعادة إصلاح منظّمة التحرير». ويعتقد الرافاتي، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «عبّاس يريد ترتيب الوضع في المرحلة التي ستلي خروجه من المشهد، وبذلك، هو يقطع الطريق على الفصائل الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) التي ستعمل على الانضمام إلى المنظّمة، من خلال إجبارها على دخولها من تحت سقف أوسلو، التي قامت على القبول بحلّ الدولتين والاعتراف بدولة إسرائيل والاتفاقيات المُوقعة معها». ويعتبر أن «من شأن خطوة كتلك، أن تقوّض جهود الفصائل لدخول المنظّمة بعد إصلاحها، بالتالي الحصول على تمثيل سياسي داخل بنية المؤسّسات الرسمية، ما يجبرها على البحث عن جسم بديل يمثّل الفلسطينيين عوضاً عن الأجسام القائمة».

بدوره، يلفت المحلّل السياسي المحسوب على حركة «حماس»، مصطفى الصواف، إلى أن «قوانين منظّمة التحرير تجعل بشكل تلقائي كلّ شخص في الشعب الفلسطيني عضواً فيها، بالتالي لا يستطيع أحد لا في حياة عباس ولا بَعده أن يصادر هذا الحق من أحد»، لكنه يستدرك في حديثه إلى «الأخبار»، بأن «المنظّمة مختطفة الآن من قِبَل فريق أوسلو، والانضمام إليها مسالة وقت ضمن برنامج وطني جامع...»، مشيراً إلى أن «الذي يمنع دخول حماس والجهاد حالياً، هو خضوع قيادة الشعب الفلسطيني لإملاءات الغير». أمّا حسن لافي، وهو كاتب ومحلّل سياسي مقرّب من حركة «الجهاد الإسلامي»، فيؤكد أن «الفصائل في غزة بدأت بتشكيل موقف موحّد لمرحلة ما بعد عباس»، غير أنه يتحدّث عن وجود تباين في المواقف من «حلّ الدولتين» خصوصاً بين التنظيمات اليسارية والإسلامية، كما أن الأولى مسكونة بما يسمّيه «بعبع البديل، بديل عباس، وبديل السلطة». ويقول لافي لـ«الأخبار» إن «حماس والجهاد لديها أسئلة صعبة، فمثلاً هل تقبل الجهاد أن تكون جزءاً من دولة الـ67؟ وهل سيعترف العالم بالجهاد مثلاً كعضو في المنظّمة إذا لم تعترف بحدود الـ67؟ (...) من يريد أن يرتّب الأمور بعد عباس لا يريد غزة حاضرة في هذا الترتيب». ويضيف أن «الأمر له علاقة بكيفية الدخول إلى المنظّمة؛ مثلاً، إذا اعترفت حماس والجهاد بقرارات الرباعية الدولية كما طلب منها أبو مازن سابقاً، فسيكون الدخول ميسّراً، لأنه سيجرّ الفصائل إلى مربّع الواقعية السياسية المنافي لشعارات التحرير، فالأزمة هي مع البرنامج السياسي لمنظّمة التحرير والاتفاقيات التي وقّعتها».

عودة «روابط القرى»... تعميم العمالة خياراً إسرائيلياً؟

على رغم تبدُّل الظروف السياسية في الضفة الغربية المحتلة، فإن الحديث عن حقبة «روابط القرى» يعود كلّما ذُكرت مرحلة ما بعد محمود عباس، خصوصاً وسط ترهّل السلطة أمنياً وفقدانها حاضنتها الشعبية، وصناعة إسرائيل جملة من الظروف الموضوعية التي تشكّل نواةً لإعادة سيناريو منتصف السبعينيات. ويشير مصطلح «روابط القرى» إلى مجموعة الهياكل «الخدماتية» التي

> جوبهت الروابط بمقاومة شعبية عنيفة، تطوّرت إلى تنفيذ عمليات اغتيال طاولت عدداً من رؤسائها

بدأت «الإدارة المدنية» الإسرائيلية بتكوينها في المدن الفلسطينية، عقب توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» في عام 1978، ووظّفت في تشكيلها نفوذ بعض المخاتير والشخصيات القروية ذات الوجاهة، حاولت الروابط بداية اختراق المجتمع القروي تحت ستار الخدمات الزراعية والصحّية والتعليمية، قبل أن تُحدق عليها إسرائيل الأموال، وتمنحها صلاحيات استثنائية في تسيير مصالح الناس، في محاولة لخلق قيادة بديلة من «منظّمة التحرير»، تستطيع التفاوض على حلول الحلّ الدائم.

كذلك، مارست الروابط، التي صار لها كيان مسلّح يرعاه جيش العدو تدريباً وتسليحاً إلى جانب مؤسّسات إعلامية وصحّية واقتصادية - تلقّت تمويلاً ما بين عامَي 1979 و1981 تجاوز الـ17 مليون دولار -، أدواراً عديدة نيابة عن الاحتلال، يلخّصها الباحث عمر صالح بشير بالضغط على المقدسيين لقبول التقسيم، والاستيلاء على الأوراق الرسمية التي تُثبت مُلكية المواطنين لأراضيهم، واحتجازها لإجبارهم على التعامل معها، وصولاً إلى الاغتيال والتصفية الجسدية لعدد من رؤساء البلديات الوطنيين، ومكافحة أيّ فعل نضالي يستهدف دوريات الاحتلال، حتى لو كان إلقاء حجر، من خلال الهجوم على القرى وتدمير ممتلكات سكّانها. وعلى رغم توسّع «روابط القرى» التي أسّست أولاها في الخليل، وامتدّت إلى نابلس وبيت لحم ورام الله وجنين، إلّا أنها جوبهت بمقاومة شعبية عنيفة، تطوّرت إلى تنفيذ عمليات اغتيال طاولت عدداً من رؤسائها، ما اضطرّ الحكومة الإسرائيلية إلى الإعلان عن فشل التجربة عام 1984، وتفكيك مؤسّساتها كافّة على أثر ذلك، ليكون مصير زعاماتها الهجرة أو الاستقرار داخل مستوطنات الاحتلال.

بالنسبة إلى أحمد جودة، وهو صحافي وناشط «فتحاوي»، فإن ثمّة مجموعة من الظروف التي خلقتها تل أبيب في تعاطيها مع رام الله منذ سنوات، هيّأت الواقع «الضفاوي» لإعادة إنتاج «روابط القرى» في «اليوم ذاتياً». ويرى جودة، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «السلوك الإسرائيلي منذ سنوات يتعمّد إضعاف السلطة وتهميشها، وإظهار عدم سيطرتها على الأرض والقرار، بالتالي إسقاطها شعبياً وجماهيرياً»، معتبراً أن «العمل على إنتاج قيادات جديدة تقوم بالدور نفسه الذي أدّته شخصيات روابط القرى غير مستبعَد، بالنظر إلى حاجة كثير من السكّان إلى الهدوء، والمحافظة على مصالحهم الاقتصادية والحياتية». ومن بين الظروف التي تمهّد لسيناريو كهذا، تقطيع أوصال الضفة جغرافياً، إذ إن «هناك مدناً كاملة مُحاطة بالجدار من جهاتها الأربع، ويمكن لمدينة مثل قلقيلية، والحال هذه، أن تصبح كونفدرالية بذاتها، تحكمها شخصية

(أ ف ب)

متنفّذة تنسّق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية رأساً»، بحسب جودة.

لكن الناشط السياسي، جواد ضرغام، يعتقد أنه لا الظروف المجتمعية ولا السياسية ولا الميدانية تسمح بإعادة إنتاج تجربة منتصف السبعينيات. ومن بين أبرز ضرغام، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «مشروعاً كهذا احترق وأسقطته الجماهير منذ مطلع الثمانينيات، على رغم عدم وجود تجربة حزبية ناضجة في ذلك الحين، إلّا أن الضغط الشعبي وبعض عمليات الاغتيال، والتعرية المعنوية لرجالاته، أسهمت في تفكّكه». ويضيف: «اليوم، تتصاعد المقاومة المسلّحة والشعبية في الضفة، وتتصدّد الفصائل فكراً وتنظيماً في جذور المجتمع، كما أن المرحلة التي طرحت فيها تلك الشخصيات نفسها بديلاً للمنظّمة وحركة فتح، لم يكن فيها البديل الحزبي حاضراً على الأرض، أمّا اليوم، فإن البدائل الحزبية حاضرة، والوعي المجتمعي كبير، ولا يمكن لأيّ من القيادات العشائرية أو الوطنية، تقديم رأسه على المقصلة، عبر الدخول في إطار كهذا».

من جهته، يجد الكاتب إسماعيل محمد أن إسرائيل ليست محتاجة إلى إعادة إنتاج «روابط القرى» بشكلها المعلَن، إذ وجدت مَن يقوم بأدوار تلك الروابط في إطار رسمي وشرعي. ويقول محمد، في حديث إلى «الأخبار»: «يوم شُكّلت إسرائيل روابط القرى، كانت المنظّمة تقاتل جيش الاحتلال في الساحات كافة، فيما بلغ الدعم الإسرائيلي لتلك الروابط أعلى مستوياته، حيث كانت إسرائيل بحاجة إلى صناعة بديل عن المقاتل الذي يحمل السلاح بوجهها في بيروت مطلع الثمانينيات»، مستدركاً بأنه «عندما تحوّل المقاتل إلى مقاول مستعدّ لتقديم الخدمات الأمنية ضمن مهام عمله من دون أن يتّهمه أحد بخيانة، فما الحاجة إلى صناعة جسم إشكالي من جديد». ويلفت إلى أن «التنسيق الأمني انتقل من مهمّة يؤدّيها جنود محدّدون مثل الارتباط ووزارة الشؤون المدنية، إلى التعامل المباشر بين ضباط المخابرات الإسرائيلية ورتب دنيا في السلطة، حيث عملت إسرائيل على صناعة هذه الوقائع خلال 17 عاماً من رئاسة أبو مازن، في حين لم تحرز السلطة خلال تلك السنوات أيّ تقدّم على صعيد المفاوضات ولا حلّ الدولتين، بل مارست الدور الذي كانت تقوم به روابط القرى، لكن في بروفايل وطني رسمي، وفي ما بعد أبو مازن، لن يستطيع خلْفه بعْث روح جديدة تتمرّد على ذلك الواقع».

يوسف...

تقرير

انهيار الائتلاف الحكومي: إسرائيل نحو خامس انتخابات مبكرة!

يستطيع نفتالي بينيت الصمود أكثر من عام واحد في موقعه على رأس الحكومة الإسرائيلية. «انهار بينيت في الأسابيع الأخيرة بسبب الأزمة السياسية»، هكذا قالت مصادر في الائتلاف الحكومي لوسائل الإعلام، أمس، عقب إعلان بينيت وشريكه، رئيس الحكومة «البديل» يائير لابيد، قرارهما حلّ «الكنيست»، ونقل رئاسة الحكومة إلى الأخير. وكان سقوط «قانون الطوارئ في مستوطنات الضفة الغربية»، في «الكنيست»، قد شكّل القنبلة التي ألقاها معارضو الحكومة، وبعض داعميها سابقاً، وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق، بنيامين نتنياهو، بين أقدام أعضاء الائتلاف، الذين سرعان ما انقسموا على أنفسهم، ما أنذر بوجود خطر «وجودي» على الحكومة. وبعد عدّة استقالات من مجلس الوزراء والائتلاف، وتعليق بعض أعضاء «الكنيست» دعمهم للحكومة، أدرك بينيت أنها أيّامه الأخيرة، وخصوصاً بعدما جمّد عضو «الكنيست» من «يمينا»، نير أورباخ، دعمه له الأسبوع الفائت، ما يعني خسارة الأغلبية في البرلمان. ما قام به بينيت أمس، هو التنحّي قبل «الإسقاط»، لأن أورباخ، زميله السابق، أبلغه «بشكل واضح ونهائي، أنه سوف يصوّت الأسبوع القادم على حلّ الكنيست»، بحسب وسائل الإعلام العبرية، الأمر الذي يعادل نهاية الائتلاف حتماً.

وفي كلمة مقتضبة مساء أمس، قال بينيت: «نقف أمامكم اليوم في لحظة صعبة، لكن مع إدراك أننا اتّخذنا القرار الصحيح لإسرائيل»، مضيفاً إن «تشكيل الحكومة كان أصعب شيء في حياتي». وأكد بينيت أنه وأعضاء الائتلاف «قلبوا كلّ حجر لدعم الحكومة»، لكن بعد «سلسلة من المحادثات مع مسؤولين أمنيين وقانونيين، تمّ استنتاج أن إسرائيل ستدخل في حالة فوضى دستورية، بعد عدم تجديد قانون الطوارئ في مستوطنات الضفة الغربية (...) لن أسمح بذلك، واتفقت مع لابيد على نقل السلطة بطريقة منظّمة وتحديد موعد للانتخابات». وإلى جانبه، قال لابيد إن «بينيت وضع البلاد قبل المصلحة الشخصية»، مضيفاً إن ما يتعيّن اليوم هو «العودة إلى فكرة الوحدة الإسرائيلية». داعياً الإسرائيليين الى عدم السماح لـ«قوى الظلام بأن تفكّكنا من الداخل»، في إشارة إلى المعارضة التي تحارب الحكومة، بشتّى السبل. من جهته، اكتفى وزير الأمن، وحليف لابيد وبينيت، بني غانتس، بالقول: «إنه لأمر مؤسف أن يتمّ جرّ البلاد إلى الانتخابات، سوف نستمرّ كحكومة مؤقّتة في العمل قدر الإمكان (..) أنا لا أمتلك القرار».

على الجهة المقابلة، بدا زعيم المعارضة، بنيامين نتياهو، مزهوّاً بانهيار الائتلاف وتوجُّه الكيان إلى انتخابات جديدة. وفي كلمة مسائية، قال نتنياهو إن «هذه أمسية فيها أخبار عظيمة للإيين الإسرائيليين، إذ بعد عام من جهود المعارضة، انتهت معاناة الإسرائيليين»، مضيفاً «من الواضح للجميع أن الحكومة الفاشلة في تاريخنا قد انتهت»، معلناً أنه وأصدقاءه «سيشكلون حكومة وطنية واسعة برئاسة الليكود». ويشار إلى أنه بحسب «اتفاق الائتلاف»، بين بينيت ولابيد، والذي على أساسه تشكّلت الحكومة، فإن «لابيد سيبقى وزيراً للخارجية خلال فترة الانتخابات، بالتوازي مع تولّيه رئاسة الوزراء بعد حلّ الكنيست، بينما سيتولّى بينيت منصب نائب رئيس الوزراء». وإذا سارت الأمور في سياقها القانوني الطبيعي، فإن موعد الانتخابات الجديدة القادمة، سيكون في 25 تشرين الأوّل المقبل.

وتطرح استقالة أمس، أسئلة جدّية حول مصير حياة بينيت السياسية، إذ نقلت صحيفة «معاريف» عن مقرّبين منه، قولهم إن بينيت «سيدرس خطواته، ومن المتوقّع أن يتّخذ قرارات في الأيام المقبلة». كما نقلت «القناة 12» عن مقرّبين من الرجل أيضاً قوله لهم: «أخطّط حالياً للانعزال وعدم التواصل مع أيّ شخص (..) سأفكّر في خطواتي في الأيام القادمة».

(الأخبار)

تقرير

«دستور سعيّد» يبصر النور: تونس تودّع النظام البرلمانيّ

تونس - الأخبار

تسلّم الرئيس التونسي، قيس سعيد، أمس، من رئيس اللجنة الاستشارية للإصلاحات الدستورية، العميد الصادق بلعيد، مشروع الدستور التونسي الجديد، وهو عبارة عن مسوّدة أولية أكد بلعيد نفسه أنها غير ملزمة للرئيس ويمكن له تعديل ما جاء فيها. ولم تسبق تقديمَ المسوّدة أعمال تحضيرية على غرار المداولات والنقاشات التي تجري عادةً قبيل وضع نص قانوني، حتى يعود إليها المشرّعون والقضاة إذا ما تعسّر عليهم تحديد مقاصد النص. وعلاوة على ذلك، لم تكن المسوّدة محطّ نقاش قانوني بين المختصّين، ولم يبيّن أعضاء اللجنة أيضاً سياقاتها وتوجّهاتها العامة. وإذ تُعدّ الدساتير عامة نصوصاً جامدة غير قابلة للإلغاء وإعادة الكتابة، إلّا في سياقات تاريخية محدّدة كما في حالات الاستقلال والثورات والتحرّكات الشعبية الجارفة، لم يتّضح بعد ما إذا كان دستور سعيد مستجيباً للتونسيين الذين انتفضوا على حُكم «النهضة» وحلفائها، أم سيكون مجرّد نص يعبّر عن رؤى الرئيس وتصوّراته.

بحسب المسوّدة التي سُرّبت عبر إحدى الصحف التونسية، فقد جرى التنصيص على الحرية والكرامة الوطنية، وعلى مفاهيم السيادة الوطنية والسيادة الغذائية، وعلى المجّالة التامة للتعليم والصحة، والتنمية الجهوية القائمة على مبدأ التضامن الاجتماعي. والظاهر أن التسريب استهدف استعطاف هذه الطبقة تحديداً، ممّن وصفتهم «منظومة ما بعد الثورة» التي حكمت البلاد لعقد من الزمن بالرومانسيين الثوريين غير الواقعيين، واشترت عداءهم حينما مرّرت قانون المصالحة مع منظومة زين العابدين بن علي. لكن بمجرّد تجاوز الفصول المتعلّقة بالحقوق والحريات والتنمية والمبادئ العامة، والتي جاءت مثالية، ينفتح باب النظام السياسي، والذي يمثّل الغاية الأولى والأخيرة من تعديل سعيّد. جاء المشروع المسرَّب واضحاً في إلغاء النظام البرلماني، وإرساء نظام رئاسي «برؤية تونسية» كما وصفه بلعيد، بالإضافة إلى الجزء الذي لم يُكشف عنه للعموم إلى غاية اللحظة، والذي يندرج في جوهر رؤية الرئيس، أي التمثيل القاعدي وانتخاب برلمانات جهوية يمكن سحب الوكالة منها وحلّها متى ارتأى المواطنون أنها لا تقوم بدورها. ولا يمكن الجزم ما إن كان الرئيس سيحافظ على هذه الفكرة على رغم الرفض الكبير لها، أو أنه سيكشف

يتواصل إضراب القضاة للأسبوع الثالث على التوالي رفضاً لقرار الرئيس بإعفاء 57 قاضياً من مهامهم (أ ف ب)

> هاجم «الاتحاد العام التونسي للشغل»، «جبهة الخلاص الوطني» المعارضة لسعيّد

عنها قبيل الاستفتاء بالشكل الذي لا يترك حيّزاً زمنياً كافياً للاطّلاع عليها ومناقشتها.

في هذا الوقت، يتواصل إضراب القضاة للأسبوع الثالث على التوالي رفضاً لقرار الرئيس بإعفاء 57 قاضياً من مهامهم. ولم يجد القضاة من نصير، في تحرّكهم، سوى المجتمع المدني والمنظّمات التي تطالب سعيّد بالتراجع عن خطواته التعسفية ضدّ هذه السلطة، فيما جزء واسع من الطيف السياسي خفتت حدّة مساندته لهم، في أعقاب ظهور تململ شعبي من استمرار غلق المحاكم، وما خلّفه من تداعيات خاصة بالنسبة إلى الموقوفين على ذمّة جنح بسيطة أو لمجرّد الشبهة وكان من المفروض أن يتمّ إطلاق سراحهم بمضيّ 48 ساعة، ولكن بموجب الإضراب يتمّ الاحتفاظ بهم، مع إمكانية استمرار هذا التحرّك إلى منتصف الشهر المقبل، أي العطلة القضائية، ما يعني إمضاءهم صيفاً كاملاً مسلوبي الحرية إلى حين عودة المحاكم في السنة المقبلة. أمّا «الاتحاد العام التونسي للشغل»، فهو يجدّد التأكيد أن موقفه الرافض للحوار لا يعني أنه سيقبل بعودة منظومة ما قبل 25 تموز الماضي، وهو ما جعله يهاجم «جبهة الخلاص الوطني» التي يترأسها نجيب الشابي، عادّاً إياها مجرّد إعادة إنتاج لمنظومة «النهضة» و«ائتلاف الكرامة» و«قلب تونس»، مؤكداً أنه «لا يمكن للاتحاد أن يخون الطبقات الشعبية الناقمة على هذه الطغمة ويصطفّ معها تحت أيّ لافتة كانت». في المقابل، تستمرّ الجبهة في محاولة تقديم نفسها كبديل من حُكم سعيّد، متبرّئةً من إرث العشرية التي سبقت صعوده، إلّا أنها لم تستطع إلى الآن تحشيد الدعم الشعبي المطلوب، وهو ما أظهرته الوقفة الاحتجاجية التي نفّذتها أخيراً ولم يشارك فيها إلا المئات فقط.

الحدث

رئيس مكبّل، وبرلمان معلّق، وخمس سنوات عجاف. تلك كانت نتيجة الجولة النهائية من الانتخابات التشريعية الفرنسية التي جرت يوم الاحد. إذ خسر إيمانويل ماكرون - الوسط الليبرالي بمقاييس السياسة الفرنسية - غالبيّته المطلقة التي كانت منحته صلاحيات ملك في فترة رئاسته الاولى. واسقط الفرنسيون عدداً من اهمّ وجوه كتلته لمصلحة مرشّحي احزاب اقصى اليسار واقصى اليمين. في المقابل، فإن الائتلاف اليساري اصبح الآن اكبر كتلة معارضة في المجلس الجديد. فيما قدّم اليمين المتطرّف افضل اداء له في تاريخه بعدما حصل على اكثر من 14 ضعف عدد المقاعد التي كانت بحوزته في المجلس التشريعي الاخير. اهّا جمهوريّو اليمين المحافظ. فلم يَعُد امامهم بدّ من الاصطفاف مع كتلة ماكرون إن هم رغبوا في البقاء على قيد السياسة

نهاية «الماكرونيّة»

شتاء الملكِ غير المتوّج
فرنسا نحو خمس سنوات عجاف

وليد شرارة

لإدراك حجم الهزيمة التي مُني بها الرئيس الفرنسي ومشروعه السياسي، يكفي التأمّل في العناوين المختارة من قِبَل الصحف الفرنسية على اختلاف توجّهاتها: هي «صفعة» بالنسبة إلى «ليبراسيون»، و«تصويت عقابي» بنظر «لوموند» - وكلتا الصحيفتَين محسوبتان على يسار الوسط -، و«زلزال» برأي «ليزيكو» القريبة من أوساط الشركات الكبرى وعالم الأعمال، و«تحدٍّ يجعل من فرنسا بلداً غير قابل للحُكم» وفقاً لـ«لوفيغارو» اليمينية. في حالات كثيرة، لا يعكس التصويت في الانتخابات الرئاسية تماهياً للناخبين مع برنامج المرشّح الذي منحوه أصواتهم. هم قد يصوّتون لصالح المرشّح الذي يعتبرونه الأقلّ سوءاً، كما فعل عدد واسع منهم خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة، لمنع منافسه المُصنَّف أشدّ خطراً، من الوصول إلى السلطة. قد يختارون أيضاً الإعراب عن غضبهم حيال النُّخبة السياسية التقليدية عبر التصويت الاحتجاجي لمرشّح آتٍ من خارج نادي «أحزاب الحُكم»، ويُعرف على أنه تهديد لحُسن سير النظام الديموقراطي العتيد، وخارج عن قيمه ومبادئه. غير أن التصويت في الانتخابات التشريعية، وكذلك البلدية، لا يأتي كنتيجة لـ«مزاج سياسي» ظرفي، قابل للتَّغيُّر في حال تحسُّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثلاً. الأحزاب التي تحصد أصوات الناخبين في مثل هذه الانتخابات هي تلك التي نجحت في إقناعهم بتطابق خياراتها السياسية والاقتصادية - الاجتماعية، مع مصالحهم وتطلّعاتهم العميقة، هي دليل على تجذّرها في الواقع الاجتماعي وقدرتها على تشكيل حاضنة حقيقية.

بهذا المعنى، عزّزت نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية الاتّجاه الذي ظهر خلال تلك الرئاسية، وسِمَته الأساسية تبلوُر ثلاثة أقطاب متناقضة في برامجها: «الاتحاد الشعبي» كممثّل لليسار الجذري، و«التجمّع الوطني» كممثّل لليمين المتطرّف، و«معاً»، وهي كتلة ماكرون الانتخابية، والتي تعبّر عن يمين الوسط. خيّبت هذه النتائج آمال الأخير في تحقيق أغلبية مطلقة في البرلمان، أي 289 مقعداً. إذ لم يحصل سوى على 224 نائباً، بينما استطاع «الاتحاد الشعبي» بقيادة جان لوك ميلانشون الفوز بـ149 مقعداً، و«التجمّع الوطني» برئاسة ماريان لوبين بـ89 مقعداً. سيضطرّ إيمانويل ماكرون للدخول في مفاوضات صعبة مع نواب بقايا اليمين التقليدي، «الجمهوريون» أساساً، الذين يتقاطعون مع جزء من توجّهاته السياسية والاقتصادية، ليحاول وضع برنامجه الانتخابي موضع التنفيذ. غير أن المؤكّد، نظراً إلى موازين القوى في البرلمان الجديد، ومعارضة اليسار الجذري واليمين المتطرّف، كلٌّ انطلاقاً من رؤاه، لوصفات ماكرون النيوليبرالية وحرصه على الانسجام مع السياسة الأميركية، أنه سيواجه مقاومة جدّية لمخطّطاته ومبادراته «الاستعراضية» برأي القطبَين المناوئَين. ولا شكّ في أن ارتفاع معدّلات التضخم وتأثيراته على مستويات معيشة الفرنسيين، وكذلك تدهور الخدمات العامة وأزمة قطاعَي الاستشفاء والتعليم، هي جميعها عوامل سيفضي تضافرها إلى موجات واسعة من الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية، ستُوظَّف سياسياً من قِبَل خصوم «الماكرونية» لإحباط مشاريعها في الداخل كما في الخارج.

> **سيواجه ماكرون مقاومة جدّية لمخطّطاته ومبادراته «الاستعراضية» برأي القطبَين المناوئَين**

أجواء الإجماع الإيديولوجي حول الحرب في أوكرانيا، وهي تفرض نوعاً من الإرهاب الفكري - السياسي تجاه أيّ موقف نقدي للسياسة المعتمَدة من قِبَل فرنسا وبقيّة القوى الغربية، دفعت القوى المشكّكة في جاهزيتها، وبعضها من قيادات القطبَين المناوئَين لماكرون، إلى عدم الإدلاء بمواقف حادّة ضدّها. لا تؤيّد هذه القيادات بالضرورة التدخّل الروسي في أوكرانيا، غير أنها تَعتبر أن الإصرار على توسيع «الناتو» شرقاً هو من بين الأسباب الرئيسة للحرب الحالية. قد تستفيد تلك القوى من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المُتوقَّع في الأشهر القادمة، للضغط على الحكومة القادمة للحدّ من تورطها في الحرب، وإعطاء الأولوية لحلّ المشكلات الداخلية بدلاً من الإنفاق الباهظ على مغامرات لا تخدم مصالح غالبية الفرنسيين. المنطق نفسه ينسحب على موقف القطب اليساري الجذري من المبادرة الفرنسية في لبنان. فهذا الأخير، المناهض للعولمة النيوليبرالية ولـ«الإصلاحات» التي تفرضها تماشياً مع وصفات «صندوق النقد الدولي»، يدعو إلى سياسة فرنسية بديلة تجاه لبنان، تقوم على تجديد الوظيفة الاجتماعية للدولة بعد إصلاح مؤسساتها، ويبدي ريبته من خطاب «الحوكمة الرشيدة» و«مكافحة الفساد»، والذي يتجاهل دور السياسات الاقتصادية الملتزمة بـ«إجماع واشنطن» في تعميق الفوارق الاجتماعية وإفقار الأغلبيات الشعبية. بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فإن «الاتحاد الشعبي» رافض بوضوح للاحتلال الإسرائيلي وللاستيطان ولضمّ ولسياسات القتل والتنكيل بالشعب الفلسطيني، ومعارض لتقارب ماكرون معه، والذي تمثّل آخر تجلّياته في الخطاب الذي ألقاه جان كاستيكس، رئيس الوزراء السابق، نيابة عنه أمام المجلس التمثيلي للمنظّمات اليهودية في فرنسا، حيث اعتبر أن «القدس عاصمة إسرائيل».

ليس من المبالغة القول إن «الماكرونية»، باعتبارها أحد آخر التجلّيات السياسية لإيديولوجيا العولمة، قد تلقّت ضربة قاضية مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها فرنسا، لأن وجود كتل وازنة معادية لها داخل البرلمان، والتدهور المتوقّع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما قد ينجم عنه من تداعيات سياسية، كل ذلك سيزيد من تضييق هامش حركة الرئيس الفرنسي في بلد مرشّح لأن يصبح «غير قابل للحُكم» كما قالت «لوفيغارو».

لندن ـ سعيد محمّد

لم يحصل الأسوأ بالنسبة إلى معسكر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بعد الجولة النهائية من الانتخابات التشريعية الفرنسية (الأحد 19 حزيران)، إذ لم يتمكّن ائتلاف أحزاب اليسار من الحصول على غالبيّة تؤهّله لفرض زعيمه جان لوك ميلينشون، رئيس وزراء يتقاسم السلطة مع الرئيس في الملفّات الداخلية، وبقيت كتلته (معاً) - وسط ليبرالي - الأكبر في الغرفة الثانية من البرلمان الفرنسي (النوّاب) بعدما حصدت 245 من أصل مجموع 577 مقعداً. لكن النتيجة الكلّية لهذه الجولة لا تكاد تبتعد كثيراً عن الأسوأ - لمعسكر الرئيس دائماً -: بالنظر إلى أنه بعد فقدان كتلته الغالبية المطلقة (التي تقف على عتبة 289 مقعداً)، سيتعيّن على ماكرون الآن، وطوال فترته الرئاسية الثانية في السنوات الخمس المقبلة، أن يقاتل بشراسة كلّما أراد تمرير أيّ من مشاريعه عبر البرلمان، وأن يتواضع كلّ مرّة لإرضاء الكتلة المحافظة من نواب الحزب الجمهوري وحلفائه مقابل تنازلات كبيرة. ويُعدّ هذا الموقف الضعيف مازقاً لم يتعرّض له رئيس فرنسي منذ الثمانينيات، إلى حدّ دفع بعض المراقبين في باريس إلى التكهّن باحتمال أن يلجأ ماكرون إلى الدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة خلال عام أو نحو من ذلك.

كانت ليلة الأحد قاسية حقاً على العديد من الكوادر الأساسية في كتلة الرئيس؛ إذ فقد العديد من كبار أعضاء تحالف «معاً» مقاعدهم، بمن فيهم رئيس «الجمعية الوطنية» ريتشارد فيران، ومسؤول النظام لكتلة نواب الحزب كريستوف كاستانير، كما خسرت وزيرة الصحة بريجيت بورغينيون، ووزيرة البيئة إميلي دي مونتشالين، مقعديهما، ما يجعل أمر استقالتهما من الحكومة متوقّعاً بحسب العُرف السائد منذ عهد الرئيس الأسبق، نيكولا ساركوزي. وفازت رئيسة الوزراء المعيّنة حديثاً، إليزابيث بورن، بمقعدها عن النورماندي بغالبية ضئيلة للغاية، في مواجهة شابّة (تحالف اليسار) يبلغ عمرها 22 عاماً. وفي المجموع، تراجع حجم الكتلة الليبرالية 100 مقعد، مقارنة بالهيمنة شبه الكلّية التي استمتعت بها في المجلس التشريعي السابق (345 مقعداً)، ومنحت حينها الرئيس صلاحيات تليق بملك متوّج في قلب الجمهورية، لتتوقّف في المجلس الجديد عند سقف الـ245 مقعداً، القاصرة عن الغالبية البسيطة.

وسرعان ما انعكست هذه النتائج على تصريحات أدلت بها بورن، التي قالت إن «هذا الوضع غير المسبوق يشكّل خطراً على بلدنا، مع الأوضاع التي نواجهها في الداخل والخارج»، معترفةً بتشظّي التصويت وتحدّيات إدارة ملفّات البلاد في المرحلة المقبلة. وأضافت: «لكن هذا صوت الفرنسيين، وعلينا أن نحترمه، وهو يحمّلنا، بصفتنا أكبر كتلة في البرلمان، مسؤولية خاصة لتشكيل مجموعة قادرة على العمل». واتفق كثيرون على أن التصرّفات المتعجرفة للرئيس الفرنسي، وإهماله الحملة الانتخابية للقيام بهولوانيات والتقاط صور في مولدافيا وأوكرانيا، توازياً مع جملة من الإخفاقات الأمنية والسياسية داخلياً، لم تساعد في كلّيتها على إغواء الناخبين المتردّدين. والفرنسيون الذين تفرّقوا عن كتلة الرئيس، اندفعوا نحو «التطرّفات»، ومنحوا أوزاناً قياسية للأحزاب على أقصى جانبَي المشهد السياسي - يميناً ويساراً -. إذ حصل «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي» اليساري الجديد (ائتلاف فرنسا المتمرّدة، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، والخضر) بقيادة ميلينشون (زعيم حركة فرنسا المتمرّدة) على 131 مقعداً، فيما قدّم اليمين المتطرّف بقيادة مارين لوبين (الجبهة القومية) أداءً غير مسبوق تاريخياً، فحصد مرشّحوه 89 مقعداً (مقابل ستّة مقاعد فقط في المجلس التشريعي المنتهي). أمّا الكتلة المحافظة من الجمهوريين وحلفائهم، ففقدت أكثر من ربع مقاعدها لتقف عند مستوى 64 مقعداً فقط (مقابل 101 سابقاً)، لكنها وفق التكوين الحالي للمجلس ستكون كافية للعب الدور المرجّح في كلّ مغامرة برلمانية للكتل الأكبر. وتوزّعت بقيّة المقاعد الـ51 على أحزاب صغيرة.

> **لعلّ نسب المشاركة في التصويت دلالة كبرى على توسّع الكتلة الصامتة الغاضبة**

بالنسبة إلى اليسار، فإن النتيجة، وإن خيّبت آمالاً بالقبض على منصب رئيس الوزراء، فإن الائتلاف أصبح كتلة المعارضة الأكبر في مواجهة انصار ماكرون، ويمكنه أن يحتفل مسبقاً بقدرته على إعاقة تشريع برامج (إصلاح) اقتصادي ليبرالية يروّج لها ماكرون، لا سيّما قانون جديد للتقاعد مثير للجدل. واعتبر ميلينشون، قائد الائتلاف، أن «النتائج دلالة واضحة على هزيمة حزب الرئيس». وأضاف في خطاب أمام مؤيّديه: «لقد نجحنا في تحقيق هدفنا السياسي: الإطاحة بالرئيس الذي يلوي ذراع البلاد بغطرسته، والذي انتُخب ولا أحد يعرف لماذا». ومع ذلك، فإن مجال تأثير اليساريين على الأجندة الخارجية للبلاد سيظلّ محدوداً، ولن يتسنّى لميلينشون تحقيق وعوده بإخراج فرنسا من القيادة المتكاملة لـ«حلف شمال الأطلسي» - الناتو -، أو تجاهل أجزاء من معاهدات الاتحاد الأوروبي التي لا يتّفق معها. أمّا نجمة ليلة الأحد، فقد كانت لوبين، التي خسرت السباق الرئاسي قبل شهرَين لمصلحة ماكرون، وتكهّن كثيرون بانطفائها لا سيّما بعد نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت الأحد قبل الماضي (12 حزيران). ويُظهر فوز الجبهة بـ89 مقعداً وجود تنظيم متجانس ومنضبط تحت قيادتها، ما سيكسبها نفوذاً كبيراً ودعماً مالياً أكبر، وسيمكّنها من التفاوض للحصول على مناصب رئيسة في «الجمعية الوطنية»، واقتراح التشريعات، والطعن في مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، ورفع الصوت عالياً ضدّ تأثير بروكسل الملموس في كلّ الشؤون الفرنسية.

وبعيداً عن صخب الخاسرين والرابحين، تبدو فرنسا - بناءً على تكوين المعسكرات السياسية فيها - مُقبلة على خمس سنوات عجاف، بين رئيس مكبّل اليدين، وبرلمان عاجز عن فرض اتّجاه محدد على أحد. وهذا بالطبع سيُضعف خارجياً دور الجمهورية في إطار الاتحاد الأوروبي - الذي تتولّى رئاسته الدورية -، ويعمّق داخلياً من آثار الضغوط الاقتصادية المترتّبة على الصراع الروسي - الأميركي في أوكرانيا في الحياة اليومية للفرنسيين. ولعلّ نسب المشاركة في التصويت دلالة كبرى على توسّع الكتلة الصامتة الغاضبة التي لم تَعُد تجد في المسرح السياسي الرسمي ما يرضي طموحاتها؛ إذ لم يقترع في هذه الانتخابات التشريعية سوى 46 في المئة من الناخبين الذين يحقّ لهم التصويت، فيما لوحظ أيضاً تغيّب 75 في المئة من فئة الشباب ما بين 18 و24 سنة عنها. وتلك إشارات مقلقة بكلّ المقاييس حول المزاج الشعبي العام، في وقت تبدو فيه القارّة الأوروبية برمّتها مُتّجهة نحو أزمات ركود واضطرابات اجتماعية.

ستيعتين على ماكرون الآن، وطوال السنوات الخمس المقبلة، أن يقاتل بشراسة كلّما أراد تمرير أيّ من مشاريعه عبر البرلمان

إعلانات رسمية

إعلان عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل

يعلن رئيس بلدية الخيام عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2022 قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) ويلفت النظر الى ما يلي:

أولاً: عملاً بنص المادة 106 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) على المكلفين المبادرة فوراً الى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تسدد خلال المهلة المبينة في البند الأول أعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

الخيام في 2022/6/8

المهندس عدنان حسن عليّان

رئيس بلدية الخيام

إعلان عن إجراء مناقصة عمومية

في تمام الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2022/6/28 الثامن والعشرون من شهر حزيران عام 2022، يجري مجلس الجنوب مناقصة عمومية، للمطلوب إبلاغهم: كليمة وديع الجعيتاني وأومانيا وبربارة وسايد ومناع ونورالعين وايفون وسمعان ولورانس ومخائيل الجعيتاني وغرة حديد وابلين الدويهي وطوني وميشال وايلي ونجيبة ماركو وجوزيف وكريستيان أسعد يوسف القارح المقيمين بزغرتا مجهولي الإقامة.

بمقتضى المعاملة التنفيذية رقم 2021/177 المنفذة بوجهكم من ريمون جوزيف فرنجية بوكالة المحامي انطوان يمين بموجب الحكم الصادر عن محكمة البداية بالشمال رقم 1 تاريخ 2021/2/16 المتضمن إزالة الشيوع بالعقارين 769 و3565 اهدن عن طريق بيعها بالمزاد العلني للعموم.

لذلك يقتضي حضوركم بالذات أو بالواسطة القانونية لقلم الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب خلال مهلة 5 أيام من تاريخ التبليغ وإلا سيصار لتعيين ممثل خاص لكم خلال مهلة شهرين من تاريخ النشر يقوم مقامكم لحين تمثيلكم وفقاً للقانون.

مأمور التنفيذ

عبدالمنعم الرشيد

إعلان

تعقد لجنة المناقصات اجتماعها في تمام الساعة الواحدة ظهراً بتاريخ 2022/7/13 بطريقة المناقصة العمومية:

* تلزيم ملف أعمال تعبيد بالإيديالبت لصيانة الحفر في الطرقات العامة ضمن النطاق البلدي.

يُمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة أن يطلع على دفتر الشروط الخاص الموجود لدى الدائرة الإدارية في البلدية أثناء الدوام الرسمي وعليه تقديم عرضه باليد أو بالبريد المضمون شرط أن يصل الدائرة الإدارية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من تاريخ يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لهذه المناقصة.

زحلة في 2022/6/20

رئيس بلدية زحلة – معلقة وتعنايل

المهندس اسعد زغيب

إعلان تبليغ مجهولية مقام

محكمة جويا المدنية – القاضي ريشار السمرا

تدعو هذه المحكمة المدعى عليه المجهول محل الإقامة أحمد طالب بعلبكي – سلعا – للحضور إليها لاستلام أوراق الدعوى العقارية رقم 2020/164 موضوعها شفعة والمقدمة من المدعي عبد الرحمان يحيى أيوب وكيله المحامي رفيق صالح، وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق هذه الدائرة ما لم يكن ممثلاً بمحام وإلا جاز إبلاغه بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات وذلك خلال مهلة عشرين يوماً تلي النشر مع احتساب مهلة السفر.

رئيسة القلم

زينب أيوب

إعلان تبليغ سند للمادة 15 ا.م.م.

صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس

غرفة الرئيس نصر

للمطلوب إبلاغهم: كليمة وديع الجعيتاني وأومانيا وبربارة وسايد ومناع ونورالعين وايفون وسمعان ولورانس ومخائيل الجعيتاني وغرة حديد وابلين الدويهي وطوني وميشال وايلي ونجيبة وماركو وجوزيف وكريستيان أسعد يوسف القارح المقيمين بزغرتا مجهولي الإقامة.

يُمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة أن يطلع على دفتر الشروط الخاص الموجود لدى الدائرة الإدارية في البلدية أثناء الدوام الرسمي وعليه تقديم عرضه باليد أو بالبريد المضمون شرط أن يصل الدائرة الإدارية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من تاريخ يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لهذه المناقصة.

زحلة في 2022/6/20

رئيس بلدية زحلة – معلقة وتعنايل

المهندس أسعد زغيب

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الشمال

طلب محمود عزت صباغ بوكالته عن سميا مصطفى غزاوي سند بدل ضائع من العقار 744 – المنية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال

طلبت أمل علي الشيخ ونهاد علي الشيخ وورولا علي الشيخ ونجوى عبد الحميد شقيق بالأصالة عن نفسها وبوكالتها عن علاء علي الشيخ وبوكالتها عن احمد ومحمود ومحمد عبد القادر الشيخ سندين بدل عن ضائع للعقارين 72 و78 – التل.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر

إلى المنفذ عليهم ورثة نمر حيدر نحلة وهم خديجة خليل حاج علي وغازي ومحمود وحسن وشوقي وفضل وشادي نمر نحلة – من النبطية التحتا ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/150 والمتكونة بين علي محمد نعمة وبينكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن القاضي المنفرد المدني في النبطية بالرقم 2021/15 تاريخ 2021/6/14 والمتضمن منح عقار المدعية رقم 2972/ حبوش حقاً بالمرور عبر عقار الجهة المدعى عليها رقم 2979/حبوش وفقاً لاقتراح الخبير مصطفى جرادي الأول والمحدد في تقريره واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الحكم وإلزام الجهة المدعية بأن تدفع للجهة المدعى عليها تعويضاً إجمالياً وقدره خمسة وسبعين مليون ل.ل. ليرة لبنانية كل بحسب حصته في العقار.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكلاء قانونيين لاستلام الأوراق ومرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً إليها مهلة الإنذار.

مأمور التنفيذ

رائع ذاك الإنجاز الذي حققه منتخب لبنان للناشئين في كرة السلة بتأهله إلى كأس العالم. لكن هذا الإنجاز وبدلاً من ان يشغل الرأي العام الرياضي إيجاباً، جرف معه الكثيرين نحو مقارنة عنوانها الفوارق بين كرة السلة وكرة القدم. هي مقارنة غير منطقية وغير واقعية لأسباب واضحة تختصر فوارق كثيرة بين هيكلية وشكل وأسس اللعبتين الشعبيتين محلياً وقارياً وعالمياً

تأهل منتخب لبنان للناشئين إلى بطولة العالم المقررة الشهر المقبل في إسبانيا (الأخبار)

الرياضة اللبنانية

سلّة لبنان في بطولة العالم... مقارنة «ظالمة» مع كرة القدم

شربل كريّم

مما لا شك فيه أن تأهل منتخب لبنان للناشئين إلى مونديال كرة السلة هو إنجاز كبير جداً، يوازي إلى حدٍّ بعيد كل تأهل لمنتخب الرجال إلى كأس العالم، وذلك بسبب حجز أولئك الشبان البطاقة المونديالية في أسوأ ظروفٍ معيشية تتخبط فيها البلاد منذ إعلان استقلالها.

فرحةٌ خلفها عرابون كثر، من مدارس وأكاديميات وأندية وأجهزة فنية واتحاد وأهالي. كلّهم لعبوا دوراً في مكان ما في عودة اسم لبنان إلى الساحة العالمية بشكل مستحق، وأعادوا معهم الأمل بعودة منتخب الرجال مستقبلاً إلى الحدث العالمي الكبير من خلال البذور التي زُرعت اليوم ويمكن أن تثمر ذهباً في المستقبل.

من هنا، لا يفترض الانتقاص أبداً مما تحقّق ومن العمل الذي أفضى إلى الإنجاز الكبير، لكن تقاطعاً غير صائب وبعيد كل البعد عن مفاهيم الأصول الرياضية برز فور احتفال اللبنانيين بشبانهم المميزين.

هذا التقاطع كان عنوانه «مقارنة بين اتحاد ناجح وآخر فاشل»، وبين لعبةٍ متألقة وأخرى مخيّبة، وبدا أنه يهدف في زوايا كثيرة إلى استغلال المناسبة لتصفية الحسابات ولتوجيه الانتقادات.

طبعاً كرة السلة متألقة، لكن هناك رياضات أخرى تفرز أخباراً إيجابية بشكل دوري، منها الفردية ومنها الجماعية. هذه الرياضات لديها إيجابياتها ولها سلبياتها أيضاً تماماً كما هي حال كرة السلة وكرة القدم اللتين تُلقى الأضواء عليهما غالباً لأنهما الأكثر شعبية، ولأنهما الوحيدتين اللتين تشغلان الإعلام وتنقل بطولاتهما عبر شاشة التلفزة. إذاً لا أحد كاملاً أو مثالياً عندما يرتبط الأمر باستعراض عام لواقع أي لعبة، ولكن أن تذهب المقارنة إلى رفع كرة السلة التي تستحق طبعاً كل الإشادة، وإسقاط كرة القدم إلى الحضيض انطلاقاً من مقارنةٍ ترتبط بمناسبة وبطولة واحدة، فهي مسألة ساقطة منطقياً لأسبابٍ كثيرة.

الملاعب مساحة منتجة

أول هذه الأسباب هي الهيكلية التي بُنيت عليها اللعبة انطلاقاً من عملية بناء الملاعب، وما يتوفّر من جوانب لوجستية وبنى تحتية يمكن أن تسرّع من تطوّر المواهب التي تصبح منتجة للنتائج الإيجابية.

هنا بين كرة السلة وكرة القدم الفارق كبير جداً. نحكي أوّلاً عن لعبةٍ لا تملك أنديتها ملاعب عشب طبيعي، ولا يملك اتحادها سلطةً على ملاعب الدولة، بل إن دوره في هذا الإطار لا يمكن أن يتخطى قانونياً مسألة جلب المساعدات إلى الأندية لتعشيب ملاعبها بالعشب الاصطناعي من خلال برامج دعم «الفيفا». كل هذا يؤثر على تطوّر اللاعبين غير القادرين على بلوغ النضج المطلوب على ملاعب اصطناعية قبل أن ينتقلوا إلى خوض المنافسات على العشب الطبيعي.

أضف أن أنديةً كثيرة ومنها قسمٌ كبير من أندية الدرجة الأولى لم تكن تملك حتى الأمس القريب ملاعب خاصة بها، وبعضها لا يزال يعاني من هذه الحالة، فيظل مشتتاً وباحثاً عن ملعب يستأجره لفريقه الأول أو لتأمين بعض الحصص التدريبية المتقطعة للاعبين الناشئين. كما أن الافتقاد إلى ملاعب يمكن استثمارها من قبل غالبية الأندية أثّر على مردودها المالي الذي يمكنها استخدامه مثلاً في تطوير قطاعات الناشئين.

أما في كرة السلة فالوضع مختلف تماماً، إذ إن أندية في الدرجات الدنيا وحتى أكاديميات تملك ملاعبها الخاصة التي تستخدمها على نطاقٍ

> **أي مقارنة بين كرة السلة وكرة القدم هي مسألة بعيدة عن مفاهيم الأصول الرياضية**

واسع وتقوم بتأجيرها، وتفتحها لمختلف النشاطات السلّوية، الأمر الذي خلق مساحةً كبيرة للاعبين الصغار للالتزام باللعبة بشكلٍ أكبر بسبب سهولة الولوج إليها من خلال كثرة الملاعب التي لا تجد البلديات عناءً كبيراً لتشييدها وصيانتها، تماماً بعكس كرة القدم التي تحتاج إلى أموالٍ طائلة لبناء الاستادات وصيانة عشبها دورياً، وهي مسألة تفوق ميزانية الاتحاد والأندية، وسط تجاهل رسمي منذ زمن بعيد لهذه المعضلة التي تركت العاصمة بيروت من دون ملعب يمكن استخدامه، وتالياً لبنان ككلّ من دون ملعب عشب طبيعي لإقامة المباريات.

الهمية البينة الحاضنة

أما ثاني الأسباب فهو يرتبط بالأول وبخصّ شكل كل لعبة عند القاعدة، فكُرة السلة تتمتع بأفضليةٍ كبيرة على هذا الصعيد، وذلك انطلاقاً من أنها لعبة متأصلة في المدارس والجامعات التي تملك غالبيتها الساحقة ملعباً لممارستها، ما يخلق أيضاً مساحةً أخرى للاعب للمواظبة على تطوير موهبته. أما في كرة القدم فإنه يصعب إيجاد مدرسةٍ لديها ملعب كبير أخضر مقابل ملاعب لا تتخطى أصابع اليد الواحدة على صعيد الجامعات. ولهذا السبب بدا واضحاً أن لبنان يحقق نتائج أفضل في كرة القدم للصالات منه في كرة القدم، وذلك بسبب تشابه واقعها المدرسي والجامعي بتلك الخاصة بكرة السلة. هذا من دون أن نغفل أنّ كرة القدم هي «لعبة الشوارع والأحياء»، وما إن يخرج اللاعب الموهوب منها فهو بحاجةٍ إلى مساحةٍ في المدرسة أو في النادي تؤمّن الحدّ الأدنى من معايير التطوّر اليومي لموهبته من خلال ممارسة التمارين والمباريات، لتطلّ مسألة فقدان البنى التحتية التي لم تترك أي صداع عند اتحادات كرة السلة المتعاقبة بعكس اتحاد كرة القدم الذي عانى منها منذ زمنٍ ولا يزال.

معايير فنية مختلفة

وبالحديث عن كرة السلة وكرة الصالات ونجاحاتهما، فإن شكل اللعبتين يسمح بإصابة النجاح أكثر من كرة القدم، وهو أمرٌ ثبُت في بلدان عدة على غرار الصين التي استطاعت أن تبرز عبر منتخبها في المستديرة البرتقالية آسيوياً وعالمياً، لكن في اللعبة الشعبية الأولى بدت بائسة، إذ كان أسهل بالنسبة إليها إيجاد لاعبين جيّدين في كرة السلة بمعنى أن خمسة لاعبين مميّزين قد يصنعون الفارق في هذه اللعبة، بينما الضعف أو اكثر يحتاجه أي فريق لتحقيق نتائج طيّبة في كرة القدم. كما يمكن إيجاد أكثر من مثل مشابه في أوروبا، وذلك على صورة ليتوانيا أي تلك البلاد الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها نصف عدد سكان لبنان تقريباً، والتي لم تصل يوماً إلى كأس العالم أو كأس أوروبا في كرة القدم، لكن القصة مختلفة تماماً في الباسكت حيث فاز بالبطولة السلّوية الأوروبية وحصلت على ثلاث برونزيات أولمبية وأخرى في كأس العالم، وقدّمت ولا تزال نجوماً كثر إلى الدوري الأميركي للمحترفين. أضف أن في كرة السلة يمكن أن تمنح المنتخب دفعاً قوياً بسبب سهولة المعايير الخاصة بالتجنيس الذي يبدو مستحيلاً في أحيان كثيرة في كرة القدم حتى بالنسبة إلى اللاعبين ذوي الأصول المرتبطة بالبلد المعني. وهذه النقطة مفصلية في نجاحات أي منتخب لأن المجنّس يشكّل إضافة كبيرة في لعبةٍ لا يتخطى عدد لاعبيها على أرض الملعب الخمسة، بينما قد يحتاج الفريق الكروي إلى هذا العدد تماماً للحصول على التأثير الإيجابي إذا ما تمكن من الإقدام على أي خطوة من هذا النوع.

المال عنصر حاسم

كل هذا يجب النظر إليه، والى سبب آخر يمكن أن يمنح لبنان دائماً أفضليةً على الكثير من البلدان الآسيوية التي تبدو عملاقة في كرة القدم وخجولة في كرة السلة. هذا السبب يرتبط بالميزانية المالية المخصّصة للرياضة في البلدان القريبة والبعيدة، ومنها السعودية أو حتى كوريا الجنوبية، بحيث أن النسبة الأكبر من ميزانية دعم الدولة تخصّص لكرة القدم مقابل نسبةٍ بسيطة للرياضات الأخرى مجتمعةً، ما يجعل الفرق الكروية قوية ومتطوّرة، وتلك السلّوية وكأنها تسير بتطوّر بطيء، وذلك في موازاة توجّه النشء إلى الملاعب الخضراء التي تؤمّن ربحاً أكثر.

هذه النقطة وما سبقها بالتحديد يمكن للبنان الاعتماد عليهما لتحقيق الإنجازات في كرة السلة حيث تأتي الميزانية تلقائياً من مموّلين يجدون فيها أقل كلفة لناحية دفع المبالغ لفريق في الدرجة الأولى بدلاً من ترؤس نادٍ لكرة القدم وتأمين ميزانيةٍ سنويّة لأكثر من فريق. وهنا باختصار حيث يوجد عنصر المال، يوجد النجاح، وهو الذي ساعد ورفع كرة السلة في عصرها الحديث بعدما اقتحمها بقوة الداعمون والمستثمرون والباحثون عن أصوات انتخابية أو شهرة أو مجد، بينما عانت غالبية أندية الفوتبول لتأمين ميزانيةٍ بسيطة تسمح لها بالاستمرار والبقاء على قيد الحياة.

ببساطة، يمكن أن تظل كرة السلة أمثولةً للنجاح الرياضي اللبناني، وهو أمرٌ تعزّز بعد الإنجاز الرائع للناشئين، لكن تشريح ماضيها وواقعها يفرض عدم مقارنتها بأي رياضةٍ أخرى وتحديداً كرة القدم التي تملك خصوصيتها ونجاحاتها ولو كانت محدودة، وذلك بانتظار بلدٍ أفضل ودولةٍ أفضل واهتمام أكبر بمواهبها وأنديتها وملاعبها المتروكة لمصيرها.

الكرة الصفراء

لاعبة روسية تتحايل على العقوبات: انا جورجيّة

وجدت لاعبة روسية طريقة للتحايل على الحظر المفروض من قبل بطولة ويمبلدون لكرة المضرب على الروس والبيلاروس بسبب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وذلك بتغيير جنسيتها لتصبح جورجية وفق تقرير نشرته صحيفة «تايمز» البريطانية.

وبات بإمكان ناتيلا دزالاميدزه (تلعب في فئة الزوجي) البالغة من العمر 29 عاماً والمصنفة 44 عالمياً، المشاركة مع الصربية الكسندرا كرونيتش في زوجي السيدات حين تنطلق ثالث البطولات الكبرى في 27 حزيران/يونيو الحالي. وقرّر نادي عموم إنكلترا، المنظم لبطولة ويمبلدون، في نيسان/أبريل حظر مشاركة الروس والبيلاروس بسبب العملية العسكرية، ما يعني غياب لاعبين ولاعبات كبار على رأسهم دانييل مدفيديف المصنف أول عالمياً ومواطنه أندري روبليف والبيلاروسية أرينا سابالينكا ومواطنتها فيكتوريا أزارنكا. لكن متحدثاً باسم نادي عموم إنكلترا قال لصحيفة «تايمز» إن منظمي البطولة الإنكليزية كانوا عاجزين عن التدخل في تغيير جنسية دزالاميدزه، لأنها مسألة مرتبطة بصلاحيات رابطة اللاعبات المحترفات (دبليو تي أيه) والاتحاد الدولي لكرة المضرب (أي تي أف)، وأن اللاعبة استوفت شروط القبول. وقال المتحدث: «جنسية اللاعب التي يتم تعريفها استناداً إلى العلم الذي يلعب تحته في الأحداث الاحترافية، هي عملية متفق عليها تحكمها الدورات (أي رابطتي المحترفين والمحترفات) والاتحاد الدولي لكرة المضرب». ولم تكن رابطتا «أيه تي بي» و«دبليو تي أيه» راضيتين على قرار ويمبلدون بحظر الروس والبيلاروس، وردت في أيار/ مايو بتعليق توزيع

نقاط التصنيف في البطولة. واعتبرت رابطة المحترفين أن قرار البطولة الإنكليزية «غير عادل»، فيما رأته رابطة المحترفات بأنه «شكلٌ من أشكال التمييز»، معربةً عن «خيبة أمل كبيرة». وخلافاً لويمبلدون، قرّر منظمو بطولة الولايات المتحدة السماح للروس والبيلاروس بالمشاركة لكن تحت علم محايد، ما سيمنح لمدفيديف فرصة الدفاع عن اللقب الذي أحرزه العام الماضي على حساب الصربي نوفاك ديوكوفيتش.

التونسية أنس جابر ثالثةً على العالم

واصلت التونسية أنس جابر تقدّمها التاريخي في تصنيف رابطة محترفات كرة المضرب «دبليو تي أيه»، بصعودها من المركز الرابع إلى الثالث، نتيجة فوزها يوم الأحد الفائت بلقبها الثالث بعد انسحاب منافستها السويسرية بليندا بنتشيتش من نهائي دورة برلين بسبب الإصابة. وبعدما حسمت جابر المجموعة الأولى من دون عناء بذكر (6-3)، اضطرت بنتشيتش إلى الانسحاب بسبب إصابة تعرضت لها في الكرة الأخيرة من هذا الشوط نتيجة التواء في الكاحل الأيسر، ما منح التونسية لقبها الثالث، بعد الأول العام الماضي في دورة برمنغهام الإنكليزية والثاني هذا العام في دورة مدريد.

وقبل أيام معدودة على انطلاق بطولة ويمبلدون، ثالثة البطولات الأربع الكبرى، عززت التونسية البالغة 27 عاماً أفضل ترتيب في مسيرتها، بصعودها مركزاً إضافياً بعدما رفعت رصيدها إلى 4340 نقطة، لتصبح قريبة جداً من صاحبة المركز الثاني الإستونية أنيت كونتافيت (4511 نقطة)، فيما تعزّز البولندية إيغا شفيونتيك بعيدة في الصدارة بـ8631 نقطة. وتقدّمت جابر إلى المركز الثالث على حساب الإسبانية باولا بادوسا ضمن ثلاثة تغييرات على نادي العشر الأوليات، إذ استعادت اليونانية ماريا ساكاري مركزها الخامس من البيلاروسية أرينا سابالينكا، فيما تقدمت الأميركية دانيال كولينز مركزاً إلى الثامن على حساب مواطنتها جيسيكا بيغولا.

وعند الرجال، حافظ الروسي دانييل مدفيديف على صدارة تصنيف «أيه تي بي»، وذلك رغم خسارته نهائي دورة هاله الألمانية أمام البولندي هوبرت هوركاش الذي قفز مركزين ليصبح العاشر. وبقي رصيد مدفيديف، المحروم على غرار مواطنيه الروس وجيرانهم البيلاروس من خوض بطولة ويمبلدون بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا، عند لقب وحيد على الملاعب العشبية أحرزه العام الماضي في دورة مايوركا الإسبانية.

ونتيجة فوزه بلقبه الخامس من أصل خمس مباريات نهائية في مسيرته، تقدم هوركاش إلى المركز العاشر على حساب الإيطالي ماتيو بيريتيني الذي ورغم احتفاظه الأسبوع الماضي بلقب دورة كوينز الإنكليزية، تراجع الى المركز الحادي عشر أمام البريطاني كاميرون نوري الذي بات الثاني عشر بتراجعه مركزاً أيضاً. وصعد الصربي فيليب كرايينوفيتش من المركز الثامن والأربعين إلى الحادي والثلاثين، نتيجة وصوله إلى نهائي كوينز حيث خسر أمام بيريتيني.

وخلف مدفيديف، حافظ الألماني الكسندر زفيريف على الوصافة أمام ديوكوفيتش والإسباني رافايل نادال الذي كشف الجمعة بأنه سيصبح أباً للمرة الأولى. وجاء تصنيف الرجال على الشكل التالي: الروسي دانييل مدفيديف، الألماني الكسندر زفيريف، الصربي نوفاك ديوكوفيتش، الإسباني رافايل نادال، النروجي كاسبر رود. وعند السيدات: البولندية إيغا شفيونتيك، الإستونية أنيت كونتافيت، التونسية أنس جابر، الإسبانية باولا بادوسا، واليونانية ماريا ساكّاري.

نتائج اللوتو اللبناني

2	40	36	35	32	27	4

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2015 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 4 - 27 - 32 - 35 - 36 - 40
الرقم الإضافي: 2
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشكيات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شكيّة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشكيات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شكيّة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 153,020,160 ل.ل.
- عدد الشكيات الرابحة: 13 شكيّة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شكيّة: 11,770,782 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 153,020,160 ل.ل.
- عدد الشكيات الرابحة: 590 شكيّة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شكيّة: 259,356 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 335,296,000 ل.ل.
- عدد الشكيات الرابحة: 10,478 شكيّة.
- الجائزة لكل شكيّة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 4,903,417,211 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 265,411,620 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2015 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 14305
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: أربع أوراق
قيمة الجائزة الإفرادية: 18,750,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4305.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 305.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 05.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1237 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 104
● يومية أربعة: 7140
● يومية خمسة: 31902

استراحة

كلمات متقاطعة 4056

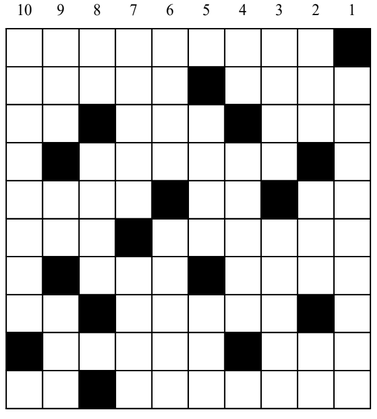

افقيا

1- عاصمة جزيرة تنريف – 2- من الحيوانات – عاصمة آسيوية – 3- ذكر الدجاج – غنيّ – خاصتك – 4- المكان الذي تزرع فيه النباتات والورود والأزهار للبيع – 5- مادة قاتلة – للنداء – يأخذ الغنيمة – 6- إمتحنه – إمارة عربية – 7- وطني – نَجْل – 8- عاصمة أوروبية – هاج الدم – 9- مُشرق – يجاور – 10- الأجور الشهرية المخصصة للعمّال – عبودية

عمودياً

1- عاصمة أفريقية – 2- أمر خفيّ – آلة من حديد تُقلع بها الحجارة – لإستفهام – 3- سلالة هندية حكمت البيرو – إحاطة الشكل بدائرة – 4- صاح التيس – دولة عربية – 5- فاكهة الشجر – ريح طيّبة – 6- لا يسمع – مدينة بلجيكية – 7- نسبة الى مواطن من بلد عربي – حاجب الشركة – 8- ضعف ورقٌ – عاصمة أوروبية – 9- مصيبة وحلول الشرّ – نفخ الهواء – من الحيوانات – 10- مخترع موقع فايسبوك على شبكة الانترنت

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ارسطو طاليس – 2- رماح – أليسَا – 3- ميسلون – 4- ان – نكب – دبا – 5- دست – راي – بان – 6- البيان – ربط – 7- قنّ – بغْ – 8- ين – را – بن – 9- بر – إحتلالي – 10- يعسوب – يالو

عمودياً

1- ارمادا – صبي – 2- رم – نسلق – رع – 3- سام – تبني – 4- طحين – ناو – 5- سكران – حب – 6- طالبان – رتّ – 7- الو – بالي – 8- ليندبرغ – 11 – 9- يس – باب – بلل – 10- سان أنطونيو

sudoku 4056

	1		7			2		
2		6		3			8	
	8				4	6	3	
8			2	7	9			3
	2			4			5	
		9		5		4		
4	7	5					9	
	6			9		5		
					8		7	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4055

8	5	6	3	4	9	7	1	2
7	3	9	1	2	8	4	5	6
2	1	4	5	6	7	3	8	9
3	9	7	4	8	6	1	2	5
6	4	5	2	9	1	8	7	3
1	8	2	7	5	3	6	9	4
9	7	8	6	3	5	2	4	1
4	6	1	9	7	2	5	3	8
5	2	3	8	1	4	9	6	7

مشاهير 4056

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم مصري في علوم الأرض الجيولوجية. حائز على درجة الدكتوراه. رئيس لجنة الأعجاز العلمي في القرآن الكريم. حاصل على جوائز تقديرية

2+1+3+2 = فرخ حمام ■ 6+5+9+10+11 = قبل الدار ■ 9+8 = فقد عقله

إعداد **نعوم مسعود**

حل الشبكة الماضية: **وليام رونتغن**

21 حزيران

حياة مستقطعة بين موتَين

أهل الأندري

«ريما خشيش: برنامج الحفلة». تتصفّح بروشور الأمسية بقلة اكتراث وتعب عبّر عنه مرةً بأجمل ما يكون الشاعر الراحل بسام حجّار. ها نحن نحاول بما بقي من غريزة، النهوض وسط حطامنا وما استمرّ من أمانينا. يتوافد الناس إلى «مسرح المدينة» للقاء الفنانة اللبنانية التي اختتمت «أيام بيروت السينمائية» عام 2006، عشية الدمار والخراب الذي لحق بالبلد جرا، العدوان الإسرائيلي. تذكّرنا بذلك مقدّمة الأمسية قبل أن تقول إنّ هذا الموعد الذي يتكرّر عام 2022 في «مسرح المدينة»، يأتي مجدّداً تعبيراً عن إرادة الصمود والعصيان على الموت المحيط بنا (بهذا المعنى). لكن أنتَ ما زالت عالقاً مع ذلك العجوز، الذي رأيته قبل لحظات، يفترش الأرض بالقرب من المسرح في شارع الحمرا، يتوجّه إلى المارة قائلاً «اللي بيطلع من خاطرك»... عالقاً في الظلام الذي يعمّ المدينة، والموت الحرفيّ الذي يسكن الأرجاء، والدولار الذي علّق حياتنا وأنظارنا وقدرتنا على الحلم... كلّها تجعل قرار خروجك من بيتك ضرباً من الانتحار والعبث. فكيف بالأحرى الذهاب لحضور أمسية فنية تستعيد باقة من أغنيات السينما الغنائية الكلاسيكية المصرية؟ يا لها من رفاهية...

على أي حال، القرار «الانتحاري» اتُّخذ، والحياة يجب أن تستمرّ، تقول لنفسك، قبل أن تقطع الفرقة الموسيقية حبل أفكارك (ميشال خير الله وأنطوان خليفة ـ منى سمعان/ كمان . عفيف مرهج/ عود ـ صادق ملاعب/ قانون . نديم روحانا/ أكورديون ـ مكرم أبو الحسن/ كونترباص ـ وسيم الحلو/ طبلة ـ روفن روبيك/ رقّ) وتعزف مقدمة «على بلد المحبوب ودّيني» لأم كلثوم (كلمات أحمد رامي . ألحان رياض السنباطي ـ من فيلم «وداد» . إخراج فريتز كامب . 1935). يحضُر الموسيقيون لصعود ريما إلى الخشبة بضحكتها وعفويتها وثقافتيها. صوت يذكّرك بكبيرات الأغنية الطربية العربية، هي التي قرّبت هذا التراث الغنائي من الجيل الشاب عبر إعادة قولبته في تجربة هي الأنجح في جيلها، وأداء متواضع ورزين تستشعر به خجلاً واحتراماً كبيراً للذات وللجمهور. تقول للحضور: «اشتقتلكم» وبعض الكلمات العفوية الأخرى، قبل أن تبدأ الأمسية التي تخلّلتها تحية خاصة إلى العبقري المجدّد عبد الوهاب بغناء ثلاثة مقاطع: «يا ناسية وعدي»، و«انسى الدنيا»، و«يا دنيا يا غرامي».

تباعاً، تستدعي ريما على الخشبة هدى سلطان («حبّني بعينيك»، «وحياة عينيك»)، وليلى مراد وصباح («الحلو ليه تقلان»، «أحبّك ياني») وشادية («أحبّك»)، وحتى سعاد حسني «بتحريض من أنطوان خليفة» كما قالت، فغنّت لها «خلّي بالك من زوزو» و«يا واد يا تقيل»، وأخذتهما إلى مساحة تطريبية وأعادت طبعهما بهويتها المغايرة. ريما على الخشبة تحيطها أشباح الماضي والحنين. لعلّ المحطّة الأجمل في السهرة كانت استعادتها أغنيات ليلى مراد مثل «الحبيب» و«الدنيا غنوة» و«ما ليش أمل» بصوتها المفتوح على أفق لا نهائي. لقد أبدعت ريما خشيش أول من أمس. تطويع صوتها القوي بمرونة وخفّة بلغ ذروة النضج، واشتياقها للجمهور اللبناني بدا واضحاً في تفاعلها مع المناخ والأغنيات التي قدّمتها. خشوع كالصلاة في صفوف الجمهور. تخرق الصمت بين الفينة والأخرى كلمة «الله» حين يفعل التطريب أو التأثر فعلهما. تخرج من المسرح بعد ساعة ونصف وأنتَ تدندن مع عبد الوهاب «دوء الجمال واتمتّع بيه/ من قبل ما يدبل ويزول/ وأوعا يفوت يوم تحزن فيه/ واسهر ده بكره النوم هيطول». أول من أمس، ضربت ريما لنا موعداً «مجانياً» مع الحلم، مع الخفّة، مع الخيال... وهبتنا حياةً مستقطعةً بين موتَين!

يستعين عازف الفلوت الفرنسي جوسلان ميينيال بالتكنولوجيا والإلكترونيات لبناء عالمه الصوتي

كريستوف شاسول

مواعيد ممتدة من بيروت إلى الشمال والجنوب
لبنان يحتفل بعيد الموسيقى: طرب وشعبي... والارتجال بينهما!

شربل الهبر لا يشارك هنا كمغنٍ وعازف غيتار في مجال الروك الحديث المستقل به كـ DJ

بشير صفير

اليوم تحتفل بلدان كثيرة حول العالم بعيد الموسيقى، من بينها لبنان. بلدنا الذي اشترك مع الشعوب لناحية تعثّر العيد في السنتين الماضيتَين بسبب الجائحة الجامعة (فكان مرّة «عالبلكون» ومرّة «عالطريق»)، ينفرد هذه السنة بتأثير مشكلاته الخاصة والمتفاقمة على المناسبة، بعد انحسار الوباء بشكل ملحوظ. كل سنة، أقلّه في السنوات الثلاث الأخيرة، يكون الجوّ النفسي العام مختلفاً، باتجاه الأسوأ دائماً. بحار المرء كيف يقارب الأمور عامةً، وكيف يتعامل مع احتفالية مثل عيد الموسيقى. هل فعلاً هي ضرورة تزداد ضرورتها في هكذا أوضاع تحديداً؟ هل هي محاولة مثيرة للشفقة للبقاء على قيد الحياة الاجتماعية الطبيعية؟ هل هي مجرّد فولكلور بلا جدوى؟ هل هي جرعة أوكسيجين شكلية لمريض لن يصمد طويلاً في كل الأحوال؟ المشكلة أن مَن يعاني مِن وضع نفسي مزرٍ لأسباب معظمها عامّ ومشترَك مع مجتمعه، يعتقد أن المجتمع يعاني أيضاً مثله. كذلك، من يتمتّع بمعنويات عالية ويتمسّك بتفاؤله وأمله تجاه الأوضاع العامة، يخيّل له أن هذا شعور عام ومشترك مع الجميع. يفضي ذلك إلى مجتمع من فئتَين: واحدة تعتقد أن الأمل عَام، وواحدة تعتقد أن اليأس عام.

البداية مع اللبنانية فريدا التي تقدّم ريبرتوارها الخاص لناحية النصوص والتوليفة الموسيقية والأداء

من هنا تصبح تظاهرة كعيد الموسيقى صعبة المقاربة موضوعياً. بمعنى آخر، كيف سيقارب القارئ دعوتنا له للخروج والاحتفال مع الآخرين في الأماكن التي تنظّم مواعيد موسيقية للمناسبة؟ أو العكس، هل الصحيح القول إنّ احتفالات من هذا النوع هي مهزلة في مجتمع يسهر في العتمة، يصلّي كي لا يمرض، ينام فوق أمعاء خاوية، وفي الصباح يلعن حظّه أنه لم يمت أثناء نومه وعليه الآن التعامل مع همومه المتراكمة وما يضاف إليها في اليوم الجديد، إلخ...؟ إنها معضلة، والمخرج اللائق الوحيد الذي نراه في الكتابة عن عيد الموسيقى، في عام 2022، في لبنان، هو تعداد بعض الحفلات التي ستُقام في بيروت والمناطق، من دون أمرٍ بالمشاركة ولا نهيٍ عنها.

بطبيعة الحال، شكل عيد الموسيقى في لبنان تراجع جداً بين فترة الأوهام الذهبية مطلع الألفية، وفترة الحقيقة السوداء اليوم. هناك محاولات مبعثرة، خجولة بمعظمها لناحية الشكل وأحياناً المضمون، بعضها سبق العيد بأيام قليلة وبعضها يستمر حتى نهاية الأسبوع الجاري، في جميع المحافظات من الشمال (زغرتا، طرابلس والقبيّات) إلى الجنوب (صيدا) والبقاع (بعلبك) والشوف (دير القمر). المنظّم الأساسي لفعاليات عيد الموسيقى، كان ولا يزال «المعهد الفرنسي» (المركز الثقافي الفرنسي، سابقاً) بالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية وجهات أخرى. هذه السنة حصر الدعوة، في ما خصّ الاحتفالات الأساسية في بيروت، بـ«نادي سبورتينغ»، على أن يبدأ العيد بدورته الـ22 محلّياً، عند السابعة من عصر اليوم (الدخول مجّاني). البداية مع المغنية اللبنانية فريدا، التي تقدّم ريبرتوارها الخاص لناحية النصوص (بالعربية والفرنسية والإنكليزية) والتوليفة الموسيقية والأداء. يليها الفرنسي جوسلان ميينيال، عازف الفلوت (والآت أخرى من نفس العائلة، مثل الناي) الذي يستعين أيضاً بالتكنولوجيا والإلكترونيات لبناء عالمه الصوتي، ويعمل على مشاريع تتلاقى فيها فنون عدة، منها الطبخ أحياناً (مهنته الأساسية). المشاركة الثالثة تحمل توقيع الفرنسي أيضاً كريستوف شاسول (المعروف بـ«شاسول») الذي يقدّم لوناً غير قابل للتعريف، يجمع فيه مكوّنات من أنماط مختلفة من الجاز إلى الكلاسيك المعاصر والارتجال وغير ذلك. أما الختام فمع أحد أبرز وجوه الساحة الموسيقية البديلة في لبنان منذ أواخر التسعينيات، شربل الهبر الذي لا يشارك هنا كمغنٍ وعازف غيتار في مجال الروك الحديث المستقل ولا كمرتجل في مجال الموسيقى الإلكترونية والتجريب الحرّ، بل كمنسّق أغنيات (DJ)، في مساهمة مفتوحة لناحية الخيارات والوقت أيضاً.

من جهة ثانية، هناك جهات أخرى تقدّم برنامجها الخاص بعيد الموسيقى، مثل Rebirth Beirut التي تدعو الناس إلى درج مار نقولا في الجمّيزة عن السابعة والنصف من عصر اليوم. تبدأ السهرة بإضاءة خاصة للدرج، يلي ذلك الشق الموسيقي الذي سيكون غنائياً شبابياً وشعبياً ويبدأ مع سيرج جامو وفرقته Les Croques-note ثم جوي فيّاض المغنية وعازفة الغيتار المتمكنة صناعةً وأداءً وأخيراً كلارا عطاالله.

سهرة مع نسرين حميدان

احتفالاً بـ «عيد الموسيقى»، تُقيم «جمعية السبيل» سهرة طربية تحييها نسرين حميدان اليوم (س:19:00) في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» في الباشورة. ستغنّي نسرين باقة من الأعمال الطربية، بمرافقة عازف الإيقاع ناجي العريضي. علماً أنّ حميدان عاشقة الغناء العربي القديم والحديث، وخصوصاً التراث العراقي، مغنية وعازفة عود لبنانية، حاصلة على جائزة أفضل صوت في «مهرجان دول حوض البحر الأبيض المتوسط» عام 2006، فضلاً عن نيلها جوائز تكريمية عدة.

> يقدم «شاسول» أنماطاً مختلفة من الجاز إلى الكلاسيك المعاصر والارتجال

تانيا صالح
لبنان يا «سكاكين» في القلب

فاتن حمّوي

طرحت تانيا صالح أخيراً أغنيتها «سكاكين» خلال إقامتها في فرنسا، «بما أنّني فقدت عملي في لبنان، وفي المرحلة الحالية تكمن صعوبة كبيرة في الحصول على عمل، أثرت السفر إلى فرنسا على أن أبقى بين لبنان وفرنسا ستة أشهر في كل منهما، لا سيّما أنّ ولديّ تركا لبنان وكي أبقى بالقرب منهما جغرافياً على الأقلّ». هكذا، اضطرت صالح لاتخاذ قرار مغادرة لبنان إلى فرنسا حيث تُقيم وتعمل على مشاريعها الخاصة. تقول لنا إنّ الرابط مع لبنان أبدي ولا ينتهي، «لكن ظروف الحياة تدفعنا لاتّخاذ قرارات بالابتعاد أحياناً لأننا نريد أن نعيش ونموت بكرامة واحترام، وهذا من حقنا. وهذا الحقّ لن يكون لي إذا عشت في لبنان. حصلت على تأشيرة خاصة بأصحاب المواهب الإبداعية، تسمح للفنانين بالعمل في فرنسا، وإذا أرادوا الاستمرار في العمل في فرنسا، تصبح لديهم إقامة طويلة الأمد. وهذا ما أحاول الحصول عليه وفي الوقت نفسه، لديّ دوماً علاقة روحية مع لبنان وأصحابي وأهلي، وهذا لن ينتهي».

وعن ظروف التعاون مع المنتج الموسيقي Chinese Man Records، تقول صالح «هي فرقة موسيقية من الأفضل في فرنسا. تعارفنا في مرسيليا قبل سنتين وفكّرنا في التعاون. وخلال الحجر وفترة كورونا، صار تعاوننا افتراضياً. سجّلت صوتي في مصر حين كنت أسجّل البومي الأخير. أما الفرقة، فقد عملت على الموسيقى والتوزيع، وصدر الألبوم أخيراً تحت عنوان Matteo & Matthieu Di Stefano Bro ويتضمّن أغنيتي «سكاكين»». أما الموزّع فهو Matteo & Matthieu Di Stefano، والموسيقيون هم: كريم عبادي (غيتار)، وكريستوف لينكونتانغ (كونترباص)، وهوغو بولون (كرامز)، ولمين دياني (ساكسوفون وفلوت ودودوك).

> الأغنية تحكي عن كل الثورات في قلبي (ت ص)

تتوقف صالح عند أغنيتها «سكاكين»، قائلة: «لا يمكنني فجأة أن أغنّي بالفرنسية وكأنني ولدت في فرنسا لا يمكنني التعبير بالإنكليزية ولا بأي لغة أخرى لأنّني أفضّل أن أحكي عن وجعنا نحن لا عن وجع غيرنا. لا يمكنني الحديث عن وجعنا إلا بلغتنا نحن، وهذه الأغنية كانت بعد إصرار منّي على أن تكون باللهجة اللبنانية ولم تمانع الفرقة لأنّ أعضاءها يعملون مع فرق كثيرة من العالم ولا يصرون على أن تكون الأغاني فقط بالفرنسية. وهذا ما حصل. أحببت أن أحكي قصّة الثورة ليس فقط في بلادنا، بل في محيطنا ككلّ، وللأسف لأنّها لم تؤدِّ واجبها. كنّا في الشارع وكنّا صادقين في مشاركتنا، وفي النهاية شعرنا أنّ الثورة السلمية تحوّلت إلى ثورة دمويّة، وفي النهاية يجب أن نثور ضدّ الكثير من المفاهيم والأفكار، وليس فقط ضدّ النظام في البلد، وأهمّها علاقتنا الخاطئة بالدين، وأغنية «سكاكين» تحكي عن كلّ الثورات في قلبي، وأمل أن تصل الفكرة كما هي». علماً أنّ الأغنية متوافرة على تطبيقات «ديزر» و«سبوتيفاي» و«أبل ميوزيك».

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 21 حزيران 2022 العدد 4659

صورة وخبر

في قلب الحمرا، وتحديداً في شارع الكومودور، أنجز الفنان الغزّاوي المتخصّص في الخطّ العربي بلال خالد «أكبر جدارية كاليغرافيا» في لبنان بدعوة من وزارة الثقافة. الغرافيتي باللونين الأبيض والأحمر تضمّ عبارة «بكم نبني الغد الأحلى بكم نمضي وننتصر» المستوحاة من أغنية جوليا بطرس الشهيرة التي كتب كلماتها الشاعر غسان مطر. تعليقاً على الحدث، قال وزير الثقافة في حكومة تصريف الأعمال القاضي محمد وسام المرتضى: «نُفّذت هذه الجدارية في شارع الحمرا لما لهذا الشارع من رمزية ثقافية غير عادية، ونحن مصرّون على أن يستعيد دوره الذي كان يؤدّيه تاريخياً على مستوى أن يكون معنياً بكل ما هو مرتبط بالثقافة العامة في البلد ومنها ما هو مرتبط بالقضية المركزية... قضية فلسطين». في رصيد خالد عدد من الأعمال الفنية في بلدان مختلفة كالسودان وأذربيجان وزيمبابوي والصومال ومصر وبلجيكا. أما آخر ما وقّعه، فكان في غزّة عام 2021، بعد انتهاء معركة «سيف القدس» مباشرة، زيّن جدران القطاع المحاصر بجداريّتي «اللي بتقاتل فينا، هي الروح» و«الحق سلاحي ساقاوم». (مروان بو حيدر)

المفكرة

من قتل يوسف بيدس؟

■ يوسف خليل بيدس (1912 ـ 1968)، رجل أعمال ومصرفي فلسطيني حقق نجاحاً باهراً في لبنان على رأس «بنك إنترا» حتى انهياره سنة 1966 في ظروف ما زالت إلى الآن مثيرة للجدل. في ظل الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي يعانيها لبنان، وفي محاولة لفهم الماضي وعلاقته بالحاضر، يُطلق «مركز بيروت للفن» (BAC) تجهيزاً تفاعلياً بعنوان «مَنْ قتل يوسف بيدس؟»، يُسائل فيه حركة توسّع النيوليبراليّة، باحثاً في واقع الانهيار الاقتصادي الحاصل في لبنان اليوم من خلال الظروف التي أحاطت بإفلاس «بنك إنترا». النص من كتابة كريستيل خضر (الصورة)، فيما السينوغرافيا من إعداد نديم دعيبس وتصميم الصوت لزياد مكرزل والغرافيكس لفيليبّا دحروج. أما إدارة الإنتاج، فهي لوليد صليبا. يجري كل جمعة وسبت، بدءاً من 24 حزيران (يونيو) الحالي ولغاية 16 تموز (يوليو) 2022.

«من قتل يوسف بيدس؟»: كل جمعة وسبت، بدءاً من 24 حزيران ولغاية 16 تموز. س: 19:00 . «مركز بيروت للفن» (جسر الواطي . العدلية). للاستعلام: 01/397018

فلسطين والثورة الإسلامية

■ في إطار التحضير المستمر لأعمال الدورة الخامسة من «مؤتمر التجديد والاجتهاد الفكري» الذي سيجري تحت عنوان «أطروحة الثورة الإسلامية مفاهيمها ونطاق اشتغالاتها»، يقيم «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، غداً الأربعاء في «مجمّع الإمام المجتبى»، ندوته التمهيدية السادسة بعنوان «الثورة الإسلامية والقضية الفلسطينية»، مع الباحث السياسي بلال اللقيس (الصورة). أما مهمة إدارة اللقاء، فستُلقى على عاتق الإعلامي حسن خليفة.

ندوة «الثورة الإسلامية والقضية الفلسطينية»: غداً الأربعاء . س: 17:00 . «مجمّع الإمام المجتبى» (الصفير . ضاحية بيروت الجنوبية). للاستعلام : 76/611266.

ما رأيكم بالحب؟

■ يهدف نادي «سينما بلاش» الذي أُنشئ برعاية مجلة «رحلة» إلى عرض أفلام منوّعة عربية وأجنبية، حديثة وقديمة، تسجيلية وتجريبية. ويتم اختيار هذه الأشرطة انطلاقاً من قيمتها الفنية أو من أهمية المواضيع التي تعالجها. في هذا الإطار، يعرض النادي، غداً الأربعاء، فيلم «لقاءات الحب» (89 د ـ Comizi d›amore) في «مانشن» (زقاق البلاط).

الشريط من إخراج الإيطالي بيار باولو بازوليني (1922ـ 1975/ الصورة) الذي يُعدّ ظاهرة ثقافية استثنائية وشخصية مثيرة للجدل، لأنّه تميّز في مجالات عدّة، منها الصحافة والفلسفة واللغة والكتابة الروائية والمسرحية والإنتاج السينمائي والرسم والتمثيل والسياسة... كما حصدت أفلامه جوائز من مهرجانات عدة، كـ «البندقية» و«برلين» و«كان». صوّر «لقاءات الحب» عام 1963، حيث جال بازوليني في مدن وبلدات إيطاليا، حاملاً كاميرا وميكروفون، ليسأل الناس في الأماكن العامة عن الحب، طالباً منهم التعبير عن آرائهم بصراحة حول مواضيع العذرية والمثلية والطلاق.

عرض فيلم «لقاءات الحب»: غداً الأربعاء . س: 19:00 . «مانشن» (زقاق البلاط . بيروت). للاستعلام: www.rehlamag.com

الماء حق للجميع

■ تسعى «مؤسّسة بيروت الشتوية لدراسات التنمية النقدية»، وفي سياق أنشطتها المتعدّدة، إلى طرح قضايا إنسانية ملِّحة على مائدة البحث، خصوصاً تلك المتعلّقة بالتنمية المستدامة. انطلاقاً من هنا، تنظّم المؤسسة، يوم الثلاثاء المقبل، عرضاً للفيلم الوثائقي «أم العيون» في «برزخ». يهدف الشريط إلى فتح نقاش مجتمعي حول الحاجة المطلقة والملحة لتحسين إدارة الموارد المائية المتاحة، من خلال اعتماد نماذج اقتصادية جديدة مُوجّهة نحو المزيد من العدالة المائية، البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. الفيلم مبني على فكرة بسيطة، وهي أنّ المياه هي منفعة عامة للبشرية جمعاء، والوصول إليها، حسب الاحتياجات، هو حق أساسي بديهي غير مشروط من حقوق الإنسان. يلي العرض نقاش مع صاحب العمل المخرج حبيب العايب (الصورة)، وأستاذ الاقتصاد الزراعي والبيئي في «الجامعة الأميركية في بيروت» علي شلق.

عرض فيلم «أم العيون»: الثلاثاء 28 حزيران (يونيو) الحالي . س: 19:00 . «برزخ» (بناية الهورس شو سابقاً . الحمرا . بيروت). للاستعلام: 01/785107

على بالي

أسعد أبو خليه

وثائقي «الجزيرة» عن جورج حبش لا علاقة له بجورج حبش. ماذا تتوقّع من محطة قطريّة تتحدّث عن رجل أراد إشعال الثورات في كلّ دول العالم العربي، خصوصاً في الخليج الذي كان في عُرف حبش «معقل الرجعيّة العربيّة». قصّة جورج حبش لم تُروَ بعد. لم يروها من كان قريباً من عقيدة «الحكيم». كلّفني الراحل رياض نجيب الريّس (باقتراح من فوّاز طرابلسي) بكتابة سيرة حبش. قصدته في دمشق وبحثتُ الأمر معه وشرحتُ له طريقتي وأسلوبي في كتابتها. قال لي إنّه يوافق لكنّه وعد زوجته بأن تتولّى هي أمر التكليف، وكان أن كلّفت قبل ذلك الصحافي الفرنسي جورج مالبرونو، وهو أبعد ما يكون عن عقيدة حبش وعن طريق تحرير فلسطين (مالبرونو معروف بقربه من الأجهزة الحاكمة في باريس وهو لا يعرف العربيّة). كيف يمكن أن يكتب سيرة حبش مَنْ هو غير ملمّ بشؤون الثورات العربيّة؟ حبش لم يكن راضياً ــ كما أخبرني ــ عن سيرة كتبها فؤاد مطر، عندما كان بوقاً لصدّام حسين (الذي كان يكنّ إعجاباً بحبش). سيرة «الجزيرة» تحدّثت إلى أشخاص لا ينتمون: مثل الأخضر الإبراهيمي قريب الصلة بالحكومة الأميركيّة وبأثرياء العرب والغرب. ماذا يمكن للإبراهيمي أن يعرف؟ لم تكن هناك إشارة إلى «جبهة الرفض» مثلاً وأنّ «طريق فلسطين تمرّ في كل العواصم العربيّة». حبش في سيرة «الجزيرة» بدا باهتاً وشخصيّته المميّزة لم تُنقل. مالبرونو نال قسطاً لا يستحقّه في السيرة ووصفه بـ «السجّان» في لحظة أيلول الأسود. سيرة حبش ليست سيرة كلّها انتصارات. هي قصّة عزيمة ومبدئيّة ونزاهة وثبات والتزام وتصميم وتفاعل جماهيري. جورج حبش هو المبدئيّة في بلاد كانت المبدئيّة فيها عملة نادرة بسبب هطول أموال النفط. لكنّ تجربة حبش والجبهة الشعبيّة تحتمل النقد والدراسة للاستفادة من أخطائها. الفراق بين حبش وحدّاد كان نتيجة ولاء الجبهة للاتحاد السوفياتي. كانت هذه بداية الانحدار. العصر الذهبي للجبهة كان في المرحلة الأولى من تاريخها، وبعدها تكلّست بفعل تمويل منظمة التحرير.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/Alakhbarnews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com